خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين

إعداد

د / محمد فتحي عبد الرحمن أحمد

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة المنيا

الملخص:

هدف البحث إلى إعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين، واستخدم البحث المنهج الوصفي؛ لتعرف الأسس النظرية والمنهجية لإعداد الخريطة البحثية وتحديد مجالاتها وأولوياتها، وتعرف طبيعة التربية المقارنة والدولية ومجالات البحث فيهما، وضمن الأساليب النوعية للمنهج الوصفي استخدم البحث أسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات؛ لتعرف وتحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر من خلال البحوث والدراسات السابقة وبعص الخرائط (الخطط) البحثية بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث مجلة التربية المقارنة والدولية (CIE) الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث وأوراق عمل المؤتمرات السنوية للجمعية، وبحوث ودراسات (١٥) مجلة بكليات التربية المصرية خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م)، ثم رصد وتحليل أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين(العولمة، والتحديات التنموية، والتكنولوجية، والبيئية الصحية والمناخية) متضمنة بعض الخطط والرؤى التنموية الوطنية وانعكاساتها على توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر، وبتطبيق استطلاع رأي على عينة قوامها (٤٠) خبيرًا من المتخصصين في التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية المصرية تم تحديد وترتيب مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وفقًا لدرجة أهميتها وأولويتها من وجهة نظر الخبراء التربويين؛ وصولًا للخريطة المقترحة ومحاورها وآليات ومتطلبات تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: الخريطة البحثية، الأولويات البحثية، التربية المقارنة والدولية، تحديات القرن الحادي والعشرين، الخبراء التربويين.

A Proposed Map of the Priorities of Comparative and International Education Research in Egypt in the Light of Challenges of the Twenty-First Century and Opinions of Some Educational Experts.

Prepared by
Dr. Muhammad Fathy Abdul Rahman Ahmed

Abstract:

The research aimed at preparing a proposed map for the priorities of comparative and international education research in Egypt in the light of the challenges of the twenty-first century and the opinions of some educational experts. The research used the descriptive approach to recognize the theoretical and methodological foundations for preparing the research map and identify its research fields and priorities, and to know the nature of comparative and international education and their fields of research and the relationship between them. Through the qualitative methods of the descriptive approach, the research used the literature review and content analysis methods to determine and analyze the reality of trends in the fields of comparative and international education research in Egypt in the previous research and studies and some research maps (plans) in the departments of comparative education, and the research of the Journal of Comparative and International Education (CIE) issued by the Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, the research and worksheets of the annual conferences of the association, as well as the research and studies of (15) journals in the Egyptian Faculties of Education during the period (2015 AD - 2022 AD) and then monitoring and analyzing the most prominent challenges of the twenty-first century (Globalization, developmental challenges, technological challenges, environmental, health and climate challenges) and their repercussions on the trends and fields of research in comparative and international education in Egypt. Through the application of a questionnaire on a sample of (40) experts who are specializing in comparative and international education in the Egyptian faculties of education, The fields and priorities of comparative and international education research were identified and arranged in the light of the challenges of the twenty-first century and according to their degree of importance and priority from educational experts' viewpoints in order to get the proposed map as well as its axes and implementation requirements.

Keywords: Research Map, Research Priorities, Comparative and International Education, Twenty-First Century Challenges, Educational Experts.

القسم الأول- الإطار العام للبحث

مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ومطلع الألفية الثالثة كثيرًا من التحديات والتغيرات السريعة والمتلاحقة على جميع المستويات وفي شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئة والصحية؛ حيث تزايد تأثيرات العولمة بأنماطها المختلفة وتداعياتها وانعكاساتها(الإيجابية والسلبية)، والتحديات التنموية، وتحديات الرقمنة التكنولوجية وما استتبعها من ثورات صناعية (الرابعة والخامسة) وتطبيقاتها الذكية (الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي)، والتحديات البيئية وما شملته من جوائح صحية "فيروس كورونا "Covid 19" وموجاته وتحوراته المتلاحقة، وتغيرات مناخية مستمرة يتأثر بها العالم وشعوبه ومؤسساته في كافة المجالات، وطالت تأثيراتها جميع القطاعات والنظم الاجتماعية، ولا سيما النظم التعليمية والبحثية.

فهناك تأثير بشكل متزايد لتطور التكنولوجيا الرقمية وتنامي العولمة والتسارع المعلوماتي، وعولمة الاقتصاد وتزايد حدة التنافسية العالمية، وتعاظم دور المنظمات الدولية وغيرها على توجهات الحالية والمستقبلية لمجالات البحث العلمي عامة، وبحوث التربية المقارنة والدولية خاصة، وقدرتها على استيعاب تلك المتغيرات ومعالجتها في ظل تزايد توجهات تدويل التعليم وتعدد أنماطه وأنظمته وتنوع مؤسساته بفعل العولمة والتكنولوجيا؛ مما أدى إلى ظهور التربية المقارنة الجديدة التي تُنعت بالتربية المقارنة والدولية الراديكالية متعددة التخصصات والمجالات لتستوعب تلك المتغيرات والتطورات العالمية دراسة وبحثًا لتأثيراتها المتنامية على المجتمعات والنظم التعليمية والبحثية بالقرن الحادي والعشرين.(أحمد، ٢٠١٦، ١٢- ١٤؛Sell, 2014, 28)؛ ومن ثم يسعى علماء وباحثو التربية المقارنة والدولية الجديدة إلى ضرورة مراجعة وتطوير مجالات واولويات بحوثها ودراساتها؛ من أجل معرفة الأخر المختلف ثقافيًا ونظمه التعليمية في ظل تلك التحديات والمتغيرات العالمية المتسارعة، ولتطوير النظريات والسياسات والنظم التعليمية وممارساتها التربوية. (Marshall, 2019, 19)

وسيظل البحث العلمي بجميع مجالاته وفروعه- لا سيما البحث التربوي المقارن والدولي- الوسيلة الأساسية والآلية الفعالة لمواجهة تلك التحديات والمتغيرات وآثارها السلبية، وتطويع واستثمار تطبيقاتها وانعكاساتها الإيجابية بجميع القطاعات التنموية والمجتمعية التعليمية والبحثية، وذلك إذا ما أُحْسِنَ التخطيط لبحوثه ودراساته وتوجيهها صوب غاياتها وأهدافها المنشودة، وتحديد وترتيب مجالاتها وأولوياتها ذات الأهمية في ضوء التحديات المختلفة للقرن الحادي والعشرين، فالبحث العلمي والتربوي المنظم والمخطط له جيدًا يقود المجتمع نحو التقدم والتنمية المستدامة. ومن ثم تبرز أهمية الخريطة (الخطة) البحثية التربوية المبنية على أسس منهجية وعلمية تحدد المجالات والأولويات ذات الأهمية والجدارة في دعم التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العولمة والمتغيرات والتحديات التكنولوجية والبيئية والصحية التي تعوق دفع عجلة التنمية

بالمجتمع، وتعرقل الخطط الرؤى والإستراتيجيات التنموية الوطنية.(أحمد، ٢٠٢٢، ٢١٤؛ عتريس، ٢٠٢٠، ٣٤٤)

فتبني كليات التربية وأقسامها العلمية المتخصصة وفي مقدمتها أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية للخريطة البحثية الرصينة القائمة على مداخل وتوجهات منهجية سليمة يسهم في تحقيق رسالة البحث التربوي وغاياته وأهدافه الإستراتيجية من خلال إنتاج بحوث تتسم بالجدة والأصالة، وتعالج مشكلات المجتمع وقضاياه، وتواكب تطلعاته وطموحاته بالربط بين توجهات ومجالات تلك البحوث وأولويات واحتياجات ومشكلات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة. (سالم، ٢٠٢٢، ٢٢٥؛ حرب، ٢٠١٨، ١٨٨)؛ حيث ينبغي وجود توازن وتناغم بين أولويات البحث العلمي ومتطلبات التنمية المستدامة بالمجتمع بما يمكن منظومة البحث العلمي التربوي من إحداث تأثير تنموي ملموس يحقق الرفاهية بكافة جوانبها داخل المجتمع (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٠٤)، وهذا لن يحدث إلا بتحديد المجالات والقضايا البحثية وترتيبها في ضوء مبدأ وفقه الأولويات التربوية وباستخدام مداخل وأساليب منهجية تسهم في رفع كفاءة وفعالية التخطيط ونجاح الخطط والخرائط البحثية في تحقيق غاياتها وأهدافها التربوية الإستراتيجية.(عيد، ٢٠١٧، ١٧٨)

ومن ثم تحاول المؤسسات البحثية التربوية أن تعير اهتمامًا كبيرًا لقضية تحديد المجالات والأولويات البحثية وترتيبها في ضوء المتغيرات والتحديات المتلاحقة والسريعة وانعكاساتها على النظم المجتمعية التربوية والتعليمية، والعمل على تنفيذها من خلال خطط وخرائط بحثية؛ تسد احتياجات المجتمع، وتعالج قضاياه ومشكلاته التنموية المختلفة في جميع المجالات.(أحمد، ٢٠٢٢، ٢١٤)، فقضية أولويات البحث العلمي التربوي بحاجة إلى عناية مكثفة من قبل إدارة المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعية، وأعضائها من القيادات والباحثين بمختلف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية؛ من أجل التخطيط السليم لممارسة البحث العلمي في ضوء إستراتيجية ورؤية وخريطة واضحة توجه البحوث وتختار وترتب القضايا والموضوعات والمشكلات البحثية في ضوء الأولى والأجدر والمستحق بالبحث والدراسة؛ من حيث معايير الأهمية والقيمة والمنفعة لخدمة وتطوير المجتمع ودعم قضايا التنمية.(هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة،٢٠١٦، ٥)، وعليه كانت التوجهات والدعوات والتوصيات بكثير من المحافل العلمية، ونتائج الدراسات والبحوث التربوية بضرورة إعداد خريطة للبحث العلمي التربوي تحدد رؤيته وأهدافه ومجالاته وأولوياتها.

ودعمًا لهذا التوجه للاهتمام والعناية بقضية تحديد مجالات وأولويات البحث العلمي التربوي بميادينه وتخصصاته المختلفة وترتيبها في ضوء أهميتها وقيمتها النظرية والتطبيقية المضافة في معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته ودعم متطلبات التنمية المستدامة، وضمن أحد أهم وأبرز مجالات البحث التربوي التي يقوم عليها إصلاح وتطوير النظم التعليمية القومية من منظور دُولي عالمي، جاء البحث الحالي كمحاولة لإعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين؛

لتكون دليلًا استرشاديًا ومرجعًا ومنطلقًا لتحديد المجالات والأولويات البحثية وتوجيه البحوث والدراسات والرسائل الأطروحات العلمية في مجال التربية المقارنة والدولية صوب القضايا والموضوعات البحثية ذات الأهمية.

مشكلة البحث وأسئلته:

على الرغم من أهمية وجود خريطة تحدد غايات البحث التربوي وأهدافه ومجالاته وأولوياته وتوجيهها صوب القضايا البحثية ذات الأهمية والجدراة والأفضلية في ضوء احتياجات المجتمع ومشكلاته وتحديات ومتطلبات التنمية المستدامة؛ إلا أن واقع البحوث التربوية بمصر عامة يشير إلى أزمة عدم وضوح الرؤية والخريطة (الخطة) البحثية الموجهة لمجالاته وأولوياته؛ مما أدى إلى تكرار واستنساخ موضوعات البحوث، ونمطية وقصور معالجتها، وغلبة البحوث الفردية على البحوث الجماعية المشتركة والبينية، واتساع علاقة شبه الانفصال وضعف التكامل والتنسيق بين بحوث كليات التربية ومراكز البحوث التربوية والمؤسسات المجتمعية المستفيدة؛ فأنتج بحوثًا بعضها ضعيف المخرجات والنتائج قليل القيمة التربوية المضافة، ولا تتفق– في الغالب– مع التوجهات الوطنية، ولا تراعي المتغيرات العالمية العصرية، ومتطلبات وأهداف التنمية المستدامة بالمجتمع.(سالم، ٢٠٢٢، ٢٠٠؛ أحمد، ٢٠٢٢؛ ٢١٦؛ أحمد، ٢٠١٨، ٤٧٩؛ المفتي، ٢٠١٨، ٥٢– ٥٧)

ويشير واقع بحوث التربية المقارنة والدولية– كأحد مجالات وفروع البحث التربوي وتخصصاته بكليات التربية المصرية– إلى بعض أوجه القصور بالخطط والخرائط البحثية التي تحدد مجالاتها وأولوياتها؛ ومنها: قصور بعض أسس وطرائق بناء هذه الخطط والخرائط ومعايير تحديد وترتيب مجالاتها وأولوياتها، في ظل ندرة الدراسات والبحوث التي تستهدف بناء وإعداد خريطة بحثية تحدد مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء أسس منهجية؛ مما أدى إلى بطء نمو وتطور بنية وبحوث علم التربية المقارنة والدولية ومجالات البحث فيها ببعض الجامعات المصرية، وضعف مواكبة بعض تلك البحوث للتوجهات المعاصرة والاحتياجات البحثية والتطورات المعرفية الجديدة في مجال التخصص، مع قلة تناول الباحثين لموضوعات وقضايا التربية المقارنة والدولية بالبحوث والرسائل العلمية مقابل زيادة بحوث الإدارة التربوية؛ الأمر الذي يستدعي الاهتمام بوجود محاولات لإعداد خريطة بحثية لمجالات وأولويات البحث في التربية المقارنة والدولية، وتشجيع وتوجيه الباحثين للتسجيل وإجراء البحوث والدراسات بتلك المجالات باعتبارها تخصص عالمي ودولي، وكذلك توجيههم إلى الموضوعات المرتبطة بخطط ورؤى التنمية المستدامة واحتياجات المجتمع المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.(سالم، ٢٠٢٢؛ ١٧٠، ٢٠٠؛ محمد، ٢٠٢٠، ٩٦– ٩٧؛ حرب، ٢٠١٨،١٩٩؛ عبد العال، ٢٠١٦، ٢٩٤– ٢٩٦)؛ ومن ثم أوصت نتائج بعض الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات والكيانات العلمية المتخصصة، بضرورة أن تكون هناك محاولات علمية لوضع خريطة بحثية لمجالات لتربية المقارنة والدولية تحدد وترتب مجالاتها وأولوياتها في ضوء توجهات التخصص المعاصرة

واحتياجاته البحثية الحالية والمستقبلية، وتسهم بدرجة أكبر في توفير احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته وتحدياته بالقرن الحادي والعشرين.(البراك، ٢٠٢٢،١؛ عتريس، ٢٠٢٠، ٣٤٣؛ عبد الغني، ٢٠١٦، ٥؛ الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٦)

ونتيجة لقصور تحديد مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية ذات الأهمية الجديرة بالبحث والدراسة، وقلة مراجعتها وتحديثها ضمن الخرائط البحثية للتخصص؛ ساد بعض التكرار والنمطية والاستنساخ لموضوعات بعض البحوث، والذاتية عند اختيار المشكلات البحثية دون الرجوع للخرائط البحثية التي تحدد المجالات والقضايا والمشكلات البحثية وذات الأولوية.(سالم، ٢٠٢٢، ٢٠٠، ٢١٣؛ حرب، ٢٠١٨، ١٨٨). وفي ضوء هذا الواقع، ولوجود صعوبات مختلفة للبحث في مجال التربية المقارنة والدولية، وتهيب كثير من الباحثين لخوض تجاربهم البحثية بهذا المجال– مع وجود عوامل واعتبارات أخرى تتعلق بأغراض وأهداف البحوث– ازداد إقبال الباحثين على مجالات الإدارة التربوية والتعليمية مقابل تنامي العزوف عن بحوث التربية المقارنة والدولية. وهذا ما تؤكده الملاحظة الأولية لقلة عدد البحوث المنشورة والرسائل العلمية المنتجة في هذا التخصص، وعلى الرغم من إثارة هذا الواقع مِرارًا بالمؤتمرات والندوات والمناقشات واللجان والسيمنارات العلمية، إلا أنه مازال مستمرًا؛ مما قد ينذر بعواقب انحصار لبحوث المجال، وهذا يتطلب جهودًا فردية وجماعية ومؤسسية لبحث وتدارس هذه الظاهرة وكشف واقعها والبحث عن أسبابها ومظاهرها، وطرح الحلول والمقترحات لعلاجها والتي قد يكون من بينها إعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحليل التوجهات البحثية وتحديات القرن الحادي والعشرين واستطلاع آراء الخبراء التربويين المتخصصين.

وللوقوف على واقع مشكلة البحث بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية المصرية، قام الباحث باستطلاع رأي إلكتروني عبر الرابط الآتي: https://docs.google.com/forms/d/1b4fgjL9sQncU3SmJCK4Qj0WwAVdGSxpIq0Q0HaE3mUI/edit على عينة من (٤٠) خبيرًا من الأساتذة والأساتذة المساعدين بتلك الأقسام خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢م حول واقع وجود وطبيعة الخرائط البحثية بهذه الأقسام، وأسس ومداخل بنائها، ومعايير تحديد مجالاتها وأولوياتها وخاصة مجالات التربية المقارنة والدولية وعلاقتها باحتياجات التخصص وتحديات المجتمع وقضاياه ومشكلاته، ومدى مسايرتها للتوجهات المعاصرة، فأشارت نتائجه إلى اتفاق عدد (٢٨) خبيرًا بنسبة (٧٠%) من الخبراء حول جود خرائط بحثية لأقسامهم، إلا أن استجاباتهم ووصفهم لتلك الخرائط البحثية أظهر بعض أوجه القصور في طرائق ومداخل بنائها، ومعايير تحديد وترتيب مجالاتها وموضوعاتها في ضوء الأولويات والاحتياجات البحثية للقسم والتخصص، واشتمالها على بعض المجالات والموضوعات التقليدية، وغلبة مجالات بحوث الإدارة التربوية على مجالات التربية المقارنة وموضوعاتها، وقلة تمثيل مجالات وقضايا البحث في التربية الدولية المعاصرة؛ نتيجة إعداد معظم هذه الخرائط بشكل فردي –أحيانًا– وقلة المشاركة الجماعية في إعدادها أو عرضها على الخبراء المتخصصين، وقلة مراجعتها وتحديثها بصفة دورية في ضوء المتغيرات والتحديات المجتمعية المحلية والعالمية واحتياجات القسم والتخصص البحثية، بالإضافة

إلى قلة وجود آليات لإعلان واعتماد وتفعيل هذه الخرائط بصورة واضحة عند اختيار موضوعات وقضايا ومشكلات الدراسات والبحوث والأطروحات العلمية.

وقد توافقت معظم النتائج السابقة مع ما أظهرته النظرة التحليلية الفاحصة لبعض الخرائط (الخطط) البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة والتعليمية– التي استطاع الباحث الحصول عليها من إدارة الأقسام أو الزملاء أو المتاحة عبر المواقع الرسمية للأقسام والكليات على الإنترنت، وتم عرضها وتحليلها بالمحور الرابع من البحث– من حيث قلة شمولية وتغطية مجالات التربية المقارنة والدولية الأولى بالدراسة والبحث، وغموض معايير وأسس تحديدها وترتيب أولوياتها، وتقليدية بعض المجالات والموضوعات والقضايا البحثية، وغلبة مجالات الإدارة التعليمية والمدرسية على بعض الخرائط والخطط البحثية، وغياب التحديد الدقيق للأفق أو المدى الزمني الذي تغطيه وتستشرفه بعضها، وقلة المراجعة الدورية لمجالات وموضوعات تلك الخرائط البحثية في ضوء المتغيرات التطورات المجتمعية والمعرفية وتوجهات واحتياجات التخصص الحالية والمستقبلية، مع قلة وجود آليات فاعلة لتنفيذ تلك الخرائط، وتشجيع الاسترشاد بها عند اختيار موضوعات البحوث والرسائل العلمية.

وفي ضوء ما أظهرته المصادر السابقة من نتائج الدراسات والبحوث حول واقع مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية، ونتائج الدراسة الاستطلاعية، والنظرة التحليلية لواقع الخرائط والخطط البحثية ببعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وما تتضمنه من مجالات لبحوث التربية المقارنة والدولية، وما يشوب بعضها من أوجه قصور، وفي ضوء توصيات بعض البحوث والدراسات والمؤتمرات والندوات والكيانات المؤسسية العلمية؛ كانت الحاجة ضرورية لإعداد خريطة بحثية لمجالات وأولويات التربية المقارنة والدولية في ضوء متغيرات وتحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على توجهات تلك البحوث، وتأثيراتها على المجتمع ومشكلاته وقضاياه التنموية المختلفة، وذلك من وجهة نظر الخبراء التربويين المتخصصين، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن إعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين؟، ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١– ما الأسس النظرية والمنهجية لإعداد الخريطة البحثية وتحديد مجالاتها وأولوياتها؟
٢– ما طبيعة التربية المقارنة والتربية الدولية، ومجالات البحث فيهما، والعلاقة بينهما؟
٣– ما واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر من خلال البحوث والدراسات السابقة وبعض الخرائط البحثية والمجلات والمؤتمرات التربوية المتخصصة؟
٤– ما أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر؟
٥– ما آراء بعض الخبراء التربويين حول أهم مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين؟

٦- ما ملامح ومحاور الخريطة البحثية المقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين؟

أهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في إعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- تعرف الأسس النظرية والمنهجية لإعداد الخريطة البحثية وتحديد مجالاتها وأولوياتها.

٢- تعرف طبيعة التربية المقارنة والتربية الدولية، ومجالات البحث فيهما، والعلاقة بينهما في أدبيات التخصص المعاصرة.

٣- تحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية في مصر من خلال البحوث والدراسات السابقة والخرائط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث ودراسات بعض المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

٤- رصد وتحليل تحديات القرن الحادي والعشرين(العولمة والتحديات التنموية والتكنولوجية والبيئية الصحية والمناخية) متضمنة بعض الخطط والرؤى التنموية الوطنية وانعكاساتها على توجهات مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر.

٥- تعرف آراء الخبراء التربويين حول أهم مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.

٦- التوصل إلى ملامح ومحاور الخريطة المقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء الخبراء التربويين.

أهمية البحث:

تتضح الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث الحالي في النقاط الآتية:

١- أهمية مجال وموضوع البحث في ضوء ندرة البحوث والدراسات التي تناولت قضية إعداد خريطة بحثية لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في مصر، مع تزايد التوصيات والدعوات إليها، ومن ثم قد يعد البحث محاولة لتلبية تلك التوصيات والدعوات المتكررة.

٢- تقديم خريطة بحثية متضمنة قائمة بالمجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية في مجال التربية المقارنة والدولية على ضوء توجهات وأدبيات التخصص المعاصرة، واحتياجات وتحديات المجتمع المصري بالقرن الحادي والعشرين، وتوجيه الأقسام العلمية المختصة بكليات التربية ومراكز ومعاهد البحوث التربوية إلى ضرورة بحثها؛ مما قد يسهم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وخططها وإستراتيجياتها الوطنية.

٣- قد تعمل الخريطة البحثية كدليل استرشادي يوجه الباحثين إلى القضايا البحثية ذات الأهمية والأولوية في ضوء توجهات التخصص واحتياجاته الحالية والمستقبلية، وتحديات القرن الحادي والعشرين، وبعض الخطط والرؤى التنموية الوطنية، بما يوفر الوقت والجهود

والموارد البحثية وينظمها ويوجهها نحو المخرجات المنشودة، ويزيد من قيمتها المضافة، ويعزز الثقة في نتائجها، ويعظم الاستفادة منها في دفع عجلة التنمية المستدامة بالمجتمع.

٤- قد تسهم الخريطة البحثية في سد الفجوة البحثية بمجالات بحوث التربية المقارنة والدولية من خلال رصد ما تم بحثه وما يحتاج إلى بحث في ضوء درجة الأهمية والأولوية بالتركيز على احتياجات وتوجهات التخصص الحالية والمستقبلية، ومشكلات وتحديات المجتمع ونظمه التعليمية.

٥- قد يفتح البحث ونتائجه آفاقًا وتوجهات بحثية جديدة أمام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وطلاب الدراسات العليا من خلال ما تعرضه الخريطة من مجالات وقضايا بحثية تجمع بين الأصالة والمعاصرة في موضوعات التربية المقارنة والدولية بالقرن الحادي والعشرين.

مصطلحات البحث:

يتضمن البحث المصطلحات الأساسية الآتية: "الخريطة البحثية، والأولويات البحثية، وبحوث التربية المقارنة، وبحوث التربية الدولية، وتحديات القرن الحادي والعشرين، والخبراء التربويين"، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- الخريطة البحثية:

الخريطة في اللغة العربية من الفعل خَرَطَ، وخرط الأشياء أي جمعها، والخريطة وعاء من الجلد أو نحوه يَشِدُ على ما فيه، وخرط المعدن أي صفاه وشكله. (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٩، ١٩١-١٩٢)، واصطلاحًا تعرف الخريطة البحثية بأنها خطة مستقبلية تشمل مجموعة من المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية في تخصص معين يتفق عليها خبراء هذا التخصص. (السميح والغامدي، ٢٠٢١، ٣٨٥)، كما تعرف بأنها تصور مستقبلي لمجالات وأولويات البحث في التربية التي تحتاجها الجامعات والمجتمع، وذلك في ضوء الدراسات السابقة وتصورات وآراء المتخصصين، بما يمثل خطة منهجية توجه البحث العلمي التربوي بما يسهم في تحقيق تنمية المجتمع(القحطاني، ٢٠٢٠، ٦٤٤)، وتعرف أيضًا بأنها قائمة من المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية والأسبقية والأفضلية وتشمل الدراسات العلمية المتخصصة والبحوث النظرية والتطبيقية التي تجرى في مختلف مجالات التعليم العالي. (Al Sumih,2016,1630). أما خريطة بحوث التربية المقارنة والدولية فيعرفها سالم (٢٠٢٢، ١٧٣) بأنها مخطط لتصنيف المجالات والموضوعات البحثية ذات الأهمية والأولوية التي يجب أن تتناولها بحوث ودراسات هذا التخصص.

ومن ثم يمكن تعريف خريطة بحوث التربية المقارنة والدولية **إجرائيًا** بأنها خطة وتصور مستقبلي يتضمن تصنيف مجالات وأولويات وقضايا وموضوعات بحوث التربية المقارنة والدولية ذات الأهمية والأولوية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء الخبراء التربويين، تشمل عناصرها ومكوناتها رؤية ورسالة ومنطلقات وغايات وأهداف للخريطة، مجالات وأولويات بحثية، ومدى زمني لتنفيذها، ومتطلبات وآليات لضمان نجاح التنفيذ، ثم المراجعة والتحديث.

٢- الأولويات البحثية:

كلمة أَوْلَوِيَّاتٌ في اللغة العربية جمع مفرده أَوْلَوِيَّةٌ ، وهي مصدر صناعي، بمعنى لَهُ حَقٌّ، والأَوْلَوِيَّةِ: أي الأَسْبَقِيَّةُ، والأَوْلَوِيَّةِ تطلق على مَنْ لَهُمُ الأَسْبَقِيَّةُ والأفضليَّة والصدارة، فيُقال له الأولويَّة الكُبرى: أي أهمّ من أيّ شيء آخر، وهي صفة الشَّيء الذي يحتلّ المكان الأوّل لقوّته أو قيمته أو خطورته.(معجم المعاني، ٢٠٢٢)، ويقصد بأولويات البحث العلمي المجالات البحثية الرئيسة والقضايا والموضوعات الفرعية المندرجة تحتها والتي ينبغي أن تتوجه إليها البحوث والدراسات التي في تخصص علمي معين، بحيث تغطي هذه المجالات التخصص الرئيس وما يتصل به من تخصصات فرعية، وتعبر عن المجالات الأولى بالاهتمام العلمي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تنال هذه المجالات النصيب الأوفر من الاهتمام مقارنة بغيرها من مجالات التخصص؛ لتناولها للحاجات المجتمعية المستجدة أو لمعالجتها للأزمات والأحداث الطارئة التي يمر بها المجتمع، أو لكونها لم تنل النصيب نفسه من الاهتمام الذي نالته المجالات الأخرى في التخصص من قبل الباحثين.(عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٨، ٩).

كما تعرف الأولويات البحثية بأنها المسارات أو المجالات البحثية التي تأخذ مكان الأولوية والصدارة في البحث والدراسة، والمسار أو المجال البحثي يندرج تحت تعريفه ويقع ضمنه عدد من المشاريع والقضايا والموضوعات البحثية الفرعية.(حماد والنويري، ٢٠١٥، ٣) ، فعملية تحديد الأولويات البحثية تمثل منهجًا منظمًا لوضع قائمة بالبحوث ذات الأهمية في مجال معين، وقد تتضمن استطلاع رأي الخبراء لتحديد وترتيب مجالات وأولويات تلك البحوث وفق جدارتها في تطوير التعليم وبرامجه وممارساته وسياساته الحالية والمستقبلية. (Read, Fernandez-Hermosilla, Anderson,and Mundy,2015, 55)

ومن ثم يمكن تعرف الأولويات البحثية **إجرائيًا** بأنها المجالات البحثية الرئيسية للتخصص والقضايا والموضوعات المتفرعة منها، والتي تُعد الأولى بالاهتمام والبحث والجديرة بالدراسة، وينبغي أن تتوجه إليها وتعالجها البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات العلمية في هذا التخصص، وتعرف **إحصائيًا** بأنها المجالات والقضايا البحثية التي تحصل على نسبة (٨٠%) فما فوق من إجماع واتفاق الخبراء التربويون "عينة البحث" حول درجة أهميتها وأولوياتها من خلال استطلاع الرأي المُعد بهذا البحث.

٣- بحوث التربية المقارنة:

تعرف التربية المقارنة بأنها دراسة النظم التعليمية وفلسفاتها، وأوصافها ومشكلاتها في بلد أو أكثر مع رد كل ظاهرة من ظواهرها، ومشكلة من مشكلاتها إلى القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها، بحثاً عن تلك (الشخصية القومية) التي تقف وراء النظام التعليمي ظواهره ومشكلاته.(عبود، وضحاوي، وسلامة، وبكر، ٢٠٠٥، ٧٢)، كما تعرف بأنها الدراسة التحليلية للنظم التعليمية في البلدان المختلفة؛ بغية الاسترشاد والاستفادة منها في تطوير أو

تعديل أو تغيير نظم التعليم الوطنية، بما يناسب القوى والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(العاجز، ٢٠٠٧، ١٨)، وعَرَّفت مانزون التربية المقارنة بأنها مجال علمي متعدد التخصصات يفحص بشكل منهجي أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية في سياقين أو أكثر من السياقات الوطنية أو الثقافية، وتفاعلاتها مع البيئات داخل وخارج التعليم والمجتمع. (Manzon, 2011, 13- 14)

ويعرفها أحد معاجم مصطلحات التربية بحوث التربية المقارنة بأنها الدراسات المقارنة لنظم التعليم والطرق والسياسات التربوية بالبلاد المختلفة والثقافات المتنوعة وتحليلها وتفسيرها وتقويمها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؛ لاستخلاص علامات ودلالات يمكن الاستفادة منها في تطوير وتقدم نظام التعليم القومي والتنبؤ بمشكلاته وتلافيها.(قُلية والزكي،٢٠٠٤، ٩٨). ويعرفها الزهراني(٢٠١٥،١٧٧) بأنها البحوث والدراسات التي تتناول نظم التعليم بجميع عناصرها(مدخلاتها، وعملياتها ومخرجاتها) بالدول المختلفة في ضوء القوى والعوامل الثقافية لكل دولة، وباستخدام المداخل البحثية والمنهجية العلمية المقارنة. ويعرفها محمد(٢٠٢٠، ٧٨) بأنها دراسة للنظم التعليمية بالدول المختلفة من خلال الوصف والفهم التحليل لتلك النظم التعليمية في القوى والعوامل المؤثرة فيها، وإنشاء وتطوير العلاقات الثقافية بين مختلف البلدان وجمع أحدث المعلومات حول التعليم ومقارنتها للوصول إلى حلول لمشكلات تربوية وتعليمية في نظمنم التعليم القومية.

وتعرف بحوث التربية المقارنة **إجرائيًا** بأنها تلك البحوث والدراسات التي تعالج وتصف وتحلل وتقارن نظم التعليم ومكوناتها وجوانبها وقضاياها في الدول المختلفة باستخدام المداخل والمناهج المقارنة، وتفسر الأسباب والقوى والعوامل التي تقف وراء تشكيل بينة النظام التعليمي بكل دولة؛ بهدف الاستفادة منها في إصلاح وتطوير نظم التعليم القومية في ضوء القوى والعوامل الثقافية.

٤- بحوث التربية الدولية:

تعرف التربية الدولية بأنها توجه عالمي للمعلومات والاتجاهات والممارسات والأنشطة التي يتربى عليها التلاميذ والطلاب والمعلمون وطلاب المنح الدراسية من مختلف دول العالم؛ بما يسهم في تعريف كل منهم بالآخر. (خليل، ٢٠١٣، ١٤)، وتعرف أيضًا بأنها إضفاء بعد دولي على التربية في جميع مراحلها وكافة أشكالها من خلال تقديم مجموعة من البرامج التربوية لتنمية وتعزيز مفاهيم وممارسات التفاهم والتعاون والسلام واحترام حقوق الإنسان بين الدول والشعوب ذات النظم السياسية والاجتماعية المتباينة عبر ممارسة أنشطة تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمناهج والمواد الدراسية والمقررات والبرامج التعليمية.(لاشين وعبد الجواد، ٢٠١٢، ٣٣)

أما التربية الدولية كمجال بحثي فتعرف بأنها دراسة وبحث المشكلات التربوية والتعليمية الدولية وعبر الثقافية في سياقاتها الاجتماعية من منظور عالمي.(عبد النبي، ومحمد، وحسن، ٢٠٠٨، ١١)، وفي نفس السياق تعرف بحوث التربية الدولية بأنها دراسة العوامل التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية مع التركيز على دراسة دور وقدرات العوامل التربوية في معالجة مشكلات التضامن والتعاون العالمي، وتغيرات الطبيعة العالمية

بطريقة تؤكد على الارتباط أكثر من الاختلاف بين سكان العالم.(ضحاوي وخاطر، ٢٠١٤، ٨). كما تعرف التربية الدولية بأنها مجال دراسي وبحثي يسعى لتعزيز التفاهم بين الثقافات والمنح الدراسية والمعونات التعليمية والإنجاز الأكاديمي والتنمية المجتمعية من خلال الدراسة الدولية للأفكار والأنظمة والممارسات التعليمية.(Marshall, 2019, 8)

ويمكن تعريف بحوث التربية الدولية **إجرائيًا** بأنها البحوث التي تهتم ببحث ودراسة مجالات التربية وقضاياها ومشكلاتها وموضوعاتها من منظور دولي وعالمي عبر بحوث ودراسات فردية أو جماعية من خلال منظمات دولية كاليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي وغيرها من منظمات وهيئات التربية الدولية المختلفة.

٥- تحديات القرن الحادي والعشرين:

يُقصد بها التحديات التطورات والتغيرات أو المشكلات الصعوبات النابعة من البيئة المحلية والعالمية وانعكاساتها على مجالات الحياة كافة، أو أنها كل تغير أو تحول كمي أو كيفي بمجال معين؛ يفرض متطلبات واحتياجات قد تزيد عن قدرات وإمكانات المجتمع الآنية؛ مما يوجب مواجهتها، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق متطلباتها.(البلوي، ٢٠١٧، ٦١٩)، وعليه يعرف البحث الحالي تحديات القرن الحادي والعشرين **إجرائيًا** بأنها التغيرات والتطورات والانعكاسات الناتجة عن تحديات(العولمة، والتحديات التنموية والتكنولوجية الرقمية والبيئية الصحية والمناخية) بالمجتمع الدولي والإقليمي وانعكاساتها وأثارها على المجتمع المحلي المصري وخططه وسياساته واستراتيجياته القومية التنموية ونظمه التعليمية وتوجهات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية المرتبطة بها.

٦- الخبراء التربويين:

يعرف البحث الحالي الخبراء التربويين **إجرائيًا** بأنهم أعضاء هيئة التدريس المتخصصون بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية بدرجة (أستاذ، وأستاذ مساعد)، من ذوي الاهتمام والخبرة العلمية والأكاديمية التدريسية والبحثية والإشرافية في التربية المقارنة والدولية؛ بما يمكنهم من تعرف وتحديد مجالاتها وقضاياها البحثية والحكم على درجة أهميتها، وترتيب أولوياتها في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.

حدود البحث ومبرراتها:

تمثلت حدود البحث في:

أ- **الحدود المجالية (محددات موضوع البحث):** إعداد خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر من خلال تعرف ورصد وتحليل:

١- واقع مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في البحوث والدراسات السابقة وبعض الخرائط والخطط البحثية لأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث ودراسات مجلة التربية المقارنة والدولية (CIE) التي تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية خلال الفترة(٢٠١٥م- ٢٠٢٢م) كأول وأبرز مجلات التخصص بمصر والوطن العربي، وبحوث ودراسات وأوراق عمل مؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة

التعليمية خلال الفترة من (٢٠١٥م- ٢٠٢٠م) أخر المؤتمرات)، وتوجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بخمس عشرة مجلة من مجلات كليات التربية المصرية عبر مواقعها الرسمية على بنك المعرفة المصري خلال الفترة(٢٠١٥م- ٢٠٢٢م) "موضحة بالقسم الرابع من البحث"؛ وتم اختيارها في ضوء اهتمامها الكبير ضمن مجالاتها بنشر بحوث التربية المقارنة والدولية، وحصولها على التقييم الأعلى (٧) درجات بتصنيف المجلس الأعلى للجامعات وتقييمه السنوي يوليو ٢٠٢٢م؛ لكونها مطبقة لمعايير المجلس في رفع مجلدات البحوث والأعداد للأعوام من (٢٠١٥م وحتى ٢٠٢٢م) والتحكيم والنشر الدوري الإلكتروني لبحوثها؛ مما سهل على الباحث الحصول على مادة وبيانات التحليل في الفترة المحددة، كما أن هذه المجلات لها سعة انتشار مستمدة من أقدمية إصدارها، وثقلها التربوي المستند إلى تاريخ الكلية والجامعة الصادرة عنها، ومستويات ومعدلات الإقبال العالية على النشر بها نتيجة درجة تقييمها المرتفعة وسمعتها العلمية. ولقد مثلت بحوث ودراسات هذه المصادر الثلاث عينة وبيانات التحليل بالبحث الحالي.

٢- أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين كـ(تحديات العولمة، التحديات التنموية، والتكنولوجية، والتحديات البيئية المناخية والصحية) وانعكاساتها على توجهات مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية متضمنة تحليل لبعض الرؤى والخطط والإستراتيجيات التنموية للدولة المصرية في مواجهة هذه التحديات ومسايرتها (إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والإستراتيجية القومية للتكنولوجيا والعلوم والابتكار ٢٠١٥- ٢٠٣٠ النسخة المحدثة عام ٢٠١٩، والإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ بمصر ٢٠٥٠)؛ لاستخلاص أهم القضايا البحثية ذات الأولوية المرتبطة بمجالات التربية المقارنة والدولية.

٣- استطلاع آراء بعض الخبراء التربويين المتخصصين بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية ببعض كليات التربية المصرية كمحك أساسي لتحديد وترتيب المجالات الرئيسة والأولويات والقضايا والموضوعات الفرعية لكل مجال حسب أهميتها وجدارتها واستحقاقها للبحث والدراسة في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين والخطط والإستراتيجيات التنموية للدولة المصرية؛ حيث إن تعرف واستطلاع وآراء الخبراء المتخصصين في المجال حول المجالات والقضايا البحثية والتوجهات المستقبلية يفيد في إجراء مسح جماعي توافقي شامل للمجالات والقضايا البحثية ذات الأهمية.

ب-**الحدود المكانية:** أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية المصرية.

ج- **الحدود البشرية:** تمثلت في عينة من الخبراء المتخصصين بلغ عددهم (٤٠) خبيرًا بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية ببعض كليات التربية المصرية؛ تم اختيارهم في ضوء معايير الدرجة العلمية (أستاذ- أستاذ مساعد)، والخبرة الأكاديمية في تدريس مقررات التخصص، والخبرة الإشرافية على الرسائل العلمية، والخبرة البحثية والعلمية في إنتاج بحوث ومقالات ومؤلفات في مجال التربية المقارنة والدولية.

د- **الحدود الزمنية:** حيث تحدد البحث زمنيًا بالحدود الآتية:

١- فترة الرصد والتحليل لتوجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية من مصادرها الموضحة بالحدود المجالية خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م)؛ حيث تمثل هذه الفترة بداية تطبيق المجلات والدوريات(عينة التحليل) لشروط ومعايير التقييم والتصنيف السنوي للمجلس الأعلى للجامعات برفع مجلدات وأعداد بحوثها بداية من يناير ٢٠١٥م مع الالتزام بدورية الإصدار والرفع على الموقع الإلكتروني الرسمي لها على بنك المعرفة؛ مما ساعد الباحث في الحصول على مادة التحليل، كما أن منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يعد نقطة بداية لتسارع المتغيرات والتحديات العالمية المختلفة وانعكاساتها على منظومتي التعليم والبحث العلمي كتزايد مد وتداعيات العولمة، وسرعة التغيرات والتحديات التنموية والتكنولوجية من تحولات رقمية وثورات صناعية وتطبيقاتها الذكية، وتحديات بيئية صحية (الجوائح الصحية كورانا نموذجًا)، والتغيرات المناخية وتداعياتها وانعكاساتها على المجتمعات ومؤسساتها المختلفة لا سيما التعليمية والبحثية.

٢- تم تطبيق استطلاع الرأي الإلكتروني على عينة الخبراء بالفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٢٢م- ٢٠٢٣م، وخلال هذه الفترة سعى الباحث للتواصل المستمر مع الخبراء للتوضيح والإجابة عن الاستفسارات، والمتابعة الدائمة من أجل الحصول على الاستجابات.

٣- المدى والأفق الزمني للخريطة البحثية تحدد بـ (سبع) سنوات من (٢٠٢٣م- ٢٠٣٠م)؛ ليناسب طبيعة التغيرات العالمية والمجتمعية والمعرفية والثورات الصناعية الرقمية المتتابعة، وتوافقًا مع الأفق الزمني لإستراتيجيات ورؤى وخطط التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والخطط الإستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي ٢٠٣٠م، والإستراتيجية القومية للبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٥م- ٢٠٣٠م، ومواكبة فترة زمنية مناسبة من الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ بمصر حتى ٢٠٥٠م؛ إسهامًا في تحقيق غايات وأهداف تلك الرؤى والإستراتيجيات الوطنية المرتبطة بمجالات بحوث التربية المقارنة والدولية.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي بما يتضمنه من وصف وتحليل وتفسير علمي كيفي وكمي للظواهر والمشكلات التربوية؛ وصولًا إلى نتائج وتعميمات تسهم في تخطيط مستقبلها. (بيومي، وخاطر، ٢٠١٦، ٣٥؛ الزكي والخزاعلة، ٢٠١٣، ١٩؛ أحمد وزيدان، ٢٠٠٣، ٥٩)، وتم استخدامه بالبحث الحالي لتعرف الأسس النظرية والمنهجية لإعداد الخريطة البحثية وتحديد مجالات وأولوياتها، وتعرف طبيعة التربية المقارنة والدولية ومجالات وميادين البحث فيهما، ورصد وتحليل تحديات القرن الحادي والعشرين متضمنة بعض الخطط التنموية الوطنية وانعكاساتها على توجهات مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية. وضمن أساليب المنهج الوصفي النوعية اعتمد البحث أسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات؛ حيث يسهم في إجراء مسح ومراجعة للدراسات والبحوث، وتحليلها وفقًا لوحدات(المجال والموضوع)، ثم

رصدها في شكل محتوى علمي موثق.(Snyder, 2019, 334؛ ضحاوي وخاطر، ٢٠١٦، ٣٧؛ Wolhuter,2008, 2 ؛ طعيمة، ٢٠٠٤، ١٣٢،١٣٧)، ويعد الأسلوب الأكثر مناسبة لطبيعة وهدف البحث الحالي في مراجعة وتحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية. كما استخدم البحث استبيان "استطلاع رأي الخبراء"، تم التأكد من صدقه وثباته من خلال تحكيمه، وحساب مؤشرات صدق الاتساق الداخلي لمحاوره ومجالاته وعباراته، ومعاملات ثباتها باستخدام الأساليب والمعادلات الإحصائيه المناسبة، ثم معالجة وتحليل نتائجه وتفسيرها؛ وصولًا للخريطة المقترحة ومحاورها ومجالاتها وأولوياتها البحثية.

الدراسات السابقة:

إن محاولات وضع خريطة للبحث التربوي أو أحد مجالاته وتخصصاته أو أقسامه العلمية بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية بمصر والوطن العربي، والعمل على تحديد مجالاتها وأولوياتها قضية قديمة بدأت– على حد حصر الباحث واطلاعه– في ثمانينيات القرن العشرين، ومع بدايات القرن الحادي والعشرين وحتى بداية عقده الثالث وفي ظل التحديات المختلفة والتطورات والمتغيرات المتسارعة على جميع المستويات وفي مختلف المجالات والجوانب المجتمعية عالميًا وإقليميًا ومحليًا، استمرت تلك المحاولات البحثية الفردية والجماعية للباحثين مضافًا إليها بعض الجهود المؤسسية لجهات وكيانات علمية متخصصة بجامعات مصر والوطن العربي لوضع خريطة للبحث التربوي ومجالاته وفروعه المختلفة، وانقسمت هذه المحاولات والجهود في ثلاثة اتجاهات؛ **الأول:** تناول واقع توجهات ومجالات البحوث التربوية المنجزة في المجالات التربوية المختلفة، **والاتجاه الثاني:** ركز على تحديد الأولويات البحثية التربوية ذات الأهمية للتخصص والمجتمع وخططه التنموية، أما **الاتجاه الثالث والأخير:** فجمعت دراساته وبحوثه بين تحليل التوجهات والمجالات وتحديد الأولويات لإعداد الخريطة البحثية التربوية. وعلى الرغم من التوجه المتزايد لمحاولات وضع خريطة بحثية لمجالات وأولويات البحث العلمي والتربوي بصفة عامة أو أحد تخصصاته وفروعه، إلا أن الدراسات التي استهدفت إعداد خريطة لبحوث التربية المقارنة والتربية الدولية– في حدود اطلاع الباحث وحتى تاريخ البث الحالي– كانت قليلة، وتكاد تصل إلى الندرة النسبية على مستوى الجهود العربية والمصرية خاصة.

ففي عام (٢٠١٢) قدمت محمد دراسة استهدفت وضع خريطة بحثية للدراسات التربوية المقارنة في مصر على ضوء اتجاهات البحث التربوي المقارن بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مستخدمة المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى؛ للكشف عن مدى استجابة رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم التربية المقارنة بكلية التربية جامعة الإسكندرية لهذه الاتجاهات، وتوصلت إلى خريطة بحثية مقترحة لمجالات الدراسات التربوية المقارنة خلال الفترة من (٢٠١٢م– ٢٠٢٢م)، تمثلت تلك المجالات في: نظم التعليم، والإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم، والتعليم الدولي، والمناهج الدراسية، والابتكارات التربوية، والفكر المقارن ومنهجياته، والاعتماد وضمان جودة التعليم، وتعليم وتربية المعلمين، نظريات التربية وتطبيقاتها، وتطوير الفكر التربوي.

وقدمت نصر (٢٠١٣) دراسة هدفت إلى تعرف قضايا البحث في التربية الدولية من منظور معاصر في ضوء تحديات العولمة، واستخدمت المنهج النقدي ومراجعة الأدبيات، وتوصلت إلى تصنيف مقترح لقضايا البحث في التربية الدولية المعاصرة، أهمها: المواطنة العالمية، وتدويل وعولمة التعليم والبحث العلمي، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان واحترام البيئة والحفاظ عليها، والتربية من أجل السلام والتضامن الاجتماعي، والحراك المؤسسي والطلابي الدولي، وتوأمة المؤسسات التعليمية، والمدارس الدولية، وأندية اليونسكو وروابطها ومراكزها، والمدارس المنتسبة لليونسكو، والهجرة واللجوء والنزوح ونظم التعليم، والتنوع الثقافي والتعليم المتعدد عبر ثقافي، ومبادرات الهيئات والمنظمات الدولية في تطوير التعليم والبحث العلمي، والتعاون والتفاهم التربوي الدولي والاتفاقيات والشبكات الدولية، وإعداد وتدريب معلمي وقيادات المدارس الدولية والمنتسبة لليونسكو.

وقام سيل Sell (2014) بدراسة استهدفت كشف تطور توجهات وقضايا بحوث التربية المقارنة والدولية من خلال تحديد غرضها وأهدافها، واستخدمت أسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات لتحليل (١٥٧٨) بحثًا بأربع مجلات متخصصة؛ وهي: مجلة التربية المقارنة البريطانية، ومراجعات التربية المقارنة الأمريكية، والمجلة الدولية لتطوير التعليم، والمجلة الدولية للتعليم (CE; CER; IJED; IRE)، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠١٢م)، وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف النفعي البراغماتي الإصلاحي هو الأساس الموجه لتطور ونمو قضايا وموضوعات بحوث التربية المقارنة والدولية.

وقدمت دراسة Al sumih (2016) خريطة لأولويات بحوث ودراسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال تشخيص وتحليل واقع توجهات دراسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من حيث نقاط القوة وفرص التحسين، واستكشاف مجالات الخرائط للأولويات البحثية الحالية والمستقبلية في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وباستخدام المنهج الوصفي وأسلوب دلفي المستقبلي المعتمد على الخبراء واستبياناته على عينة من (٨٣) خبيرًا بالتعليم العالي في السعودية تم تحديد الأولويات البحثية ، وتوصل البحث إلى خريطة مقترحة لبحوث ودرسات التعليم العالي الحالية والمستقبلية تضم (٢١٦) أولوية بحثية موزعة على (١٣) مجالًا رئيسيًا من بينها مجالات الإدارة والتعليم والتربية المقارنة والدولية.

وهدفت دراسة عبد الغني (٢٠١٦) إلى تعرف الاتجاهات الحديثة للبحث في التربية الدولية على ضوء الوعي بالتأثيرات الدولية والمكثفة للعولمة ونتائج ما بعد الحداثة والبنائية، واستخدمت المنهج الوصفي النقدي التحليلي للأدبيات التربوية ذات الصلة؛ لتقديم رؤية وصفية ناقدة لاتجاهات قضايا بحوث التربية الدولية بما يمثل رؤية جديدة للميدان التربوي تسهم التربية الدولية من خلالها في مواجهة تحديات العولمة، وتوصلت الدراسة إلى طرح بعض الاتجاهات والقضايا البحثية للتربية الدولية المعاصرة، أهمها: التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعولمة على التعليم والتربية، والتحول إلى مرحلة ما بعد العولمة والحداثة في الفكر التربوي، وقضايا العولمة

وفكر الليبرالية الحديثة، وقضايا الهيمنة الثقافية والفكرية الغربية "الأمركة"، وهيمنة الهيئات والوكالات الدولية على نظم التعليم، والتقارب والجدال بين العالمية والأولويات المحلية وخاصة في مجالات التربية والتعليم، وقضايا الهوية والقومية ونظم التعليم.

وتوصلت دراسة بارترام Bartram (2017) من خلال مناقشة القضايا المعاصرة للتربية الدولية والمقارنة وعبر تحليل محتوى أعداد بحوث ومؤلفات سلسلة دراسات روتليدج للتربية الدولية والمقارنة "The Routledge Education Studies Series nternational and Comparative Education" إلى الطرائق والمداخل والمقاربات التي يمكن للتربية الدولية والمقارنة من خلالها إلقاء الضوء على فهم لأنظمة التعليم المعاصرة واستكشاف القضايا المتعلقة بقطاعات ومراحل تعليمية محددة مثل: (الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، وتعليم الكبار)، وما تشمله هذه المراحل من قضايا ومجالات بحثية تتمثل في: توفير التعليم البديل، والتعليم والتدريب في الطفولة المبكرة، والتطور الروحي والأخلاقي والاجتماعي والثقافي في التعليم الابتدائي، والتعليم للعمل بالمدارس الثانوية، وأصول التدريس، والتعليم الخاص والموازي، والتقشف الاقتصادي والتعليم الإضافي، والتلمذة الصناعية والتعليم المهني، وتعليم الكبار وتدريب معلميهم.

وقام متيشل وروز Mitchell & Rose (2018) بإعداد خريطة قاعدة الأدلة البحثية الأفريقية للسياسة والممارسة التعليمية بجنوب أفريقيا كأساس لمعالجة أهداف التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا أجندة ٢٠٦٣م وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، من خلال تحليل بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية في قواعد البيانات الأكاديمية (Scopus ;BASE)، ومحرك البحث الأكاديمي (Bielefeld)، وبحوث جمعية تطوير التعليم في إفريقيا (ADEA)، تم فهرسة الدراسات والبحوث من خلال(المؤلف، والانتماء المؤسسي، وبلد التركيز والدراسة، وأساليب البحث، والكلمات الرئيسة، وعدد الاستشهادات)، ثم تصنيفها في خريطة بحثية شملت المجالات الآتية: (السياسات التعليمية والتخطيط على مستوى المدرسة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، ودوران وتوزيع المعلمين والاحتفاظ بهم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم)، وأوصت الدراسة بمعالجة تلك المجالات بمزيد من المواءمة بين البحوث العلمية في جنوب أفريقيا والأولويات القارية والعالمية، والاسترشاد بمجالات تلك الخريطة عند إجراء البحوث الخاصة بسياسات التعليم وممارساته.

كما قدم روز، داونينج، أساري، وميتشل Rose ,Downing ,Asare, and Mitchell (2019) خريطة لبحوث سياسات التعليم وتطويره في جنوب أفريقيا من خلال مراجعة وتحليل (١٦٥٠) بحثًا باللغة الإنجليزية منشورة في مجلات دولية ضمن قاعدة بيانات أبحاث التعليم الأفريقية خلال الفترة (٢٠١٠م- ٢٠١٨)، وتم تحليل وتصنيف البحوث وفقًا للبلد التي يجرى فيها والمرحلة التعليمية(الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، التعليم المهني والتقني، تعليم الكبار)، ومن حيث ترتيبات شكل التمويل والتعاون

المؤسسي في البحوث(خارجي أو داخلي)، وتناسب أهداف البحوث مع أهداف التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى خريطة للأولويات البحثية الرئيسة للاستثمار في البحث العلمي بجنوب أفريقيا، وتعزيز البحوث ذات الصلة بالسياسات التعليمية المناسبة للنهوض بالتنمية التعليمية وتطوير التعليم وممارساته في جنوب أفريقيا.

وقد أجرى محمد (٢٠٢٠) دراسة لتعرف التوجهات البحثية برسائل الماجستير والدكتوراه في قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة، مستخدمًا المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى؛ لتحليل محتوى (٩٠) رسالة ماجستير ودكتوراه خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠١٨م)، وتوصلت إلى وجود ندرة في الدراسات التي تتناول موضوعات التربية المقارنة ومناهجها بتلك الرسائل تستدعي الاهتمام بتوجيه وتسجيل الباحثين في هذا المجال، وكذلك توجيههم إلى الموضوعات الخاصة بالتعليم الفني باعتباره قاطرة التنمية في المجتمع، وتشجيع التوجه نحو البحوث الكيفية والنوعية، والبحوث البينية التكاملية؛ بما يفيد في تعرف النظم التعليمية للدول المتقدمة والانفتاح على تجاربها التعليمية والاستفادة منها في تطوير نظام التعليم المصري، واختتمت بمجموعات من التوصيات المقترحات التي قد تسهم في تشكيل خريطة بحثية للقسم.

واستهدفت دراسة ميتشل، لالي، كاميرون وبارترام Mitchell, Lalli, Cameron and Bartram (2021) رسم خريطة للتدريس والبحث في التربية المقارنة والدولية CIE بجامعات المملكة المتحدة من خلال سؤال شامل حول طبيعة CIE كما يتم تدريسها وبحثها بتلك الجامعات، وتعرف قيمة وفوائد وتحديات تدريس مقررات وقضايا وموضوعات التربية المقارنة والدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس والبحث في هذا المجال، واستكشاف هذه القضايا من خلال تحليل وثائق المناهج والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والتواصل الإلكتروني عبر وسائط التواصل الاجتماعي والشبكات المهنية للمتخصصين في المملكة المتحدة لمشاركة كتيبات الدورات والمقررات الجامعية التي تتناول موضوعات التربية المقارنة والتربية الدولية أو العولمة، وتوصلت الدراسة إلى قضايا وموضوعات CIE على المستوى الجامعي، ووجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول أهداف وتحديات التدريس والبحث بهذه القضايا، وتقديم خريطة للتدريس والبحث المستقبلي وتطوير المناهج في مجال التربية المقارنة والدولية.

كما هدفت دراسة البراك (٢٠٢٢) إلى تعرف اتجاهات بحوث التربية المقارنة بالجامعات المصرية؛ من حيث (موضوعات المقارنة، والمنهجية، والأهداف، والنتائج)، واستخدمت المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المحتوى لتحليل(٣٠) رسالة ماجستير ودكتوراه في التربية المقارنة خلال عامي (٢٠١٠- ٢٠٢٠) بجامعات (عين شمس، والقاهرة، والأزهر، وسوهاج)، وتوصلت إلى وجود تنوع ملحوظ في موضوعات ومتغيرات تلك البحوث، والمنهجية البحثية مع تزايد استخدام المنهجين الوصفي والمقارن، ووجود جوانب قوة وضعف في مجالات التحليل الخاصة بالأهداف والنتائج وجديتها وواقعيتها، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خريطة

بحثية للتخصص توجه الباحثين إلى موضوعات ومشكلات واقعية وظيفية ذات أهمية وجديرة بالبحث والدراسة ولم يتم تناولها من قبل.

وقام العمري (٢٠٢٢) بدراسة لتحليل واقع توجهات بحوث التربية المقارنة بمعهد التربية بجامعة لندن في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، واستخدمت المنهج المقارن، وأسلوب تحليل المحتوى لبعض الرسائل العلمية؛ من حيث:(العنوان، والموضوع والأهداف، والمنهج والأدوات، ومجتمع وعينة البحث، ودول المقارنة، وكيفية كتابة التقرير البحثي)، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تشجيع الباحثين وواضعي السياسات للاستفادة من اتجاهات البحث التربوي المقارن بجامعة لندن، وتوجيه نظر الباحثين للاتجاهات العالمية في البحث التربوي المقارن، وأهمها:(تدويل التعليم، والحوكمة المؤسسية، ومقارنة نظم التعليم بمراحلها المختلفة بين الدول، وتحليل السياسات التعليمية، ونظم الجودة والاعتماد، واقتصاديات التعليم).

في حين هدفت دراسة سالم (٢٠٢٢) إلى وضع خريطة مقترحة لمجالات البحث التربوي المقارن بمصر في ضوء مراجعة أدبيات التخصص ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة منهجية مراجعة الأدبيات في الدراسات التربوية المقارنة، وتوصلت إلى خريطة بحثية لأهم مجالات البحث التربوي المقارن تضم عشرين مجالًا للبحث التربوي المقارن في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ومتطلبات تنفيذها.

<u>وباستقراء وتحليل ما تم عرضه من دراسات، يتضح الآتي:</u>

١- أظهرت الدراسات العربية والأجنبية أهمية وجود خريطة بحثية للتربية المقارنة والدولية، تسهم في تحديد مجالاتها وترتيب أولوياتها البحثية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة والتحديات والمتغيرات العالمية وانعكاساتها على النظم التعليمية والبحثية.

٢- وجود ندرة – في حدود علم الباحث واطلاعه وحتى تاريخ البحث الحالي- في الدراسات العربية والمصرية بمجال وموضوع البحث الحالي رغم التوصيات والدعوات المتكررة بضرورة إعداد خريطة بحثية للتربية المقارنة والدولية على أسس ومداخل منهجية دقيقة تحدد مجالاتها وأولوياتها البحثية في ضوء توجهات التخصص المعاصرة واحتياجات المجتمع ومشكلاته وتحدياته التنموية والتعليمية والتكنولوجية والبيئية الصحية والمناخية وتحديات العولمة بالقرن الحادي والعشرين، وذلك باستثناء دراستي (محمد، ٢٠١٢)، و(سالم، ٢٠٢٢)، وتناولتا وضع خريطة لمجال الدراسات التربوية المقارنة، فهدفت الأولى إلى وضع خريطة بحثية لدراسات التربوية المقارنة(رسائل الماجستير والدكتوراه) خلال الفترة (٢٠١٢م-٢٠٢٢م) في ضوء بعض الاتجاهات العالمية، أما الثانية فاستهدفت بناء خريطة مقترحة لمجالات البحث التربوي المقارن في ضوء أدبيات التخصص ورؤية مصر ٢٠٣٠ مستخدمة أسلوب مراجعة الأدبيات، في حين استهدفت الدراسات والبحوث الأخرى كدراسات: (محمد، ٢٠٢٠؛ والبراك، ٢٠٢٢؛ والعمري، ٢٠٢٢) استكشاف توجهات مجالات وقضايا التربية المقارنة بالبحوث والرسائل العلمية، وأوصت بوضع خرائط بحثية في ضوء هذه التوجهات.

٣- لم تحظ التربية الدولية كمجال بحثي- في حدود علم واطلاع الباحث وحتى تاريخ البحث الحالي- بدراسة مصرية أو عربية استهدفت وضع خريطة بحثية متكاملة لمجالاتها وأولوياتها في ضوء أسس منهجية، وإنما جاءت دراستا (نصر، ٢٠١٣)، و(عبد الغني، ٢٠١٦) لرصد وتحديد أهم قضايا التربية الدولية في ضوء تحديات العولمة.

٤- اهتمت الدراسات الأجنبية بقضية تحديد وتحليل توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية لإعداد الخريطة البحثية لأهم مجالاتها وأولوياتها، وما تتضمنه من بحوث ودرسات لسياسات تطوير التعليم وممارساته بجميع مراحله في ضوء متطلبات التنمية المستدامة وتحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال تحليل توجهات بحوث ودراسات التخصص في المجلات الدولية وقواعد البيانات ومحركات البحث العالمية؛ سعيًا لتطوير التربية المقارنة والدولية وبنيتها العلمية ومجالاتها البحثية ومقارباتها المنهجية، وتعزيز دورها وأهدافها في تطوير وإصلاح النظم التعليمية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

٥- تشابه البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي، وأسلوب مراجعة الأدبيات وتحليل المحتوى، بينما اختلف عنها من حيث الحدود المجالية والزمانية ومنهجية الدراسة الميدانية وأداتها المعتمدة على استطلاع عينة من الخبراء التربويين في مجال التخصص لتحديد مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية حسب درجة أهميتها، كما جمع البحث بين مداخل وأسس منهجية متعددة (تحليل توجهات التخصص المعاصرة، واحتياجات وتحديات المجتمع والتنمية، وآراء الخبراء التربويين) لبناء وإعداد الخريطة البحثية المقترحة وتحديد رؤيتها وأهدافها ومرجعياتها ومرتكزاته ومتطلبات تنفيذها، وضمانات تقويمها ومرونة ودورية تحديثها، ووضع أفق زمني للخريطة البحثية يتوافق وخطط ورؤى التنمية المستدامة ومتطلباتها في القطاعات المجتمعية التنموية كافة، ولاسيما القطاع التربوي والتعليمي.

٦- كما يختلف البحث الحالي عن دراستي (محمد، ٢٠١٢)، و(سالم، ٢٠٢٢)، التي استهدفا وضع خريطة لبحوث ودراسات التربية المقارنة؛ وذلك من حيث: حدوده الموضوعية(حيث استهدفت الخريطة المقترحة مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والتربية الدولية)، والحدود الزمانية المتمثلة في فترة وعينة ومصادر تحليل التوجهات البحثية لمجالات وأولويات التربية المقارنة والدولية بمصر من أدبيات التخصص المعاصرة ومجلات ومؤتمرات علمية خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م) في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وبعض الخطط الوطنية التنموية وانعكاساتها على توجهات تلك البحوث، والحدود البشرية لعينة الخبراء المتخصصين بأقسام التربية المقارنة؛ ومن حيث منهجية البحث وأساليبه وأدواته فاستخدم البحث المنهج الوصفي،وأسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات، واستطلاع رأي الخبراء التربويين لتحديد وترتيب مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية، وتضمينها بخريطة مقترحة مداها الزمني سبع سنوات (٢٠٢٣- ٢٠٣٠) توافقًا مع المدى الزمني للخطط التنموية والرؤى والإستراتيجيات التعليمية والبحثية بالمجتمع المصري، مع وضع رؤية ورسالة ومنطلقات أهداف للخريطة

تتناسب والرؤى والإستراتيجيات الوطنية التنموية، ومتطلبات وآليات لتنفيذ مجالات وأولويات الخريطة ومراجعتها وتحديثها.

٧- استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة- وخاصة الدراسات المصرية- في بلورة وصياغة مشكلة البحث، وتأكيد أهمية البحث وموضوعه ومجاله، وبناء الإطار النظري، واستخلاص وصياغة أبعاد وعبارات أداة البحث، وتفسير نتائجها، وبناء وصياغة الخريطة البحثية ومحاورها.

خطوات السير في البحث:

في ضوء منهج البحث المستخدم وأسلوبه وأدواته، سار البحث في خطوات إجرائية مثلت أقسامه وبنيته، وأجابت عن أسئلته، وذلك على النحو الآتي:

١- **الخطوة الأولى:** بناء الإطار العام للبحث؛ وتضمن: مقدمة البحث، ومشكلته وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، ومصطلحاته، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطوات السير في البحث، ومثلت هذه الخطوة القسم الأول من البحث.

٢- **الخطوة الثانية:** توضيح الأسس النظرية والمنهجية للخريطة البحثية ومداخل وأساليب بنائها وإعدادها، وطبيعة الأولويات البحثية، وكيفية تحديدها؛ إجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، وتمثيلًا للقسم الثاني من أقسامه.

٣- **الخطوة الثالثة:** عرض الأسس النظرية للتربية المقارنة والدولية ؛ من حيث: النشأة والمفهوم، والأهمية والأهداف، ومجالات وميادين البحث فيهما، ثم بيان طبيعة العلاقة بينها في أدبيات التخصص المعاصرة؛ إجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث، وتمثيلًا للقسم الثالث من أقسامه.

٤- **الخطوة الرابعة:** تحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بالدراسات والبحوث المنجزة، وبعض الخرائط البحثية لأقسام التربية المقارنة، وبحوث ودراسات بعض المجلات التربوية المتخصصة كمجلة التربية المقارنة والدولية الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ومؤتمرات الجمعية العلمية، وبحوث مجلات بعض كليات التربية المصرية عبر مواقعها الرسمية، وذلك خلال الفترة من (٢٠١٥م: ٢٠٢٢م)؛ إجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث، وتمثيلًا للقسم الرابع من أقسامه.

٥- **الخطوة الخامسة:** رصد وتحليل أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين (العولمة، والتحديات التنموية، والتكنولوجية، والبيئية الصحية والمناخية)، وانعكاساتها على توجهات مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية متضمنة تحليل لبعض الرؤى والخطط التنموية والبحثية والرقمية والمناخية للدولة المصرية في مواجهة تلك التحديات؛ لاستخلاص أهم المجالات والأولويات البحثية المرتبطة بالتربية المقارنة والدولية؛ وإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة ابحث، وتمثيلًا للقسم الخامس من أقسامه.

٦- **الخطوة السادسة:** إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير نتائجها؛ لتعرف آراء بعض الخبراء التربويين حول أهم مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية التي تمثل محاور الخريطة المقترحة؛ إجابة عن السؤال الخامس من أسئلة البحث، وتمثيلًا للقسم السادس.

٧- **الخطوة السابعة:** صياغة محاور الخريطة المقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء الخبراء التربويين، وتحديد رؤيتها ورسالتها ومنطلقاتها وغاياتها وأهدافها، ومجالاتها وأولوياتها، ومتطلبات وآليات تنفيذها ومراجعتها وتحديثها؛ إجابة عن السؤال السادس، وتمثيلًا للقسم السابع والأخير من أقسام البحث.

القسم الثاني

الخريطة البحثية وتحديد أولوياتها: (الأطر النظرية والأسس المنهجية)

يعرض هذا القسم من البحث الأطر النظرية والأسس المنهجية للخريطة البحثية وكيفية إعدادها، وتحديد أولوياتها؛ إجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا- الخريطة البحثية: "مفهومها، وأهميتها وأهدافها، ومنهجية بنائها"

في ظل الاهتمام المتزايد بموضوع الخريطة البحثية، وأسس بنائها وإعدادها؛ لما لها من دور مهم في مواجهة التحديات وعلاج المشكلات التعليمية والبحثية التنموية والمجتمعية، يتناول هذا المحور الأطر النظرية للخريطة البحثية؛ من حيث: مفهومها وأهميتها وأهدافها، والأسس والتوجهات والمداخل المنهجية لبنائها بطريقة علمية سليمة، وذلك من خلال العناصر الآتية:

أ- مفهوم الخريطة البحثية:

تعددت الرؤى والاتجاهات لتعريفات الخريطة البحثية، وتنوعت بتنوع المداخل والمنهجيات المستخدمة في صياغتها وبنائها، فهناك من يعرف الخريطة البحثية بأنها مخطط نظري يتضمن أهم المجالات والقضايا والمشكلات البحثية، المرتبة في صورة أولويات توجه المختصين بالبحث التربوي إلى ما يمكن أن تتجه إليه بحوثهم ودراساتهم. (السيد، ٢٠٢٠، ٩)، ومن منظور احتياجات المجتمع ومشكلاته ومتطلبات التنمية المستدامة؛ تعرف الخريطة البحثية بأنها تصور للقضايا والموضوعات المراد بحثها، موزعة على مجالاتها المختلفة، يتوجب القيام بها مرتبة حسب الأولوية في ضوء الاحتياجات التربوية وخطط التنمية المجتمعية.(العلياني، ٢٠١٦، ١٤١)، وتعرف أيضًا بأنها تصور مستقبلي ورؤية استشرافية لأولويات وقضايا وموضوعات البحث العلمي في مجالات وتخصصات التربية المختلفة في ضوء أولويات التنمية المستدامة. (أحمد، ٢٠٢٢ ، ٢١٨)، كما تعرف بأنها تصور مستقبلي وخطة منهجية توجه البحث العلمي التربوي في مجال معين، وتمكن الباحثين من تعرف المجالات والقضايا ذات الأولوية التي تستحق الاهتمام وتخدم المجتمع في ضوء توجهات وأهداف إستراتيجية التنمية المستدامة.(الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٤٠)، ويعرفها آخرون بأنها مخطط يوضح ويصنف مجموعة الدراسات والبحوث في تخصص معين؛ من حيث المجالات

والموضوعات ذات الأهمية والأولوية في ضوء المراجعة المنهجية لأدبيات هذا التخصص بالمجلات والدوريات العلمية. (Hammad, Samier, and Mohammed, 2020, 5)

ومن منظور الجمع بين توجهات التخصص واحتياجاته البحثية الحالية والمستقبلية آراء الخبراء المتخصصين، تعرف الخريطة البحثية بأنها أداة علمية تركز على تحديد وترتيب الموضوعات والقضايا ذات الأولوية في مجال ما، وأداة تخطيطية لتشخيص واستشراف ومعالجة تلك القضايا البحثية في ضوء الاسترشاد بآراء المتخصصين من الخبراء التربويين من خلال تصور وخطة منهجية طويلة.(عتريس، ٢٠٢٠، ٢٥٠- ٢٥١)، وفي نفس الاتجاه تعرف الخريطة البحثية أيضًا بأنها خطة مستقبلية مبنية على آراء المتخصصين تحدد أهم الموضوعات البحثية التي ينبغي أن تهتم بها البحوث والرسائل العلمية في مجال ما وفق مدى زمني معين. (الهوساوي، ٢٠١٦، ٥٨٣)

وهناك من لم يكتف بتني منظور واحد أو مُدخل واتجاه وحيد في تعريفه للخريطة البحثية؛ فعرفها بأنها تصور مستقبلي لتحديد مجالات البحث الرئيسة والفرعية وفقا لمصفوفة أولويات واحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية والاتجاهات البحثية الحديثة بصورة تتحقق غايات وأهداف البحث العلمي خلال مدى زمني معين(عبد العال، ٢٠١٦، ٣١٣)، ويتضح من هذا التعريف دمجه لأكثر من مدخل لبناء الخريطة البحثية، فجمع بين مدخلي (احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، والتوجهات البحثية)، وهناك من جمع بين مداخل أربعة في تعريفه للخريطة البحثية؛فعرفها بأنها إطار فكري للاهتمامات البحثية في تخصص ما على ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمجتمع، واحتياجات الميدان التربوي، وتحليل واقع البحوث المنجزة بهذا التخصص، وآراء الخبراء والمتخصصين.(حرب، ٢٠١٨، ١٨٦)

ومن خلال ما سبق من تعريفات للخريطة البحثية في ضوء منظورات ومداخل واتجاهات متنوعة، يتضح أن الخريطة البحثية تمثل أداة تخطيطية وتصور للمجالات الرئيسة والموضوعات الفرعية ذات الأهمية والأولوية في تخصص علمي وبحثي على ضوء (احتياجات المجتمع وتنميته، والتخصص وتوجهاته البحثية، وآراء الخبراء المتخصصين)، والتي ينبغي أن تتوجه بحوث ودراسات هذا التخصص لمعالجتها مرتبة وفقًا لدرجة أهميتها وأولويتها وجدارتها بالبحث والدراسة.

ب-أهمية وأهداف الخريطة البحثية:

تمثل الخريطة البحثية دليلًا استرشاديًا يوضح المسارات والاتجاهات والمجالات البحثية المأمولة، وتأخذ في عين الاعتبار المحددات الأساسية الحالية والمستقبلية لمتطلبات التنمية بالمجتمع بما يضمن مواكبة التقدم العلمي وتحقيق التنافسية البحثية العالمية. وتكمن أهمية الخريطة البحثية في استعراضها للتوجهات المستقبلية والقضايا ذات الأولويات في المجال البحثي؛ بما يفيد الباحثين وصانعي السياسات التعليمية والبحثية والممارسين في تصنيف القضايا والمشكلات وتحديد أهم التوجهات البارزة في المجال التربوي والبحثي.(عتريس، ٢٠٢٠، ٢٦٦)، وهذا يساعد في تناول القضايا والمشكلات البحثية الواقعية العاجلة وذات الأهمية.

كما تفيد الخريطة في تنظيم الجهود البحثية، ومساعدة الباحثين في اختيار القضايا البحثية ذات الأولوية بما يدعم مسار البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والارتقاء بمستوى الميدان التربوي والتعليمي. (AlSumih, 2016,1630)، وأيضًا تساعد في التغلب على مشكلات الهدر والتكرار والنمطية في البحوث العلمية، وتجنب الارتجال والعشوائية في اختيار الموضوعات والقضايا البحثية، وتجسير الفجوة بين البحث العلمي والمجتمع، وتوجيه البحوث نحو التميز بما يضمن الرضا الأكاديمي والمجتمعي عن مخرجاتها ونتائجها.(عبد العال، ٢٠١٦، ٣١٨- ٣٢٠)، كما تسهم في إعلام أصحاب المصلحة والممولين وشركاء التنمية بالأولويات البحثية التي تتطلب الاستثمار من أجل التنمية، كما تساعد في توجيه وتخصيص الموارد البحثية للقضايا والموضوعات ذات الأولوية، والتخطيط الجيد لعمليات بحثها (Singh & Kaplan, 2017, 6)؛ بما يوفر الجهود والموراد البحثية والمخصصات المالية لمعالجة القضايا والموضوعات ذات الأولوية في حل مشكلات النظم والمؤسسات التعليمية.

فتستند الخريطة البحثية في مضمونها وأساسها إلى تحديد المسارات المتعددة لمجالات البحوث التربوية، وتطوير منظومة المفاهيم للمجال البحثي المستهدف، والتوصل إلى المشكلات الواقعية ذات الأولوية؛ بهدف توجيه البحوث والدراسات المستقبلية بهذا المجال لعلاجها، وتفعيل دور المؤسسات البحثية، بما يدعم تطبيق وتوظيف نتائج بحوثها في الإصلاح والتطوير التعليمي والمجتمعي؛ حيث تنطوي الخريطة البحثية على نظرة مستقبلية للتوجهات البحثية في ضوء المستجدات والاحتياجات المجتمعية، فهي دليل استرشادي حول أهم الموضوعات التربوية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها لإنتاج بحث علمي متميز ومبدع وخدمي يحقق الأهداف الإنمائية للمجتمع المصري.(الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٣٤، ٤٢)

وتتنوع وتتعدد أهداف الخريطة البحثية لتشمل كل ذوي العلاقة بالبحث التربوي من باحثين وأقسام علمية، ومنظومة ومؤسسات تربوية بحثية، والمجتمع بأكمله، فتساعد الخريطة البحثية في مواجهة التحديات المعرفية والفكرية والاجتماعية والتكنولوجية والرقمية والمعلوماتية التي تواجه المجتمع والنظم التعليمية والبحثية، فتوجه الرؤية المستقبلية للبحوث، وتفتح فرصًا للتبادل والتعاون البحثي بين التخصصات المختلفة والباحثين من داخل التخصص وخارجه. (العاني، والزدجالية، ٢٠١٨،٣٣٧)، كما تهدف الخريطة البحثية إلى إفادة الباحثين والمتخصصين وصانعي السياسات التعليمية في الوقوف على القضايا والموضوعات قيد البحث والدراسة في مجال تخصصهم، والأقل أهمية خلال فترة زمنية معينة، وتفيد في إدارة وتوجيهه الموارد البحثية نحو القضايا البحثية ذات الأهمية والأولوية، ودعم الباحثين في ربط بحوثهم بالسياسات والممارسات التربوية والتعليمية الميدانية، والعمل على تحقيق الأهداف البحثية المؤسسية، وتعزيز التعاون البحثي في التخصصات البينية، وتأمين التمويل الكافي للبحوث، وتعزيز التميز والابتكار البحثي، وتحسين إدارة وتنظيم العملية البحثية في ضوء الأولويات المهمة.(Sedighi & Jalatimanesh, 2014, 82)

وبمراجعة بعض الأدبيات (حرب، ٢٠١٨، ١٩٢- ١٩٣؛ الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٤٣- ٤٥؛ عتريس، ٢٠٢٠، ٢٦٢- ٢٦٦؛ السميح والغامدي، ٢٠٢١، ٣٨٦- ٣٨٧) يمكن إجمال أهداف الخريطة البحثية، لتشمل:

١- أهداف تتعلق بالأقسام العلمية والتخصصات التربوية، وأهمها:

- توجيه العمل والإدارة البحثية نحو تحقيق الأهداف ورؤية القسم ورسالته البحثية.
- تمكين القسم العلمي من مراجعة سياساته البحثية ورؤيته ورسالته في مجال البحث العلمي، وتحديد نوع وحجم الاحتياجات والمشكلات البحثية، وتوجيه الباحثين نحوها.
- تقييم الإنتاجية البحثية للقسم في ضوء الأولويات البحثية ومحدداتها، وتتبع نموها في فترات زمنية معينة، ورصد أبرز التوجهات البحثية في مجال التخصص.
- استشراف مستقبل أولويات البحث التربوي في ضوء المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على الميدان التربوي ومجالاته وقضاياها وممارساته الميدانية.
- وضع تصورات مستقبلية لمجالات الدراسات والبحوث في مجالات التخصص، وسد الفجوات البحثية بتلك المجالات بطريقة علمية منهجية.

٢- أهداف تتعلق بالباحثين التربويين، وأهمها:

- توجيه اهتمام الباحثين إلى المشكلات والقضايا والموضوعات ذات الأولوية والأهمية والجديرة بالبحث والدراسة في ضوء مداخل ومعايير علمية؛ بما يمنع التكرار والنمطية.
- توجيه فكر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا بالقسم والتخصص إلى الموضوعات والقضايا البحثية التي يحتاجها القسم والتخصص.
- توفير قاعدة بيانات ودليل بالموضوعات والقضايا البحثية ذات الأولوية؛ لترشيد الجهود البحثية وتنظيمها، إنتاج بحوث ذات قيمة تربوية مضافة تدعم التنمية الشاملة والمستدامة.

٣- أهداف تتعلق بالمؤسسات البحثية والميدان التربوي والتعليمي:

- تعزيز التعاون والعلاقة بين المؤسسات البحثية التربوية والمؤسسات التربوية والتعليمية بالمجتمع؛ لتحقيق الاستفادة من نتائج البحوث، وتعزيز الدعم المجتمعي للمنظومة البحثية.
- تفعيل الشراكة البحثية بين مؤسسات ومراكز البحث التربوي ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة؛ بما يعزز الثقة في نتائج البحوث، ويسهل تطبيقها، والاستفادة منها.
- العمل على ربط البحث التربوي بتوجهات السياسات التربوية والممارسات التعليمية.
- تفعيل قنوات التواصل والتنسيق بين مؤسسات البحث التربوي؛ بما يمنع التكرارية والنمطية في تناول القضايا والموضوعات البحثية.
- تشخيص واقع نظام التعليم وقضايا ومؤسساته ومشكلاته وتحليل نقاط قوته وجوانب ضعفه ضمن مجالات وموضوعات الخريطة البحثية.

٤- أهداف تتعلق بالمجتمع وقضايا التنمية:

- تفعيل الترابط والتكامل بين البحث التربوي المجتمع ومشكلاته وتحدياته، والخطط والسياسات والإستراتيجيات التعليمية والبحثية القومية، ورصد احتياجات المجتمع التربوية الحالية والمستقبلية وتلبيتها؛ بما يسهم في خدمة المجتمع وتقدمه وتنميته.
- تفعيل الشراكة البحثية بين مؤسسات التربية والمجتمع ومؤسساته وهيئاته ومنظماته.
- ربط توجهات وغايات خطط التنمية المستدامة في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والثقافية التكنولوجية والاجتماعية بالمجالات والتخصصات البحثية التربوية المختلفة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح تعدد وتنوع جوانب أهمية وأهداف وفوائد الخريطة البحثية للأقسام العلمية والتخصصات التربوية، والباحثين على اختلاف مستوياتهم (وأعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، وطلاب الدراسات العليا)، والمؤسسات البحثية والميدان التربوي، والمجتمع ككل.

ج- الأسس المنهجية لإعداد الخريطة البحثية:

هناك مجموعة من الأسس والمداخل والتوجهات المنهجية لبناء الخريطة البحثية، ويمكن توضيحها فيما يلي:

١- أسس بناء الخريطة البحثية:

هناك مجموعة من الأسس التي ينبغي مراعاتها لبناء خريطة بحثية ناجحة وجيدة، أهمها أن تراعي الخريطة: أهداف وغايات وأبعاد ومؤشرات خطط التنمية المستدامة، واحتياجات التخصص البحثية الحالية، والتنبؤ بالأولويات البحثية المستقبلية، وتحرير ووضع منظومة لأولويات البحوث التربوية في ضوء خطط التنمية والسياسية التعليمية، ودعم التخصصات البينية، والاستفادة من آراء الخبراء المتخصصين؛ للتوافق على معالم الخريطة ومجالاتها وأولوياتها؛ وتحقيقًا لتكامل وتنوع وشمول رؤيتها ومحاورها مجالاتها البحثية.(الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٥٠)

وتؤكد دراسة أخرى على أهمية وجود أسس ومرتكزات تمثل محكات ومعايير لبناء وإعداد الخريطة في ضوئها، ومنها: التوجهات الحديثة والمعاصرة للتخصص والدراسات السابقة في المجال، والاحتياجات والتحديات المجتمعية، أو تحليل إحدى الخطط والإستراتيجيات والسياسات البحثية التربوية أو التنموية القومية؛ لاستخلاص أهم الأولويات والقضايا البحثية وتضمينها بالخريطة البحثية مع الاسترشاد بآراء الخبراء المتخصصين.(عتريس، ٢٠٢٠، ٢٦٤)، كما تستند الخريطة البحثية التربوية إلى مجموعة من المرتكزات تتمثل في: متطلبات الانضمام لمجتمع المعرفة، والاحتياجات البحثية للمجتمع، وأبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والتربوية، وذلك في ضوء السياقات المجتمعية والتحديات المستمرة، فخطوة تحديد الأسس والمرتكزات النظرية التي يجب مراعاتها عند رسم الخريطة البحثية، وتحديد أولوياتها مهمة لنجاح الخريطة في تحقيق أهدافها (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٢٣).

وإجمالًا، وفي ضوء مراجعة بعض الدراسات يمكن تحديد الأسس الخريطة البحثية الجيدة، وأهمها ما يلي (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٢١؛ حرب، ٢٠١٨، ٢٠٠- ٢٠١؛ الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٤٧- ٤٨؛ عتريس، ٢٠٢٠، ٢٦٤):

- واقعية الخريطة البحثية؛ بحيث ترتبط بواقع المجتمع وقضاياه واستراتيجياته التنموية وتحدياته الحالية والمستقبلية، وكذلك واقع الميدان التربوي والتعليمي ومشكلاته ومتغيراته.
- مرونة الخريطة البحثية؛ فيمكن تعديلها والإضافة عليها في ضوء المستجدات والتغيرات والتحديات العالمية والإقليمية والمحلية المتسارعة؛ بما يسمح بإظهار إبداعات الباحثين وقدراتهم ومهاراتهم، ويشجعهم على الالتزام الطوعي بمحاور الخريطة البحثية.
- التحديد والوضوح لجميع المجالات والقضايا البحثية ذات الأهمية، وأن تكون موضوعاتها منظمة ومتسلسة منطقيًا ومرتبة وفقًا لأولوياتها.
- الشمول والتكامل والتنوع؛ بحيث تغطي جميع المجالات الرئيسية والفرعية للتخصص أو المجال البحثي المستهدف؛ تلبية لجميع رغبات الباحثين واهتماماتهم البحثية، بما يعزز التزامهم بمحاور تلك الخريطة، ومنع تكرار البحوث واستنساخها.
- مراعاة التوازن بين مجالات الخريطة البحثية وموضوعاتها، فلاتركز جل اهتمامها على مجال وموضوعات بعينها وتهمل أخرى ذات أهمية.
- التوافق مع رؤية القسم والتخصص العلمي ورسالته وأهدافه؛ ومن ثم التوجهات البحثية للكلية والجامعة؛ مما يوفر للخريطة البحثية الدعم الإداري والمالي المناسب لنجاحها.
- تعدد وتنوع الأطراف المشاركة في إعدادها؛ فلا توضع بشكل فردي، وإنما يشارك في بنائها ذوو العلاقة من المختصين والمتخصصين، والقيادات التربوية والتعليمية، وصانعي الساسيات التعليمية والبحثية، بما يحقق الشمول والتنوع والتوازن والتكامل للمجالات البحثية.
- تحقيق القيمة المضافة للبحوث التربوية؛ أن تسهم الخريطة في تحقيق أقصى استفادة علمية وتطبيقية من نتائج البحوث التربوية بما يدعم مجالات التنمية بالمجتمع.

فالخريطة البحثية ينبغي أن تمثل دليلًا استرشاديًا لأهم الموضوعات التربوية التي يمكن معالجتها من أجل تحقيق بحث علم متميز ومبدع يخدم يحقق الأهداف التنموية للمجتمع، وتترك للباحث مساحة كافية من الحرية البحثية في اختيار المجالات والقضايا البحثية التي تناسب ميوله واهتماماته الفكرية وتطلعاته العلمية المتوافقة مع غايات وأهداف البحث العلمي وطبيعته.

٢- مداخل وتوجهات إعداد الخريطة البحثية:

تتعدد وتتنوع مداخل وتوجهات إعداد الخريطة البحثية في المجالات والتخصصات البحثية التربوية المختلفة، ومنها مجال التربية المقارنة والدولية، ويمكن إجمال هذه المداخل في الآتي(عتريس، ٢٠٢٠، ٢٦٧ -٢٦٩؛ حرب، ٢٠١٨، ١٩٠- ١٩١؛ عبد العال، ٢٠١٦، ٣٢٤):

- **المدخل الأول: رصد وتحليل واقع البحوث والدراسات السابقة:**

يتجه هذا المدخل إلى تحديد المجالات والأولويات البحثية في ضوء رصد وتحليل واقع البحوث المنجزة في التخصص خلال فترة زمنية محددة، ثم بناء الخريطة البحثية في ضوء احتياجات التخصص البحثية الحالية والمستقبلية.

- **المدخل الثاني: احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية:**

اتخذت بعض البحوث والدراسات من الاحتياجات المجتمعية والقضايا التنموية مدخلًا لبناء وإعداد الخريطة البحثية في المجالات والتخصصات التربوية المختلفة؛ لتوجيه الباحثين لاختيار وإنتاج بحوث تخدم متطلبات التنمية وتلبي الاحتياجات المجتمعية.

- **المدخل الثالث: الاتجاهات المعاصرة في التخصص واحتياجاته البحثية:**

انتجهت بعض البحوث والدراسات رصد وتحليل التوجهات البحثية المعاصرة كمدخل لبناء الخريطة البحثية، من خلال استخلاص تلك التوجهات من تحليل الدراسات والأدبيات والبحوث المنشورة، وتوجيه اهتمام الباحثين لربط هذه الاتجاهات ببحوثهم وإنتاجهم العلمي للتوافق مع ما يدور من أفكار وقضايا وموضوعات بحثية مرتبطة بالتخصص.

- **المدخل الرابع: استطلاع آراء الخبراء المتخصصين:**

يهتم هذا المدخل باستطلاع رأي الخبراء المتخصصين في المجال، ومدى التوافق بينهم حول تحديد وترتيب مجالات وأولويات بحوث التخصص من خلال أساليب التنبؤ والاستشراف والدراسات المستقبلية؛ وصولًا إلى اتفاق وإجماع حول المجالات والأولويات البحثية.

وتشير دراسة إلى أن إعداد خريطة بحثية جيدة، وتحديد مجالاتها وأولوياتها بطريقة دقيقة، يتطلب الدمج بين المداخل الأربعة السابقة (أو بين بعضها)، وعدم الاقتصار على مدخل واحد لإعداد الخريطة البحثية؛ ضمانًا لشموليتها وتنوع مجالاتها وأولوياتها وتكاملها؛ بحيث تنطلق من الواقع، وتلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع، ومسايرة للاتجاهات المعاصرة،ومستشرفة للمستقبل، مسترشدة بآراء الخبراء والمتخصصين.(حرب، ٢٠١٨، ١٩١)

ومن الجدير بالذكر أن البحث الحالي حاول أن يجمع في منهجية إعداده للخريطة المقترحة بين هذه المداخل الأربعة بالتركيز على آراء الخبراء لتحديد المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية بمجالي التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على المجتمع المصري وخططه التنموية، مع الأخذ في الاعتبار الأسس والمرتكزات المرجعية لبناء وتصميم خريطة بحثية تتوافر فيها خصائص ومعايير الخريطة البحثية الجيدة.

ثانيًا– الأولويات البحثية "مفهومها، وأهميتها وأهدافها، ومنهجية تحديدها":

تعد عملية تعرف وتحديد الأولويات البحثية نقطة البداية والأساس في إعداد وبناء خريطة بحثية جيدة؛ ومن ثم يحاول البحث في هذا المحور تعرف مفهوم الأولويات البحثية وأهميتها وأهدافها، والأسس والضوابط والمعايير المنهجية لتحديدها، وذلك على النحو الآتي:

أ- مفهوم الأولويات البحثية:

الأولويات مصطلح حديث نسبيًا، ولكن المفهوم الذي يشير إليه قديم أصيل، ويبدو أنه بمنزلة البديهة العقلية، فالعقول السليمة تُجمع على ما تكون منفعته غالبة، والأمثلة على حضور هذا المفهوم في التراث الإسلامي كثيرة جدًا- منها فقة الأولويات- التي تقوم على قاعدة معرفة الأنسب والأجدر والأفضل والأرجح من الأعمال بناء على مراتبها، والحاجة إليها في الواقع العملي؛ نظرًا لما يتحقق بها من المصالح والنفع، ويُدفع بها من الأضرار، فحقيقة الأولوية أنها ترتيب الأعمال والمهام الأجدر بالتنفيذ؛ لما لها من قيمة وأهمية أكثر من غيرها. (هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة، ٢٠١٦، ٦- ٧)، وفقه الأولويات يعني وضع كل شيء من الأحكام والقيم والأعمال في مرتبته بالعدل، ثم يُقْدم الأَوْلى فالأَوْلى، بناء على معايير صحيحة (الجديبي، ٢٠١٦، ٤٣١- ٤٣٢)، ويشير آخرون إلى أن الأولويات تعني الأعمال والأنشطة التي من حقها التقديم على غيرها. (هندي وصالح، ٢٠١٣، ١٥١). ومن ثم يمكن القول، أن مفهوم مصطلح الأولويات، ينحصر في معاني (الأحق، والأجدر، والأرجح، والأقرب، والأسبق، والأهم) من المهام والأعمال والأنشطة والمجالات المقدمة على غيرها.

وتتضمن عملية تحديد الأولويات البحثية ترتيبًا للقضايا والموضوعات البحثية والمفاضلة بينها على أساس علمي قائم على معايير لرصد القضايا ذات الأولوية والأهمية التي من الضروري البدء في معالجتها(عبد العال، ٢٠١٦، ٣٥٧)، فالأولوية أن تفعل الشيء الأَوْلى أولًا، وأن تحدد ماذا تقدم؟، وماذا تؤخر؟، وعلى أي أساس يتم هذا التقديم والتأخير؟ فعملية تحديد وترتيب الأولويات لا تتوقف عند اختيار البديل الأفضل، ولكن تتعدى ذلك إلى عدد من الأولويات أو البدائل جميعها أفضل، ثم ترتيبها تنازليًا وفق معايير محددة. (عيد، ٢٠١٧، ١٨٧- ١٨٨). ووفقًا لهذه المعايير يتم استبعاد بعض الأولويات البحثية أو قبولها في ضوء أهميتها وجدارتها بالبحث والدراسة.

ويُقصد بالأولويات البحثية تلك القضايا والمشكلات والمجالات التربوية التي يرى الخبراء المتخصصون والممارسون والمسئولون عن التربية والتعليم بأنها الأولى والأجدر بأن تكون موضوعات للبحوث التربوية(حسن، ٢٠١١، ٧١)، ويعرفها الحجاز والمصري(٢٠١٧، ١٤٨) بأنها درجة الأهمية والضرورة والتفضيل التي يتم في ضوئها ترتيب المجالات والموضوعات البحثية من منظور الخبراء والممارسين. وتشير الأولويات البحثية إلى درجات الأهمية للمجالات والقضايا البحثية في تخصص ما كما يحددها الخبراء المتخصصون في هذا المجال؛ انطلاقًا من أهميتها وضرورة الحاجة إليها.(الفريح، ٢٠٢٠، ١٩)، فالأولويات البحثية تمثل المجالات والموضوعات البحثية في مجال علمي، والتي تحصل على النسبة الأعلى من توافق الخبراء التربويين حول أهميتها وأولويتها بالبحث والدراسة، وأنها مقدمة على غيرها وذات أهمية مُلحة (السميح والغامدي،٢٠٢١، ٣٨٥). بحيث تسهم هذه الأولويات في اختيار القضايا والمشكلات والموضوعات البحثية ذات الأهمية والأكثر تأثيرًا في تطوير الميدان التربوي ومواجهة تحدياته.

وفي ضوء ضرورة التوافق بين الأولويات البحثية والأولويات التنموية المجتمعية، تُعرَّف الأولويات البحثية بأنها القضايا والموضوعات ذات الأهمية والتي لها درجة أسبقية أو أفضلية في الدراسة في ضوء معايير ومرتكزات يعكسها السياق التنموي للمجتمع والاتجاهات الحديثة في البحث العلمي. (عبد العال، ٢٠١٦، ٣١٥)، وتعرف أيضًا بأنها أنسب وأجدر البحوث التربوية التي يرى الخبراء أفضلية دراستها في ضوء خطط التنمية. (المزروع، ٢٠١٧،٤٤)، ويعرف الشبل (٢٠١٩، ٩٩) أولويات البحث العلمي التربوي بأنها مجالات وموضوعات البحوث المستقبلية التي ينبغي والتوجه نحوها؛ بما يسهم في خدمة المجتمع، وتحقيق متطلبات التنمية، والأهداف الإستراتيجية للرؤى والبرامج الوطنية، كما يعرف أحمد (٢٠٢٢، ٢٠١٩) أولويات البحث العلمي التربوي بأنها مجالات وتخصصات وقضايا وموضوعات التربية الأولى بالاهتمام والأجدر بالبحث والدراسة، والتي ينبغي أن تتوجه إليها وتعالجها البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات العلمية التربوية؛ بغية تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما سبق، تمثل الأولويات البحثية المجالات الرئيسة والقضايا والموضوعات البحثية ذات الأهمية والجديرة بالبحث والدراسة في مجال ما، والتي ينبغي أن تعالجها وتتناولها بحوث ودراسات هذا المجال مرتبة وفق درجة أهميتها.

ب-أهمية وأهداف تحديد الأولويات البحثية:

لما كانت الأولويات- لاسيما البحثية التربوية- التي توضع اليوم تحدد جدول أعمال وأجندة ممارسات الغد في مجالات التعليم والبحث العلمي؛ كانت الحاجة ماسة إلى الأخذ بفقه الأولويات من أجل التركيز على الأهداف والقضايا البحثية الأكثر أهمية وإلحاحًا، وتخصيص الجهود والموارد على أفضل وجه، واستهداف الأنشطة والقضايا ذات الأهمية والتأثير على رفاهة المجتمع وتنميته، وتحديد الأهمية النسبية للبدائل والأولويات المطروحة حول تلك القضايا البحثية، واستبعاد القضايا والموضوعات غير الضرورية، فعملية تحديد وترتيب الأولويات في أي مجال علمي أو بحثي تستهدف تركيز الجهود، وتحقيق الاستفادة المثلى من مختلف الموارد البشرية والمالية والمادية والزمنية، فكلما كانت التوقعات من المجال كبيرة والوقت قصير والموارد محدودة كانت الحاجة لفقه الأولويات أكبر(عيد، ٢٠١٧،١٩٠)، وهذا هو الحادث بمنظومة البحث العلمي عامة، والبحث التربوي بجميع مجالاته خاصة. فالأولويات البحثية توجه البحوث التربوية وتحدد مسارها بالكشف عن الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة وترتيبها وفق نظام وفقه الأولويات، ومن ثم قيادة البحث التربوي نحو الاتجاه الصحيح. (المزروع، ٢٠١٧، ٤٢)

ولعل تحديد القضايا المجتمعية ذات الأولوية بالاهتمام والبحث والدراسة، والمسائل البحثية المهمة، يبُدو ذو أهمية قصوى في حل العديد من المشكلات التي تعاني منها قطاعات التنمية في المجتمعات، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق التغيير الإيجابي المنشود في تلك المجتمعات، من خلال البحث العلمي الرصين والموجه نحو المجالات التي تحتاجها الإصلاحات

المجتمعية المنشودة، وتفرضها خصوصية الأوضاع المحلية والمتغيرات الإقليمية والعالمية.(إسماعيل، ٢٠١٣، ١٢٨)

وعليه، فالدافع لتحديد وترتيب أولويات البحث العلمي التربوي منبعه الاهتمام بأمر المجتمع، وأن كل فرد أو باحث مسئول عن واقع مجتمعه ومستقبله، وعلى هذا الأساس تنشأ الحاجة باستمرار لدراسة الأولويات البحثية في ضوء الواقع الحاضر وتنبؤات المستقبل، تجديدًا واجتهادًا في مسائل وموضوعات وقضايا بحثية متعددة في البحث العلمي عامة والتربوي منه خاصة لجميع فئات العلوم النظرية والتطبيقية من أجل الإصلاح والتطوير، وحسن فهم الواقع المعاصر وحقائقه والعوامل المؤثرة فيه على المستوى المحلي والعالمي والتعامل معه بوعي وإحاطة واقتدار، والاستعداد للمستقبل من خلال رؤية استشرافية تُيسر سبل التطوير والتغيير والتنمية المستدامة في جميع المجالات ومنها المجال التربوي والتعلمي.(هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة، ٢٠١٦، ٩- ١٠).

وتشير بعض الدراسات إلى أهمية تحديد الألولويات البحثية التربوية، ومنها (المزروع، ٢٠١٧، ٤٥؛ حماد والنويري، ٢٠١٥، ٤):

١- تطوير البحث التربوي بمختلف مجالاته؛ ليستجيب لمشكلات الممارسين ومتخذي القرار، والعمل على تزويدهم بالمعلومات والنتائج حول القضايا والمشكلات المهمة في أسرع وقت وبأعلى جودة.
٢- مساعدة صانعي السياسات التعليمية في متابعة سياسات الإصلاح التربوي والتعليمي وتطويرها من خلال دراسة أولويات بحوث الساسيات التعليمية الدولية ومقارنتها.
٣- الاعتماد عليها في رسم الخريطة البحثية التربوية لمجالات البحث التربوي المختلفة؛ بما يساعد في توجيه البحوث على أسس علمية منهجية دقيقة.
٤- رصد أبرز التوجهات البحثية الحالية والمستقبلية، وتوجيه الباحثين إليها، اختصارًا وترشيدًا للوقت والجهود والموارد والنفقات البحثية.
٥- الإسهام في جعل البحوث التربوية أحد آليات التنمية المستدامة والشاملة بالمجتمع.
٦- إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات في شتى المجالات، وتوجيه الدعم المالي- على محدوديته- للمجالات ذات الأولوية البحثية القصوى.

ويهدف تحديد الأولويات البحثية إلى تشجيع الباحثين على بحث ودراسة المجالات ذات الأهمية والصلة بالقسم والتخصص البحثي، وتعزيز البحوث المتميزة عالية الجودة، وتعزيز الشراكات والتعاون البحثي داخل مجتمع التخصص والتخصصات الأخرى، وتوجيه الموارد البحثية والاستثمارات نحو البحوث ذات الأهمية والتي تركز على المستقبل التعليم وتطوير سياساته وممارساته.(The Department of Education and Training in Victoria, 2021,2) ، كما تتضح أهمية التحديد المسبق للأولويات البحثية في دعم القدرة على اتخاذ القرار، وتوجيه الدعم والاستثمار في البحث العلمي انطلاقا من الأولويات التي تم تحديدها، ومن ثم تسهم الأولويات في معالجة المشكلات الوطنية، الأمر الذي يترتب عليه دفع عجلة التنمية في

المجالات المتعددة، وهنا تتحقق الجدوى الاقتصادية في أعلى درجاتها عند الاستثمار في البحث العلمي أو دعمه، لا سيما إذا اقترنت نوعية البحث العلمي بالمتطلبات الوطنية في القطاعات المختلفة وتمت مواءمته مع تلك المتطلبات التنموية. (إسماعيل، ٢٠١٣، ١٢٨؛ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بالأردن،٢٠١٠ ، ٨)

فعملية تحديد الأولويات البحثية طريقة مرنة يمكن استخدامها لتحديد الاستثمارات البحثية على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، فهي منهجية مناسبة للمنظمات التي تقوم باستثمارات كبيرة في الأبحاث مثل المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة والمتعددة الأطراف، والمنظمات والحكومات الوطنية، ومنظمات تمويل البحوث الأخرى؛ حيث تعمل كأداة قائمة على الأدلة للمساعدة في تصميم أجندة البحث وتحديد أولوياتها ذات الأهمية وعالية الجودة حول قضايا التعليم الرئيسية وسياساته وممارساته. (Read, Fernandez-Hermosilla, Anderson,and Mundy,2015, 55- 56)

وتنبع أهمية فقه تحديد وترتيب الأولويات البحثية التربوية من الحاجة الدائمة للترجيح بين الممارسات التربوية والبحثية المتزاحمة في مستويات العمل التربوي المختلفة المهنية والأكاديمية والإدارية والبحثية تحقيقًا للأهداف التربوية، وتفادي الهدر التربوي سواء في الجهد أو الوقت أو الموارد بتقديم ما هو أهم على ما هو مهم، والتركيز على القضايا ذات الأهمية والفائدة والنفع للأمة والمجتمع. (الجديبي، ٢٠١٦، ٤٢١- ٤٢٢)؛ ولأن مشكلات المجتمع لا يمكن حلها جميعًا في آن واحد؛ فإن قضية تحديد وترتيب الأولويات البحثية لمعالجة المشكلات الأكثر إلحاحًا قضية ضرورية لتحقيق التنمية بالمجتمع (حماد والنويري، ٢٠١٥، ٢). فتحديد وترتيب الأولويات مهم ومفيد في التخطيط وإدارة الوقت وتخصيص الموارد وصنع واتخاذ القرارات بما يناسب القضايا البحثية ذات الأهمية والأولوية؛ بما يحقق فعالية وكفاءة الأداء البحثي في مجال التخصص المراد تحديد وترتيب أولوياته. (عيد، ٢٠١٧، ١٩٠- ١٩٣)، ويشير حسن (٢٠١١، ٧٠) إلى أن أهمية تحديد الأولويات البحثية التربوية تكمن في أنها تساعد على: وضع خطط وسياسات البحث التربوي على المدى الطويل، وتوفير الوقت والجهد والنفقات البحثية، وتعزيز التخصص في الميدان التربوي، وإضفاء الدقة على البحوث المستقبلية المرتقبة وتحسين كفاءتها، وتوفير طريقة منهجية تمثل قاعدة تنطلق منها البحوث والدراسات المستقبلية، وتوفير المعلومات والنتائج البحثية للقضايا التربوية ذات الأهمية للمربين والممارسين والمسئولين التربويين لاتخاذ قرارات بناءة ورشيدة، وتوجيه مسار البحوث التربوية نحو دراسات الأولويات البحثية ذات الجدوى والأهمية.

وإجمالًا يحقق تحديد أولويات البحث العلمي في مجالات التربية المختلفة مجموعة من الأهداف والفوائد لأعضاء المجتمع البحثي على مختلف درجاتهم ومستوياتهم، والمؤسسات البحثية بمختلف أنواعها، ويظهر ذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية(حماد والنويري، ٢٠١٥،

٤؛ عمادة البحث العلمي بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ،٢٠١٨، ٩-١٠؛ هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة، ٢٠١٦، ١٠- ١١):

١- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المؤسسات التربوية على التميز والابتكار في تناول المشكلات والقضايا البحثية ذات الأولوية والأهمية.

٢- تسخير الجهود البحثية لتلبية الحاجات التربوية والمجتمعية المستجدة، والإسهام في علاج المشكلات التربوية التي يعاني منها المجتمع.

٣- توطيد صلة الجامعة والمؤسسات البحثية التربوية بالمجتمع ومؤسساته المختلفة من خلال قيام الشراكة الفاعلة بين الجانبين.

٤- تحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الجامعة والمؤسسات البحثية التربوية وإمكاناتها البشرية والمادية.

٥- دعم التراكمات العلمية في التخصصات التربوية من خلال العناية بالمجالات البحثية التي لم تنل حظًا وافرًا من البحث والدراسة في هذه التخصصات.

٦- تعزيز التعاون بين الأقسام التربوية في المجالات البحثية المشتركة والبينية التي لها الأولوية في مجال التخصص.

٧- خدمة حركة البحث العلمي في التخصص (التربوي)، وفتح آفاق جديدة، تلمس الثغرات والفجوات البحثية التي تحتاج إلى اجتهاد وتجديد بحثي، وتوطيد الصلة والعلاقة بين العلوم والتخصصات المختلفة.

٨- تلبية المتطلبات الإستراتيجية والرؤى والسياسات البحثية للدول والمجتمعات، وجامعاتها وكلياتها وأقسامها العلمية، توجيه البحوث العلمية والتربوية للإسهام في خدمة المجتمع ونهوضه وتقدمه، من خلال معالجة مشكلات واقعيه والعمل على إصلاحها.

٩- تشجيع العمل البحثي الجماعي المشترك في البحوث العلمية بين التخصصات التربوية، والعمل على تكامل المعرفة والخبرات في إنتاج البحوث العلمية الرصينة.

ج- الأسس المنهجية لتحديد الأولويات البحثية:

هناك ضوابط ومعايير لتحديد الأولويات البحثية، كما تمر هذه العملية بمراحل وخطوات تُستخدم فيها طرائق ومداخل منهجية لتحديد الأولويات البحثية بطريقة سليمة، وقد يواجه ذلك بعض الصعوبات التي ينبغي التغلب عليها وصولًا لقائمة الأولويات البحثية ذات الأهمية، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- ضوابط ومعايير تحديد الأولويات البحثية:

إن تحديد الأولويات والقضايا البحثية ذات الأهمية يُفترض ألا يتم جُزافًا، بل بناء على ضوابط ومعايير تحكم التقديم أو التأخير وفقًا لدرجة الأهمية والأولوية للقضايا والموضوعات البحثية،ومن ثم فعند تحديد أولويات البحث العلمي التربوي أو أي مجال من مجالاته المختلفة، ووفقًا (وزارة التربية والتعليم العالي فلسطين ، ٢٠١٤، ١؛ عمادة البحث العلمي بجامعة الأمام

محمد بن سعود الإسلامية ، ٢٠١٨، ١٠؛ هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة ٢٠١٦، ١١-١٢) ينبغي الالتزام بالضوابط والمعايير الآتية:

- تحديد الأولويات البحثية الحالية والمستقبلية في ضوء خطط التنمية المستدامة والأهمية الإستراتيجية والعاجلة لحل المشكلات المجتمعية الأكثر إلحاحًا.
- أن تتفرع هذه الأولويات من رؤية كلية تحددها الإستراتيجيات والسياسات العامة للدولة للإصلاح في مجال التنمية (وخاصة مجال التربية والتعليم)؛ بما يعزز جهود الإصلاح والنهوض الحضاري والتقدم للمجتمع.
- أن تكون الأولويات البحثية واضحة في صياغتها، دقيقة في دلالتها تعبر بجلاء عن معايشة القسم والتخصص التربوي الحقيقية لمستوى التقدم العلمي في التخصص ومشكلاته وتوجهاته محليًا إقليميًا وعالميًا.
- أن تعكس تلك الأولويات البحثية إحساس أعضاء هيئة التدريس بالمشكلات التطبيقية والمهنية التي يعاني منها التخصص، وتراعي الحاجات المستجدة للمجتمع وتخدم قضايا التنمية المستدامة.
- أن تتفرع هذه الأولويات من الخطط البحثية للجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية والتربوية، بما يسهم في دعم التكامل المعرفي بين العلوم النظرية والتطبيقية ومجالات التربية المختلفة، ويشجع البحث الجماعي والفرق والكراسي البحثية، والبحوث المشتركة والبينية بين التخصصات العلمية والتربوية المختلفة.

كما ينبغي أن تستند عملية تحديد الأولويات البحثية إلى تحليل شامل لبيانات البحوث وتوجهاتها المعاصرة، وآراء الباحثين والخبراء المتخصصين، وأصحاب المصلحة والمستفيدين من البحوث وصانعي القرار والممولين والشركاء في ضوء معايير قوية وشفافة لتحديد أولويات البحوث وترتيبها، وأن تكون هناك مرونة لمعالجة وإضافة أولويات بحثية استجابة للأحداث والمتغيرات المعرفية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية.(NSW State, 2019, 3)

وقد أشارت عبد العال (٢٠١٦، ٣٢٣) إلى مجموعة من المعايير التي تحدد في ضوئها الأولويات البحثية، وهي: معيار الأهمية، ومعيار ندرة الدراسة (نصيب القضية من الدراسة)، ومعيار الارتباط باحتياجات التنمية؛ كما تستند هذه المعايير إلى مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تمثل محددات أولويات البحث العلمي التربوي داخل القسم أو التخصص التربوي الواحد، وأهمها: مقومات الانضمام لمجتمعات المعرفة، والاحتياجات البحثية للمجتمع، وأبعاد ومؤشرات خطط التنمية، وأن يتم وضع مصفوفة تحدد ترتيب الأولويات البحثية التي يجب إدراجها في الخريطة البحثية داخل كل مجال أو تخصص تربوي. كما حددت دراسة (عيد، ٢٠١٧، ٢٢٠) مجموعة من المعايير للمفاضلة بين الأولويات البحثية وترتيبها، وأهمها: الأهمية والجدارة، والفعالية والجدوى والتكلفة، والدعم والقبول والاتفاق، التأثير على النظم الأخرى، مناسبتها للموارد البحثية المتاحة.

وقد طرح إسماعيل (٢٠١٣، ١٣٢– ١٣٥) عددًا من الأسئلة التي تمثل الإجابة عنها ضوابط ومعايير تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأولويات البحثية في ضوء القضايا المجتمعية، وهي: أهمية القضية بشكل عام (مهمة–غير مهمة)، هل القضية تمثل مشكلة حقيقية أم لا تمثل مشكلة من الأساس؟، هل القضية تمثل مشكلة عامة يعاني منها معظم أبناء المجتمع أم أنها قاصرة على أفراد أو فئات أو طبقات معينة، وخطورة الآثار المترتبة على القضية، أسباب القضية معلومة أم غير معلومة، نصيب القضية من الدراسة والبحث، والتوقيت المناسب لدراسة القضية. وأضافت دراسة (حماد، والنويري، ٢٠١٥، ٥– ٦) معايير أخرى تتمثل في: أهمية المشكلة البحثية ومخاطر عدم حلها، ومدى تكرار دراسة هذه المشكلة، ومدى وتوافر الموارد اللازمة للدراسة، وتوافر المعلومات، والمقبولية الاجتماعية والسياسية، والقابلية لتطبيق النتائج. ومن ثم ينبغي مراعاة تلك الضوابط والمعايير عند تحديد وصياغة الأولويات البحثية.

٢– **الخطوات والطرائق المنهجية لتحديد الأولويات البحثية وصعوباتها وسبل التغلب عليها:**

تمر عملية تحديد وترتيب الأولويات البحثية بعدة خطوات، هي: تحديد قضية ومجال الأولويات، ثم تحديد المشاركين في تحديد الأولويات من الخبراء، واختيار المدخل والأسلوب المناسب لعملية تحديد وترتيب الأولويات، ثم التنفيذ للوصول للاتفاق حول قائمة بالأولويات وترتيبها تنازليًا من حيث الأهمية في ضوء المعايير المعتمدة، ثم المراجعة النهائية للقائمة في ضوء هذه المعايير، ثم كتابة التقرير والقائمة النهائية للأولويات. (عيد، ٢٠١٧، ٢٥٠– ٢٥٢)، كما أشارت دراسة(عبد العال، ٢٠١٦، ٣٥٧) إلى أن تحديد الأولويات البحثية بطريقة علمية ينبغي أن يسير في عدة خطوات، تتمثل في:

- تحديد المجالات البحثية الرئيسة ثم القضايا والموضوعات الفرعية التي تندرج تحتها طبقًا لاحتياجات التخصص والقسم والمجتمع وتحدياته.
- تحديد معايير اختيار وترتيب تلك الأولويات وموضوعاتها الفرعية.
- ترتيب معايير الاختيار نفسها في ضوء السياق العام الذي تتم فيه البحوث العلمية، ويشمل: الخطة البحثية للجامعة، واحتياجات التخصص بما يضمن الأصالة والإبداع والتجديد، والأوضاع المجتمعية السائدة والمتوقعة.
- يشارك في بناء ومراجعة هذا التحديد والترتيب للأولويات خبراء في مجالات التربية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، والفئات المستهدفة والمستفيدة من نتائج ومخرجات البحوث من الممارسين بالميدان التربوي (الأطراف المعنية بالبحث) وفي ضوء هذا الترتيب يتم بناء مصفوفة الأولويات.

وتتعدد وتتنوع الطرائق والأساليب المنهجية في تحديد الأولويات والقضايا البحثية ومنها ما ذكرته دراسة (إسماعيل، ٢٠١٣، ١٣٠– ١٣١):

١– **تشخيص الواقع:** بمعنى دراسة تشخصية تحليلية وافية وعميقة للأوضاع والمجالات المجتمعية المختلفة للوقوف على أبرز المشكلات التي تعاني منها تلك المجالات، والخروج بقائمة قضايا

ذات الأولوية –الملحة–التي يجب الاهتمام بها ودراستها باعتبارها الأساس في عمليات الإصلاح والتطوير المجتمعي.

٢- **الرجوع إلى الأدبيات:** في مجال التخصص التربوي، وخطط التنمية والإصلاح في القطاعات المجتمعية المختلفة، وتحديد أبرز المشكلات التي تعاني منها تلك القطاعات، ومن ثم الخروج بقائمة من القضايا المجتمعية الملحة التي يجب الاهتمام بها و وضعها في بؤرة اهتمام العاملين في ميدان البحث العلمي التربوي باختلاف تخصصاتهم.

٣- **استطلاع رأي الخبراء المتخصصين:** من ذوي الخبرة في المجالات العلمي لرصد قائمة من البحوث والمشكلات والقضايا المجتمعية الملحة التي لم تدرس بعد والقابلة للتحديث، انطلاقا من أساسيات الإصلاح، وترتيبها بالاعتماد على الأساليب والطرق المنهجية المناسبة؛ حيث يمكن استخدام استطلاع الرأي للحصول على إجماع الخبراء حول القضايا البحثية المجتمعية والموضوعات والمسائل الوطنية ذات الأولوية.

وقد تواجه عملية تحديد أولويات البحث العلمي والتربوي وإعداد خريطة بحثية مجموعة من الصعوبات والمشكلات أبرزها: قصور الفهم والوعي بفقه الأولويات البحثية، غياب أو غموض السياسات والإستراتيجيات والخطط البحثية الموجهة للبحوث العلمية والتربوية، تدني مستوى طموح وإيمان واقتناع الباحثين بمختلف فئاتهم بأهمية وقيمة ما ينتجونه من بحوث ورسائل وإطروحات علمية، ضعف اتفاق الخبراء وأصحاب المصلحة أو غياب اتفاقهم حول مجال وقضية وموضوع الأولويات، وقلة الخبرة والتوجيه في هذا المجال في ظل التعقيد الشديد لهذه العملية واحتياجها للكفاءة والإنصاف في الحكم والتحديد والترتيب لأهمية تلك الأولويات، محدودية الموارد وارتباط الأولويات بالسياق المجتمعي الديناميكي المتغير والمحفوف بالمخاطرة وعدم اليقين بشأن المستقبل، الافتقار للمعلومات الكافية والسليمية عن موضوع الأولويات. (عيد، ٢٠١٧، ١٩٣-١٩٦؛ هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة ٢٠١٦، ١٢- ١٤)

وفي سبيل التغلب على تلك الصعوبات، يحتاج تحديد وترتيب الأولويات في أي مجال علمي وبحثي إلى مجموعة من الخبراء تتوافر فيهم معايير وشروط من الخبرة والعلم والدراية والمعرفة المتعمقة في مجال التخصص، ويمكن التغلب على هذه الصعوبات والمشكلات، من خلال توفير عدة متطلبات تسهم في بناء وإعداد قاعدة أولويات بحثية سليمة، وأهمها: عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل للتعريف بأهمية وقيمة البحث العلمي والتربوي في خدمة المجتمع وتطوير نظمة التعليمية، والتدريب على فقه الأولويات البحثية، وإعداد خريطة بحثية تمثل دليلًا إرشاديًا متجددًا ومتطورًا لأولويات البحث في كل تخصص علمي، وإجراء البحوث ذات القيمة التربوية والنظرية والتطبيقية المضافة عن طريق تشجيع البحوث الجماعية والمشتركة والبينية في التخصصات التربوية المختلفة الموافقة لأولويات هذه الخريطة، وإنشاء نظام للمكافآت والحوافز للبحوث والرسائل المتميزة التي تتوافق مع أولويات البحث التربوي المعاصرة والمستقبلية في ظل أولويات التنمية المستدامة الراهنة والمستقبلية. ولعل هذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

القسم الثالث
التربية المقارنة والدولية ومجالات البحث فيهما

يقدم هذا القسم من البحث عرضًا لطبيعة وبنية التربية المقارنة والتربية الدولية كمجالين مستهدفين بالخريطة البحثية المقترحة؛ وذلك من خلال النشأة والتطور والمفهوم، والأهمية والأهداف، ومجالات وميادين البحث في كل منهما، وبيان العلاقة بينهما في أدبيات التخصص المعاصرة، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا- الأسس النظرية للتربية المقارنة ومجالات البحث فيها؛ وتشمل الآتي:

أ- نشأة وتطور بحوث التربية المقارنة ومفهومها:

شهدت التربية المقارنة بنهايات القرن العشرين وبداية العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين اهتمامًا كبيرًا من خلال الكتابات المتعددة لرجال التربية المقارنة؛ لإظهار مدى أهمية هذا العلم في تطوير وفهم التربية ونظم التعليم، وأهمية الدور الذي تلعبه في مساعدة المسئولين عن التعليم وواضعي سياساته وخططه وبرامجه في توجيه الإصلاحات التعليمية المنشودة وزيادة كفاءة وفعالية النظم التعليمية. فتُعد التربية المقارنة أحد علوم وفروع التربية الحديثة نسبيًا، إذ يرجع التاريخ العلمي للتربية المقارنة إلى الدراسة العلمية التي وضعها مارك أنطون جوليان الفرنسي عام ١٨١٧م بعنوان "مخططات ونظرات أولية لدراسة التربية المقارنة"، ولذا يُعد جوليان مؤسس التربية المقارنة ويُلقب بـ"أبو التربية المقارنة". (العاجز، ٢٠٠٧، ٢)

وعلى الرغم من أن التربية المقارنة قديمة قدم الزمان – فالمقارنة موجودة في جميع مجالات الحياة وخاصية في معظم العلوم – إلا أنها كفرع وميدان علمي تربوي مجال حديث من مجالات التربية يهتم بدراسة وفهم نظم التربية والتعليم بالدول المختلفة ومقارنتها من أجل النفع والاستفادة والإصلاح، ولقد مرت التربية المقارنة- باتفاق معظم أدبيات هذا العلم- بعدة مراحل تاريخية تطورية بداية من مرحلة الوصف للنظم التعليمة إلى مرحلة النقل والاستعارة، ثم مرحلة دراسة النظم التعليمية في ضوء القوى والعوامل الثقافية وصولًا إلى مرحلة المنهجية العلمية في منتصف القرن العشرين على يد آرثر موهلمان، وجورج برايدي، وبراين هولمز (أحمد، ١٩٩٨ ، ٤٨؛ عبد النبي وآخرون، ٢٠٠٥، ٤١- ٤٣؛ ضحاوي، ٢٠١٠، ١٧- ١٨؛ البوهي، ٢٠١٤، ١٨- ٢٧؛ شريف، ٢٠١٥، ٩-٢٠؛ Marshall, 2019, 4-5)، وقد تميزت هذه المرحلة الأخيرة باستخدام مفاهيم وطرق البحث في العلوم الاجتماعية والمنهج العلمي في تحليل وتفسير النظم التعليمية ومكوناتها، وكان لكل مرحلة روادها وبحوثها ومؤلفاتها ومنهجها في دراسة التربية المقارنة.

وقد ذكر أحمد (٢٠١٦، ١١- ١٢) ما أشار إليه أنتونيو نوفوا Antonii Novoa في مقالته Comparativ Research in Education من أن علم التربية المقارنة وبحوثه مر بأربع مراحل تطورية – مشابهة ومساوية تقريبًا للمراحل الأربعة السابقة، وهي:

١- **معرفة الآخر:** سواء أكان الآخر دولًا أو نظمًا تعليمية، وذلك بنهايات القرن التاسع عشر من خلال التوسع في التعليم الذي صاحبه حاجة المجتمعات لتعرف النظم التعليمية في

الدول المختلفة، ومن ثم ظهر علم التربية المقارنة بهدف مساعدة المصلحين الاجتماعيين في بناء نظم التعليم القومية لمجتمعاتهم.

٢- **فهم الآخر**: من خلال الضرورة التي رسختها الحرب العالمية الأولى للتعاون الدولي مع الآخر وفهمه من أجل بناء إنسان وعالم جديد، وهذا يتطلب تحديث وتطوير النظم والسياسات التعليمية، ومن ثم ركزت بحوث ودراسات التربية المقارنة على مقارنة النظم والسياسات التعليمية.

٣- **بناء الآخر**: وذلك في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال تجديد المعالجة المنهجية لبحوث التربية المقارنة وبداية التداخل والتكامل مع منهجيات البحث في العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى، وتمثلت نظرة علم التربية المقارنة للنظم التعليمة في اعتبارها مصدرًا رئيسًا للتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فبناء النظم التربوية والتعليمية وتطوير سياساتها هو السبيل لتلك التنمية والتقدم، ومن ثم أصبح هدف بحوث التربية المقارنة دراسة المشكلات التعليمية وحلولها على مستوى الدول والتكتلات الاقتصادية.

٤- **قياس الآخر**: مع بداية الألفية الثالثة ومطلع القرن الحادي والعشرين وظهور توجهات الرقمنة وعلم التربية المقارنة الجديدة، وضرورة تأسيس نظم التعليم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفائقة، أصبح الشغل الشاغل لباحثي التربية المقارنة الجديدة البحث عن مؤشرات لقياس مدى جودة النظم التعليمية وفاعليتها.

والجدير بالذكر أن التأصيل العلمي للتربية المقارنة يبدأ بمرحلة المنهجية العلمية التي مثلت اتجاهًا للتجديد في المعالجة المنهجية المقارنة للدراسات التربوية، تطورت فيها التربية المقارنة من خلال البحث عن منهج علمي لدراساتها وبحوثها، فتميزت هذه المرحلة بكثرة الكتابات عن مناهج البحث في هذا العلم الجديد، كما تميزت باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأساليبها في معالجة وتحليل وتفسير النظم والظواهر التعليمية والتربوية. ثم بدأ الانتقال بالتربية المقارنة من مجرد دراسة من الدراسات الإنسانية إلى دراسة علمية تحليلية تجريبية تخضع لأساسيات المنهج العلمي التجريبي.(العاجز، ٢٠٠٧، ١٤- ١٥؛ الخيال وعبد الرحيم، ٢٠١٩، ١٠٦٦)

وقد شكل تطور المنظمات الدولية وخطاب الأممية بعد الحرب العالمية الثانية إطارًا استطاعت التربية المقارنة من خلاله تأسيس كيان مؤسسي لمجالس التربية المقارنة وأقسامها العلمية داخل الجامعات والمعاهد العلمية. فتضمنت السياسات الخارجية للدول الصناعية (خاصة الولايات المتحدة وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان) مساعدات خارجية كبيرة لـ "دول العالم النامي" تمثلت في التمويل اللازم للبحث العلمي والتعليم والابتعاث، وكذلك سياسات إصلاح التعليم المحلية التي شجعت المقارنة عبر الوطنية لأنظمة التعليم والبحث العلمي، وقدمت تلك البلدان النشطة بشكل خاص في المساعدة الإنمائية الدولية فرصة هيكلية من خلال إيجاد "طلب اجتماعي للعمل المقارن ومعه التمويل اللازم للبحث والتدريس وزيارات الدراسة الأجنبية، وفرص عمل الوكالات الدولية". (Manzon, 2011, 114)

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين ظهرت منظورات جديدة لعلم التربية المقارنة وبحوثه ومناهجه ومداخله في تناول الظواهر التربوية من منظور مقارن مغاير للتربية المقارنة الكلاسيكية؛ حيث ظهرت التربية المقارنة متعددة التخصصات والمنهجيات والمستويات والمقاربات في تحليل النظم التعليمية؛ مما أدى إلى فتح طريق أمام رؤية مختلفة لمجال التربية المقارنة وتفاعلاتها مع الميادين والعلوم الأخرى في تحليل النظم والظواهر التربوية والتعليمية.(الخيال وعبد الرحيم، ٢٠١٩، ١٠٦٨)، فقد تحول اهتمام البحوث والدراسات التربوية المقارنة من الاهتمام بوصف النظم التعليمية وتحليل مسبباتها، والقوى والعوامل التي أسهمت في تشكيلها إلى الاهتمام بشكل أكبر بفهم ديناميات النظام التعليمي، وعلاقاته المتشابكة مع النظم الفرعية للمجتمع، فبدأت الدراسات المقارنة للتحول نحو ما يعرف "باستشراف المستقبل" واستخدام أساليب ومناهج لها قيمة تنبؤية.(أحمد وزيدان، ٢٠٠٣، ٣٢)

ونظرًا لطبيعة وخصائص التربية المقارنة ومراحل تطورها، فقد اختلفت تعريفاتها على نطاق واسع. فمنذ استخدام مصطلح "التربية المقارنة" لأول مرة في عام ١٨١٧م على يد مارك أنطوان جوليان، ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد لها بين الباحثين. ويمكن أن يُعزى هذا التباين إلى حقيقة أن التربية المقارنة هي علم ديناميكي ومتطور يواكب التطورات المعرفية والاجتماعية المتنوعة بالإضافة إلى تطورات النظم التعليمية. (سالم، ٢٠٢٢، ١٧٧)، وعلى أية حال، كان لكل رائد من رواد التربية المقارنة بمراحل تطورها ونشأتها تعريفه لعلم التربية المقارنة بحسب المرحلة الزمنية في تاريخ التربية المقارنة، وطبيعة هذه المرحلة ومناهجها وهدفها، وصولًا لعلم التربية المقارنة الجديدة "الراديكالية".

فقد عرف جوليان التربية المقارنة بأنها الدراسة التحليلية للنظم التعليمية في البلاد المختلفة على أساس الحقائق والمشاهدات وترتيبها في جداول تسمح بالمقارنة بينها يهدف الوصول إلى تطوير النظم التعليمية القومية وتعديلها بما يتمشى مع الظروف المحلية. (شريف، ٢٠١٥، ٢٧)، وعرّفت مانزون التربية المقارنة بأنها حقل علمي متعدد التخصصات يفحص بشكل منهجي أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية في سياقين أو أكثر من السياقات الوطنية أو الثقافية، وتفاعلاتها مع البيئات داخل وخارج التعليم والمجتمع (Manzon, 2011, 13- 14).

ويرى كاندل أن التربية المقارنة امتداداً لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر، وأن القيمة الرئيسة للدراسة المقارنة لمشكلات التربية تتمثل في تحليل الأسباب التي أنتجتها، وفي مقارنة أوجه الاختلاف القائمة بين النظم المتعددة والدواعي التي تكمن خلفها، ثم دراسة الحلول التي جُربت للاستفادة منها. ويختلف بريداي مع كاندل في اعتبار التربية المقارنة امتداداً لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر، ويؤكد على أنها دراسة تتداخل فيها ميادين المعرفة المختلفة، فلكي تحقق التربية المقارنة قيمة من دراسة أوجه الشبه والاختلاف في النظم التعليمية، فإن ذلك لا يتحقق إلا باعتمادها على ميادين متعددة كعلم الاجتماع، والتاريخ، والاقتصاد،

والسياسة، وغيرهما من المجالات وثيقة الصلة بالتربية. (العاجز، ٢٠٠٧، ١٧- ١٨). ويرى برايدي أن التربية المقارنة عبارة عن المسح التحليلي للنظم التعليمية الأجنبية، وأن دراسة المشكلات التربوية هي الموضوع الأساسي لبحوث التربية المقارنة، فالتربية المقارنة يجب أن تبحث عن المشكلات التربوية، وتصف مظاهرها ثم تتعمق في فهم أسبابها فالتربية المقارنة من وجهة نظره تمثل الخريطة السياسية أو الجغرافيا السياسية"للتربية والمدارس من منظور عالمي، ومهمتها التوصل بمساعدة الطرائق والأساليب والعلوم والمجالات الأخرى هي البحث عن الدروس التي يمكن استنتاجها واستخلاصها من الاختلافات في الممارسات التربوية والتعليمية بالنظم التعليمية بالمجتمعات المختلفة. (Bereday,1964, 12)

وهكذا ذهب كل رائد من رواد التربية المقارنة بتعريفه حيث طبيعة مرحلته في تاريخ التربية المقارنة والمنهجيات المستخدمة والهدف من دراسة التربية المقارنة والبحث فيها. ويعد التنوع والتعدد في تعريفات التربية المقارنة ظاهرة إيجابية تدل على ثراء هذا العلم وحيويته، وتوسع مجالاته، وتعدد مناهجه وأساليبه، وتنوع مقاصده. لا يوجد تعارض بين التعاريف المتعددة للتربية المقارنة، إذ تؤكد الركائز الثلاث لأي علم: المحتوى والمنهج والهدف. ويتضح من التعريفات السابقة أن التربية المقارنة علم يهتم بدراسة التربية ونظم التعليم في كل أنحاء العالم أي أنها تُعنى بالتربية من منظور عالمي، والدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوصل إلى فهم عميق لجوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة. كما أن هناك شبه إجماع حول البعد والهدف النفعي أو الإصلاحي الذي توفره الدراسات التربوية المقارنة من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخبراتها في تحسين نظام التعليم القومي وتطويره، والمساعدة في رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات في ضوء البدائل والحلول التي تتيحها مثل هذه الدراسات.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين ومطلع الألفية الثالثة ظهر علم التربية المقارنة الجديدة "الراديكالية"، والتي تمثل تربيات مقارنة متعددة، تتميز بالقراءة النقدية للسياق العالمي والسياقات الثقافية النقدية المتعددة، والفهم العلمي الصحيح للمتغيرات والتحولات العالمية، والإدراك الصحيح لانعكاساتها الآنية والمستقبلية على النظام التعليمي، وفهم دلالة تنامي النظم التعليمية القومية، واستشراف مستقبل الظواهر التربوية المقارنة "مقارنة المستقبليات" من خلال علم التربية المقارنة الجديدة كعلم عبر تخصصي متنوع الأهداف والمجالات بجانب مقارنة الماضي، تعدد وتنوع المداخل والمقاربات المنهجية (الكمية والنوعية) لعلم التربية المقارنة الجديدة في معالجة الظواهر والموضوعات البحثية بالدراسات التربوية المقارنة والدولية لتيار ما بعد الحداثة بالألفية الثالثة، بالاعتماد على مقاربات منهجية ذات قيمة استشرافية مستقبلية تنبؤية.(أحمد، ٢٠١٦، ١٢– ١٣؛ حجي، ٢٠١٥، ١١– ١٤).

وتلك التربية المقارنة الجديدة بمقارباتها المنهجية الحديثة ومجالاتها البحثية ودراساتها التربوية المقارنة تُعرف بأنها مجال علمي أكاديمي ديناميكي مهمًامتنوع في محتواه وتنوع الأساليب

والمنهجيات، كما أنها متعددة في وظائفها وأغراضها التي تعزز التوسع على نطاق أوسع أكثر عالمية في دراسة النظم التعليمية (المدخلات والعمليات والمخرجات)، بالإضافة إلى مشكلاتها وقضاياها وتحدياتها ومستقبلها من منظور شامل دولي وعبر ثقافي ومقارن متعدد التخصصات. (سالم، ٢٠٢١، ١٤٣) . كما تعرف بأنها دراسة وصفية تحليلة لبنية نظام التعليم، ونظرياته وممارساته التربوية التي شكلتها القوى السياقية المجتمعية، ودراسة الطرق للتعامل مع قضايا وتحديات التعليم بطريقة ومنهجية المقارنة بين الدول المختلفة. .(Wolhuter, 2020, 32)

وأما بحوث التربية المقارنة فتعرف بأنها بحوث علم التربية المقارنة الجديدة "الراديكالية" متعددة ومتداخلة ومتنوعة التخصصات والمقاربات المنهجية ذات القيمة التنبؤية الاستشرافية.(أحمد، ٢٠١٦، ١١)، فالتربية المقارنة كعلم ومجال بحثي متعدد التخصصات يختص بدراسة النظم التعليمية والظواهر التربوية في ضوء بيئتها الثقافية ومنظور عالمي من خلال مداخل وأساليب منهجية متعددة تفيد في تحقيق غايات وأهداف هذا العلم في استشراف المستقبل التربوي وطرح سياسات تربوية تناسب هذا المستقبل، كما أنها فرع من فروع التربية يهتم منهجيًا بدراسة العلاقة بين التربية والأيديولوجيا بوصفها القوة الأساسية التي تقف وراء النظام التعليمي ومشكلاته في بلد أو أكثر. (شريف، ٢٠١٥ ، ٣٠- ٣١).

فبحوث التربية المقارنة إحدى فروع البحث التربوي الذي يهتم بدراسة وبحث مجالات نظم التعليم بجميع عناصرها ومكوناتها من مدخلات وعمليات ومخرجات، مثل: النظريات والفلسفات التربوية، والسلم التعليمي بمراحله ومستوياته المختلفة، وتمويل التعليم واقتصادياته، وإعداد المعلم وتأهيله وتدريبه، والإدارة التعليمية ونظمها، وطرق التقويم والامتحانات، وغير ذلك من عناصر المنظومة التعليمية. (الزكي والخزاعلة، ٢٠١٣، ٧)، وتعرف بحوث التربية المقارنة بأنها أحد مجالات وفروع بحوث التربية متعددة التخصصات تتقاطع فيها وتتلاقى العلوم الاجتماعية والتربوية، فالتربية المقارنة وبحوثها ودراساتها نتاج عدة علوم جعلتها تعتمد على نظريات ومنهجيات كثيرة؛ سعيًا لفهم العلاقة بين التعليم وسياقاته وابتكار طرقًا لتطويره، ومن ثم تعكس هذه البحوث المنظور المتنوع والمتعدد للظاهرة التربوية المقارنة باعتبارها ظاهرة محلية وقومية إقليمية وعالمية(حجي، ٢٠١٥، ١١).

وتتناول بحوث التربية المقارنة موضوعات المقارنة بين النظرية والممارسة التعليمية في بلدان مختلفة لغرض توسيع وتعميق فهم المشاكل التعليمية خارج الحدود الوطنية وتسمح بالمقارنات للحصول على فهم أفضل لنظام التعليم الوطني خارج بلده، كما أنها تعد مجال استقصائي واسع يهتم بالدراسة الأكاديمية لمجموعة واسعة من الظواهر والقضايا والمشكلات التعليمية الرئيسية عبر مجموعة من الثقافات والبلدان والمناطق المختلفة.(BERA, 2021) ، كما تعرف أيضًا بأنها البحوث والدراسات العلمية(النظرية والتطبيقية) للنظم التربوية السائدة في دول العالم المختلفة، والتي تساعد الباحثين والممارسين التربويين على تطوير أفكار جديدة في

البحث التعليم والممارسة التربوية، وتساعد المخططين والمحللين التربويين على تكوين نظريات تربوية وتعليمية جديدة.(العمري، ٢٠٢٢، ١٥٠، ١٥٩)

ومما سبق، تتضح طبعية التربية المقارنة كعلم له مجالاته البحثية التي تمثل محتواه وموضوعه أهدافه، وله مقارباته المنهجية، وله مداخله البحثية ونظرياته وفلسفاته وتاريخه، ومؤلفاته وروادها، وله أهميته في إصلاح النظم التعليمية وتطويرها.

ب- أهمية وأهداف البحث في التربية المقارنة:

تلعب البحوث التربوية المقارنة دورًا مهمًا في تطوير النظم التعليمية القومية من خلال ما تقدمه من نتائج تتصل بحلول مشكلاتها وتطوير سياساتها ورؤى لمستقبلها؛ حيث يعد البحث التربوي المقارن أداة لتطوير أنظمة التعليم الوطنية وكذلك المجتمعات بكافة جوانبها؛ ومن ثم فالبحث التربوي المقارن ينطلق من فلسفة وأهداف وغايات كل مجتمع على نطاق واسع (محليًا وإقليميًا وعالميًا)؛ لحل مشكلاته في ضوء رؤى المجتمع المستقبلية وأهداف التنمية المستدامة، وعليه تزايد الاهتمام ببحوث التربية المقارنة من قبل العلماء والمعلمين والممارسين والباحثين وصانعي السياسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي. فتساعد هذه الإسهامات العديدة كل فئة من الفئات السابقة على تطوير أدائها واتخاذ القرارات الرشيدة الحالية والمستقبلية بناءً على رؤية علمية موضوعية. (سالم، ٢٠٢٢، ١٦٨، ١٧٥)؛ فيسهم هذا العلم وبحوثه ودراساته في التعرف على النظم التعليمية ودراسة مشكلاتها، ورسم وتطوير سياساتها وخططها التربوية، وزيادة كفاءتها ومساعدتها في تحقيق أهدافها.

وتعد بحوث التربية المقارنة من أهم البحوث التي تهتم بنقل الخبرات والتجارب والاتجاهات التربوية والتعليمية من الدول المختلفة؛ بهدف تطوير وإصلاح وتحسين نظم التعليم الوطنية، وحل مشكلاتها، ووضعها في مقدمة التصنيفات العالمية، وهذا يتطلب صرامة ودقة علمية عالية في منهجيات ومداخل البحث التربوي المقارن، ومعايير انتقاء اختيار هذه الدول وتلك الخبرات والتجارب الناجحة من أجل تحقيق هذا الهدف بشكل صحيح من خلال دقة المعالجة وسلامة النتائج. (العمري، ٢٠٢٢، ١٥٦؛ الزهراني، ٢٠١٥، ١٧٤)؛ فليس هناك دولة مَهْما كان تقدمها لا تحتاج إلى تطوير نظامها التعليمي ؛ فجميعُ بُلدان العالم تَشعُر بالقلق إزاء التطورات والتغيرات الحالية والمتوقعة مستقبلًا في جميع المجالات وانعكاساتها على نظمها التعليمية، ومن ثم تسعى نحو الإصلاح والتطوير التربوي والتعليمي لنظمها التعليمي ومؤسساته، وهذا يتطلب القناعة بالتعلم من التجارب والخبرات التعليمية المتميزة التي تظهر بالدول المتقدمة؛ مما يُظهِّر الحاجة الملحَّة في أي نظام تعليمي إلى الاهتمام بالبحوث والدراسات المقارنة لمواجهة التحديات والاستعداد للمستقبل.(عسيري، ٢٠٢٠، ٦٤- ٦٥)

ويتم إجراء الدراسات والبحوث المقارنة في التعليم لأسباب متنوعة؛ أهمها: التعرف على نظامنا التعليم القومية والنظم التعليمية للأخر، تعزيز معرفتنا بالتعليم بشكل عام.لتحسين المؤسسات التعليمية ومحتواها وعملياتها وطُرقها؛ لفهم العلاقة بين التعليم والمجتمع، وتعزيز

التفاهم الدولي، إيجاد الحلول الممكنة للقضايا التربوية، فتمكن دراسة التربية المقارنة المعلمين رؤية التعليم من وجهات نظر بديلة، مما قد يؤدي إلى فهم أكبر للعالم والأفراد الذين يعيشون فيه والقضايا التي قد يواجهونها، ففي عصر الهجرة العالمية انتشرت المدارس متعددة الثقافات بشكل متزايد ، لذا فإن فهم هذا التنوع وتقديره أمر بالغ الأهمية في الفصول الدراسية بالقرن الحادي والعشرين، كما يُجري الباحثون دراساته وبحوثهم المقارنة لنظم التعليم من أجل تحسين فهم القوى والعوامل التي تشكل أنظمة التعليم والعمليات في بيئات مختلفة، وتأثير أنظمة وعمليات التعليم على التنمية الاجتماعية وغيرها.(Marshall, 2019, 17- 18)

وترجع أهمية الدارسة والبحث التربوي المقارن للنظم التعليمية المختلفة إلى الدور الذي تقوم في تأصيل العلاقة بين التعليم كمنظومة فرعية والمجتمع كمنظومة أم، والنظر إلى التعليم كمنظومة وقضية مجتمعية تتفاعل مع المنظومات المجتمعية الأخرى تأثيرًا وتأثرًا. كما تساعد التربية المقارنة دارسيها وباحثيها على فهم مشكلات التعليم في بلادهم والتعمق في تحليل جوانبها وأبعادها المختلفة، وتزويدهم بالحلول المختلفة التي اتبعتها الدول الأخرى في مواجهة تلك المشكلات مماثلة، وفي نفس الوقت ينمي البحث في التربية المقارنة مهارات الباحثين والدراسين وقدراتهم العقلية والفهم الوعي، والالتزام والحرص والحيطة وتوخي الموضوعية في نقل واستعارة التجارب والخبرات والحلول التربوية غير الملائمة للبيئة الثقافية المنقولة إليها. (العاجز، ٢٠٠٧، ٣١؛ الزكي والخزاعلة، ٢٠١٣، ٣٣)

وتكمن أهمية الدراسات والبحوث التربوية المقارنة فيما تحققه من أهداف على مستوى مجال التربية والتعليم تتمثل في: قدرتها على وضع الأساس السليم للتقدم في التربية والمجتمع كلِّه، وارتباطها بالأيدولوجيا السائدة في المجتمع؛ بحيث تساعد في تنمية الشخصية القومية المتفرِّدة في إطار متميز، كما تسهم في ارتفاع الحسِّ الوطني أمام الشعوب الأخرى نتيجةً للتقدم في تحقيق الأهداف الوطنية، كما تساعد التربيةُ المقارنة في الاحتكاك بالشعوب الأخرى من خلال المعلمين والسياسيِّين والدبلوماسيين في مختلِّف البلدان، وتسهم في تحقيق السلام العالمي وإحداث التفاهم بين الدول، والتعاون في حل المشكلات التعليمية، والتقريب بين أهداف التربية في مختلف المجتمعات، وعلى المستوى الشخصي لباحث التربية المقارنة فإنها تصَبغُ الباحث بالموضوعية وسِعةِ الأفق وبُعد النظر، وعدم الانخداع بالشكليات، وتوعيته بكيفية الوصول إلى الأهداف المرغوبة، والقدرة على الموازنة بين إمكاناته وأهدافه، والتخطيط العلمي السليم للوصول إلى تلك الأهداف.(الزكي والخزاعلة، ٢٠١٣، ٢٣؛ عسيري، ٢٠٢٠، ٦٨- ٦٩)

ويرى سالم (٢٠٢٢، ١٧٨- ١٨١) أهداف التربية المقارنة تتمثل في: تصميم النظم التعليمية وتخطيطها، التعاون الدولي في التعليم، صنع واتخاذ القرارات التعليمية، تشكيل مستقبل النظم التعليمية، تقويم وتطوير النظم التعليمية والممارسات التربوية، وفهم الذات والهوية الوطنية للنظم التعليمية، فتسعى التربية المقارنة وبحوثها إلى تنمية المجتمعات وتحقيق مصالحها الوطنية في جميع جوانب الحياة، من خلال تطوير نظام التعليم الوطني،

فالتربية المقارنة تسعى لتعرف دور التعليم في تطوير الأداء وحل المشكلات واتخاذ القرارات وتحقيق التنمية والتقدم المجتمعي واستشراف المستقبل وتفاعل أنظمة ومؤسسات وممارسات التعليم المحلية والوطنية والعالمية.

لذلك صنفها البعض إلى أهداف نظرية وتطبيقية، والبعض الآخر إلى أهداف وصفية وتفسيرية، وكذلك أهداف إصلاحية تنموية، وثالثًا صنفها إلى أهداف سياسية وعلمية وعقلية وثقافية وحضارية ... إلخ.(Bray, 2014, 333)، وبغض النظر عن هذه التصنيفات ودرجة الاتفاق والخلاف حولها، فإن الجانب النفعي الإصلاحي للتربية المقارنة يعد سببًا أساسيًا لتنوع أغراضها ووظائفها وأهدافها. فلا يعني تنوع الأهداف وتعددها رفضًا لوجهة النظر العملية أو البراغماتية للتربية المقارنة والدولية، بل إن النشأة والتأسيس المؤسسي لـ CIE مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بهدفه "التطبيقي النفعي"، ربما على حساب الأهداف النظرية والأيديولوجية. (Sell, 2014,24, 26)، وعلى الرغم من أن برايدي أشار إلى أهمية الهدف العلمي النظري للتربية المقارنة بعبارة "العلم والمعرفة من أجل العلم والمتعة العلقلية" كهدف للارتقاء بالتربية المقارنة ودمجها في العلوم والأخرى. إلا أنه كان من أشد المؤمنين بالتطبيق العملي للتربية المقارنة ومساهمتها في التدريس والعلوم الاجتماعية بشكل عام. (Marshall, 2019, 17- 18)

وإجمالًا، فقد اتفقت أدبيات التربية المقارنة على مجموعة من الأهداف التي تسعى التربية المقارنة وبحوثها إلى تحقيقها، ويمكن وتوضيحها فيما يلي (عبود وآخرون، ٢٠٠٥، ٧٧- ٨٢؛ مرسي، ٢٠٠٥، ١٥؛ العاجز، ٢٠٠٧، ؛ خليل، ٢٠٠٩، ٣١؛ ضحاوي، ٢٠١٠، ١٠- ١٤) :

١- **هدف علمي نظري (عقلي – أكاديمي):** ويهتم هذا الهدف بالمتعة العقلية التي يحصل عليها دارس وباحث التربية وبغض النظر عن قيمتها العملية والتطبيقية؛ حيث تمثل دراسة نظم التعليم الأجنبية في أطرها الثقافية متعة عقلية للباحث والدراس، ويعلي جورج برايدي من قيمة هذا الهدف بالنسبة للتربية المقارنة، وأن هذا الهدف يمكن أن يرتفع بدراسة التربية المقارنة لمصاف الميادين الأكاديمية الأخرى، إذ يعتقد أن المعرفة من أجل المعرفة هي الأساس الذي تحتاجه التربية المقارنة لتقف على قدم المساواة مع العلوم الأخرى، فالعقل الإنساني يجد متعة في معرفة الجديد، ولا شك أن دراسة نظم التعليم الأجنبية في إطارها الثقافي الشامل، تمثل نوعًا من المتعة العقلية خاصة بالنسبة للمشتغلين والمهتمين بالتربية.

٢- **هدف سياسي:** للبحث في التربية المقارنة هدف سياسي يتمثل في الكشف عن علاقة الفرد بالدولة، وتركيبها السياسي، وما يرتبط بذلك من النظريات والأهداف السياسية للدولة ونواياها تجاه الدول الأخرى، فعن طريق دراسة نظم التعليم بالدول المختلفة في إطارها الثقافي الواسع، يمكن لباحثي التربية المقارنة التعرف على الأهداف السياسية غير المعلنة لهذه الدول، فقد تعلن بعض الدول سعيها للسلام، في الوقت الذي تستعد فيه للحرب، وقد تصطنع واجهةً من القوى السياسية لتخفي وراءها ضعفًا سياسيًا، ولكن البحث في نظام التعليم وفي محتواه يوضح أهداف الدولة الحقيقية، ويشير برايدي إلي أن دراسة نظم التعليم الأجنبية يمكن أن تكشف عن الأهداف غير

المعلنة لتلك الدول، فقد تدعي دولة القوة لتخفي ضعفًا أو تدعي أنها تعمل من أجل السلام في حين أنها تستعد للحرب، إلا أن كيفية تربية الدولة لأبنائها هي التي تكشف عن أهدافها غير المعلنة.

٣- **هدف حضاري:** تتيح الدراسات والبحوث التربوية للنظم التعليمية فرصة للتعرف علي ثقافات الشعوب وحضارتها في أبعادها المختلفة، فعن طريق دارسة النظم التعليمية يمكن تعرف عادات الشعوب وطبائعها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يمكن للتربية المقارنة أن تسهم في دعم التفاهم والتعاون بين الشعوب المختلفة، ودعم قضية التعايش والسلام الشامل والعادل، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وحريتها في تقرير مصيرها، ومن ثم تساعد دارسة النظم التعليمية علي التقارب بين الشعوب وتفاهمها بما تتيحه من التعرف علي ثقافات الشعوب المختلفة وأنظمتها التعليمية، بما توفره من لقاءات بين مختلف القيادات التربوية والباحثين في المحافل الدولية أو المؤتمرات والندوات العلمية المختلفة.

٤- **هدف إنساني (كوكبي عالمي):** من أهم أهداف دراسة التربية المقارنة والبحث فيها تحقيق الوجود الإنساني السليم، ذلك الوجود الذي يتحقق عن طريق التربية القومية التي تهدف إلى استخراج أقصى طاقات الفرد البناءة، وإلى تعاون القوميات بعضها مع البعض الآخر، فالتربية يجب أن تنمي في الفرد عاطفته دون أن تثير لديه التعصب الأعمى، كما ينبغي على التربية القومية أن تنفتح على القوميات الأخرى دون أن تخضع لها أو تذوب فيها. فدارسة النظم التعليمية المقارنة يمكن أن تلعب دورًا بارزًا في تحقيق السلام والتفاهم الدوليين لأنها تهتم بفهم الآخر والتعاون معه؛ بما يؤدي إلي الإحساس بالأخوة الإنسانية تقوم على تربية مشتركة، وتعاون دولي وتربية ديمقراطية صحيحة، واحترام الإنسان للإنسان، وإفساح المجال للثقافة الحرة التي لا تغتصب عقول الناس اغتصابًا، بل يكون بها الأفراد أحرارًا بحيث يصبح الإنسان صانع فكره ومنشئ ثقافته ومحقق ذاته.

٥- **هدف نفعي تطبيقي إصلاحي:** فالاهتمام بالتعليم بصورة متزايدة، وظهور المشكلات التعليمية ترتب عليه ظهور الحاجة لبحوث ودراسات التربية المقارنة للاستفادة من خبرات الآخرين في رسم سياسة تعليمية رشيدة، وقد أكد الجانب النفعي الإصلاحي للتربية المقارنة أنها تمد واضعي السياسة التعليمية والمخططين للتعليم بكيفية رسم السياسة واتخاذ القرار، حتى تأتى السياسة التعليمية أو الخطة التعليمية على أساس ثابت سليم، فيؤكد براين هولمز أن المشتغلين بالتربية المقارنة عليهم بالإضافة لاهتماماتهم الأكاديمية بالمجال أن يساعدوا واضعي السياسات التربوية ومخططي التعليم علي اتخاذ القرارات الصحيحة، ويؤكد هانز على هذا الهدف بالتربية المقارنة ليس فقط مقارنة نظم التعليم القائمة، ولكن وضع تصور لإصلاح التعليم ليكون أفضل ما يكون بالنسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، أن التربية المقارنة يجب أن تنظر نحو المستقبل بقصد جاد للإصلاح؛ ولهذا فإنها دراسة التربية المقارنة والبحث فيها ذو طبيعة دينامية وهدف نفعي.

ومما سبق، تتضح الأهمية القصوى لبحوث التربية المقارنة وأهدافها الساعية لتطوير نظم التعليم القومية بالاستفادة من التجارب والخبرات والاتجاهات العالمية لنظم التعليم في دول العالم

المختلفة في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بكل دولة، فيعتلي الهدف النفعي الإصلاحي للتربية المقارنة قمة أهدافها ومساعيها من وراء دراسة النظم التعليمية دراسة تحليلية مقارنة.

ب- مجالات وميادين البحث في التربية المقارنة:

شهدت مجالات البحث التربوي المقارن تزايدًا وتنوعًا كبيرًا في مطلع القرن الحادي والعشرين؛ فأصبحت جميع مكونات وقضايا النظم التعليمية محليًا وإقليميًا ودوليًا مجالًا للبحث والدراسة المقارنة، فمن خلال مراجعة البحوث والدراسات المنشورة في مجلات علمية عالمية بتخصص التربية المقارنة كالمجلة الأمريكية Journal of Comparative Education Review (CER)، ومجلة "المقارنة" البريطانية Compare: A Journal of Comparative and International (CIE)، كأشهر مجلات التخصص العالمية، وأكثرها انتشارًا وثقلًا ومتانة علمية، وأعلاها من حيث معامل التأثير العلمي يتضح تعدد وتنوع مجالات البحث المقارن والدولي، وانخراطها في أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وخطط تنمية المجتمعات ورؤيتها المستقبلية. (CIES, 2022; CIE, 2022)

كما يظهر هذا التنوع في كتابات الباحثين وأساتذة التخصص من خلال ارتباط موضوعات وقضايا البحث في التربية المقارنة والدولية بأهداف التنمية المستدامة؛ فمن خلال مراجعة أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة يتبين أن العديد منها يشمل مجالات البحث التربوي المقارن، مثل: السياسات التعليمية، والتعليم قبل المدرسي ، والتعليم قبل الجامعي، وتعليم الكبار، والتعليم والتنمية والتقدم، والقضايا والتحديات التعليمية، والتعليم غير الرسمي، والمنظمات الدولية، والتعاون التعليمي الدولي، وغيرها. (سالم، ٢٠٢٢، ١٦٨)

ولقد كان من أبرز التطورات الحديثة في ميدان التربية المقارنة زيادة الاهتمام بإطار البنية النظرية لعلم التربية المقارنة وبحوثها ودراساتها، وتقوم أهمية هذا الإطار على الأصول والنظريات والقوانين التي يستند إليها هذا العلم، وتساعد دارسي التربية المقارنة على تحليل ودراسة الجوانب المختلفة للعملية التربوية. (العاجز، ٢٠٠٧، ٢). ولقد استمدت التربية المقارنة مصطلحها وتسميتها من "التربية والتعليم"، ووصفت "بالمقارنة"؛ حيث إنها تسعى للمقارنة بين نظم ومؤسسات التربية والتعليم في البلدان المختلفة، ومن ثم فهي تستمد مادتها ومحتوى مجالاتها من التعليم جميع مكوناته، مثل: الفلسفات والنظريات والمؤسسات والنظم والسياسات والممارسات والمناهج والإدارة والتمويل وطرق التدريس وتعليم المعلمين والإنجازات والمشكلات والقضايا التي يمكن أن تكون جميعها مادة للبحث في التربية والتعليم المقارن، ومن ثم فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجالات والعلوم التربوية الأخرى مثل: تاريخ التربية، والمناهج الدراسية، وفلسفة التربية، وتعليم الكبار، والإدارة التربوية، وغيرها من المجالات التربوية. (سالم، ٢٠٢٢، ١٧٥). فجميع مجالات التربية ومكونات النظام التعليمي من مدخلات وعمليات ومخرجات تصلح لأن تكون مجالًا للدراسة والبحث التربوي المقارن إذا بُحثت من زاوية مقارنة.

وتطورت مجالات البحث في التربية المقارنة تطورًا كبيرًا منذ بدايتها العلمية على يد مارك أنطوان جوليان عام ١٨١٧م وحتى الوقت الراهن، فقد حدد جوليان ستة مجالات رئيسية للدراسة والبحث في التربية المقارنة، وهي(التعليم العام، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وتعليم البنات، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم وعلاقته بالدين والمؤسسات الاجتماعية)، وبعد حوالي قرنين (١٨١٧م – ٢٠٢٢م) من الزمان تضاعفت مجالات البحث التربوي المقارن؛ نتيجة للتطور في العلوم التربوية المختلفة، فقد سجل المجال الجهود والإسهامات التي قدمتها كل من الأقسام الأكاديمية للتربية المقارنة في الجامعات ومراكز البحوث والجمعيات الوطنية والإقليمية والمجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالتعليم، مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الطوارئ الدولي للأطفال (اليونيسف)، والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة للمجلات العلمية المتخصصة(سالم، ٢٠٢٢، ١٨١–١٨٢)؛ وقد أدى ذلك لتوسيع مجالات البحث التربوي المقارن لتشمل كل ما يتعلق بالتعليم وعلاقته بالمجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، فهناك العديد من مجالات البحث في التربية المقارنة، وموضوعاتها تختلف باختلاف طبيعة المكان والزمان، والسياقات المؤسسية، ومتطلبات البحث، والبيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنظم التعليمية.

وقد حملت عناوين أحدث الإصدارات من الكتب والمؤلفات والبحوث في تخصص التربية المقارنة خلال العقدين الأول والثاني وبدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين توجهات متعددة ومتنوعة لمجالات للبحث في التربية المقارنة، فبمراجعة البحوث والدراسات وعروض وإصدارات الكتب والبحوث بمجلتي مستقبليات الأمريكية والتربية المقارنة والدولية البريطانية، كانت أحدث وأهم مجالات التربية المقارنة بها كالآتي (CIES, 2022; CIE, 2022):

١- نظم التعليم في قارات العالم خلال Covid-19، بحوث التعليم الابتدائي والثانوي والمهني المقارن مناهجها وأساليبها، والتحليل مقارن لأنظمة التعليم العالي.
٢- العولمة والتعليم والتربية المقارنة، والتربية المقارنة والدولية والمسارات العالمية للتعليم.
٣- وجهات نظر دولية حول التعليم في القرن الحادي والعشرين.
٤- اللاجئون في التعليم قبل الجامعي والعالي، عدم المساواة في التعليم: وجهات نظر مقارنة ودولية.
٥- التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتدريب والتنمية المهنية عبر الإنترنت من خلال مجتمعات التعلم والممارسة الافتراضية.
٦- سياسات التعليم وضمان الجودة، الجامعات العالمية في مجتمع المعرفة.
٧- التعليم والمهارات والتعاون الدولي وقضايا اللغة، وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة.
٨- الدراسات والبحوث المقارنة بمجال تحليل السياسة التعليمية، والإدارة التربوية والتعليمية المقارنة .

٩- تاريخ المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة وأعضائه.
١٠- القيادة والابتكار والتنمية في ضوء عولمة وتدويل التعليم.
١١- تغيير المناهج في التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم غير الرسمي.
١٢- بحوث التربية المقارنة: القضايا والمشكلات والصعوبات.

كما عرض أحد المؤلفات الأجنبية لمجالات البحث في التربية المقارنة في ظل العولمة وتأثيراتها في تغيير نماذج ونظم التعليم، ومن هذه المجالات: العولمة والتربية المقارنة، نظرية التربية المقارنة في ظل العولمة، مناهج ومقاربات التربية المقارنة، التربية العالمية والأخلاق فيما بعد الحداثة، وإصلاح التعليم والمدارس في عصر العولمة، وبحوث إصلاح التعليم العالي، والعولمة والسياسات التعليمية، وثقافة حقوق الإنسان من منظور عالمي، والعولمة والهوية الثقافية: دور الحوار بين الثقافات.(Zajda & Rust, 2021)

كما عرضت ليندسيLindsay في كتابها المعنون "التربية المقارنة والدولية: وجهات نظر رائدة من الميدان" لبعض مجالات وقضايا البحث في التربية المقارنة والدولية، ومنها: الأطر المفاهيمية والتاريخية والنظرية للتربية المقارنة والدولية، والسياسات التعليمية والتحديات التي تواجه الجامعات والحكومات ومسؤولي السياسة العام، ونظم التعليم من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي والمهني والدراسات العليا، ونظريات المعرفة التربوية، والاتحادات والشبكات التعليمية العالمية، والتربية المقارنة وحوار الثقافات والحضارات، والبحوث التطبيقية الإجرائية، ورسم الخرائط للممارسات التعليمية والبحثية، وتدريب وتعليم المعلمين، واستشراف مستقبل النظم التعليمية. (Lindsay, 2021)، كما اهتم البعض بمجال المنهجية في البحوث التربوية المقارنة، ومجالات المقارنة ووحدات التحليل المقارن (مقارنة الأماكن، مقارنة الأنظمة، مقارنة الأزمنة، مقارنة العرق، الطبقة والجنس، الثقافات المقارنة، القيم المقارنة، مقارنة السياسات، مقارنة المناهج، مقارنة الابتكارات التربوية، مقارنة طرق التعلم، مقارنة الإنجازات التعليمية)، والفاعلون والأهداف في مجال التربية المقارنة، المناهج الكمية والنوعية للتربية المقارنة، والاستقصاء العلمي في مجال البحث المقارن.(Bray, Adamson and Mason, 2014)

وقدمت دراسة السميح (Al sumih, 2016) بعض الأولويات البحثية المرتبطة بالتربية المقارنة والدولية ضمن مجالات بحوث التعليم العالي، ومنها: الاتجاهات المستقبلية لجامعات الجيل الثالث بالدول المتقدمة، والاتجاهات المستقبلية لتدويل برامج التعليم العالي إقليمياً وعالمياً، وتقييم أداء برامج التعليم العالي في ضوء معايير التصنيف الدولية، والتنوع والأبعاد الثقافية في برامج التعليم العالي، ونظم ومعايير إعداد وتدريب الإدارة الجامعية، والشراكة بين التعليم العالي وسوق العمل، ومؤشرات عالمية لقياس أداء الجامعات، ومعايير الاعتماد الأكاديمي للجامعات في ضوء التصنيفات العالمية، وتطوير سياسات وبرامج الإصلاح الإداري في الجامعات، ومعايير الحوكمة في الجامعات، سياسات وأنظمة التعليم العالي، ونظم تقييم الأداء المؤسسي في الجامعات، ودور الجامعات في تحقيق الشفافية والنزاهة، ودور الجامعة والتعليم العالي في مكافحة الجريمة والفقر،

ودور المؤسسات التربوية والاجتماعية في تنمية الهوية الوطنية، ودور الملحقيات الثقافية في الرعاية الاجتماعية والنفسية للمبتعثين من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، ودور المبتعثين في نشر الثقافة العربية.

كما ذهبت دراسة البراك (٢٠٢٢، ١١- ١٢) إلى أن أهم المجالات البحثية في التربية المقارنة تتمثل في: دراسة هياكل ونظم التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي من منظور مقارن، وتربية وإعداد المعلمين الجدد والقدامي وتنميتهم مهنيًا، تعليم الكبار والتعليم المستمر، دراسة النظم والسياسات التعليمية ومشكلاتها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، التجديدات التربوية ومقارنة المناهج والمقررات الدراسية، تاريخ التربية والتعليم، ومقارنة النظريات والفلسفات التربوية، دراسة حال البحوث العلمية ومشكلاتها من منظور عالمي مقارن، وقد اتفقت معظم أدبيات التربية المقارنة على مجموعة من مجالات للبحث التربوي المقارن المتخصص، أهمها (البراك، ٢٠٢٢، ١٠؛ بيومي وخاطر، ٢٠١٦، ٤١- ٤٤؛ العاجز، ٢٠٠٧، ١٩- ٢٣):

١- **دراسة الحالة (المنطقية أو المجالية):** ويقصد بها دراسة وبحث النظام التعليمي في بلد واحد أو حتى إقليم أو منطقة محدودة أو ولاية أو مقاطعة معينة تمثل منطقة ثقافية معينة، أو قد تشمل مجموعة بلاد لها سمات وقوى وعوامل موحدة ومتشابهة وقد تصل لدراسة نظم التعليم في قارة كاملة بينها عناصر مشتركة، والتعرف على واقعها ومقومات نظام التعليم بها ومشكلاته، ويمكن اعتبار دراسة الحالة خطوة أولى وأساسًا مهمًا للدراسات والبحوث المقارنة.

٢- **الدراسة المقارنة:** يقصد بها مقارنة النظام التعليمي في بلدين أو أكثر، من خلال جمع المعلومات والبيانات التربوية عن كل بلد، ومحاولة تفسيرها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المختلفة، ثم إجراء مقابلة بين ما تجمَّع من معلومات تربوية مفسرة عن البلدين كخطوة تمهيدية للمقارنة، وذلك حسب خطوات المنهج المقارن ومداخله.

٣- **الدراسة العالمية:** تشير التسمية إلى أن طبعية هذه الدراسة تنصب- في العادة - على مشكلة تربوية عالمية بجميع أو معظم دول العالم في قارة واحدة أو عدة قارات. وهذا النوع من الدراسة يحتاج بحكم البحث والدراسة المطلوبة لإمكانات مادية وجهود بحثية ضخمة، وكذلك يحتاج إلى خبراء على درجة عالية من الكفاءة والتميز؛ ولذلك فمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث التربوية المقارنة والدولية تقوم به الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتعليم مثل: البنك الدولي، واليونسكو، أو غيرها من المنظمات والهيئات الدولية من خلال فرق بحثية متعددة التخصصات.

٤- **دراسة المشكلة:** وتعني دراسة مشكلة في نظام التعليم ببلد معين، وتكون المشكلة ذاتها موجودة في أكثر من دولة أو مجموعة من الدول للاستفادة من الحلول المختلفة للمشكلة في ضوء القوى والعوامل الثقافية لكل دولة، ووضع تصورات للتنبؤ بنجاح تلك الحلول.

وعليه تتنوع وتعدد مجالات بحوث ودراسات التربية المقارنة لتشمل جميع مكونات النظام التعليمي، كما تعدد مجالات وميادين وصيغ تلك البحوث والدراسات التخصصية ما بين دراسات الحالة، ودراسات مقارنة بين أكثر من نظام تعليمي، ودراسات عالمية، ودراسة للمشكلات التربوية.

ثانيًا- الأسس النظرية للتربية الدولية ومجالات البحث فيها؛ وتشمل الآتي:

أ- نشأة وتطور مفهوم التربية الدولية وبحوثها:

تعد التربية الدولية ظاهرة قديمة تمتد جذورها التاريخية إلى فترة ما قبل الميلاد؛ حيث وُجِدت الجامعات والمكتبات والمتاحف التي جذبت الطلاب من الدول المختلفة، وكانت مدينة الإسكندرية منارة للتعليم الدولي، فقد جذبت مكتبتها العظيمة ومتاحفها العريقة الطلاب من أوروبا وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا، وقديمًا دار مفهوم التربية الدولية حول مجموعة مختلفة من الأنشطة والبرامج المصممة لتشجيع تدفق الأفكار والأفراد عبر الحدود الثقافية والجغرافية.(خليل، ٢٠١٣، ٤٣)

ثم شهدت العصور الوسطى نمواً متميزاً للتربية الدولية بظهور الدين الإسلامي الحنيف، وما يتضمنه من مبادئ سامية، فتعد العصور الوسطى بمثابةِ تاريخ لرؤية مفهوم التربية الدولية الحقيقية لأول مرة، حيث أسهم الدين الإسلامي الحنيف بازدهارِها؛ نظرًا لما جاء به من مبادئ تدعو لتحقيق المساواةِ بين الأفراد بعيدًا عن التمييز بحسب اللون والجنس والدين، كما حدد الحقوق الواجب منحها للأفراد وما يترتب عليهم من واجبات (العطاس، ٢٠١٦، ٢٢٨)، ومن ثم أصبحت التربية الدولية وسيلة لتحقيق التواصل والحوار بين الشعوب، والتعرف على ثقافاتها، واكتساب لغاتها كخطوة لتحقيق التواصل.(البوهي، ٢٠١٤، ١٦- ١٧)

وفي الفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر خطت يد الفلاسفة العديد من الكتابات حول بالتربية الدولية وأفكارها، ومنها كتابات الأسقف "جوهان آموس" الذي أكد على ضرورة ترسيخ جذور المساواة بين الدول من خلال تطبيق مبادئ التربية الدولية، كما جاء في كتاب أطلانطا الجديدة لمؤلفه "فرانسيس بيكون" تأكيدًا على أهمية تقديم المعلومات والتعرف على الشؤون والأحوال الدولية وتحديدًا في مجالات العلوم والصناعات والفنون وما وصل إليه العالم من اختراعات، ومع حلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ازدادت رقعة النمو المعرفي؛ مما أفضى إلى تجلي العديد من المحاولات للاهتمام بالقضايا والمسائل التربوية والتعليمية وتحليلها على المستوى الدولي.(عبد النبي وآخرون، ٢٠١٢، ٦- ٧) إلا أن التاريخ العلمي والعملي للتربية الدولية بدأ ظهوره مع الحرب العالمية الأولى التي أصبحت فيها المدرسة مؤسسة تربوية يجب استخدامها وسيطاً لتحقيق التفاهم والسلام الدولي بين شعوب العالم(أحمد، ٢٠١٢، ٥٩). ثم ظهرت العديد من الدوافع القومية لنمو التربية الدولية وإمكانية تحقيقها من خلال المدرسة باعتبارها وسيطاً مؤثرًا في إرساء مبادئ التفاهم والتعاون الدولي من خلال تطوير المناهج والمقررات الدراسية وتضمينها معلومات عن الدول الأجنبية وثقافاتها معاً لتحقيق التفاهم الدولي، ثم تم إنشاء لجنة عصبة الأمم للتعاون الفكري التي وجهت اهتماماتها إلى تحقيق السلام والتعاون الدولي من خلال تداول العمل الفكري الجماعي. (خليل، ٢٠١٣، ٥٦)

وفي بدايات القرن العشرين شهدت التربية الدولية تطورًا ملحوظاً في إنشاء عدد من الوكالات والهيئات المختصة بالتربية الدولية من أجل إجراء البحوث وتبادل المعلومات وتشجيع السلام

والتفاهم والتعاون والدولي والتسامح والتنوع، وبهدف إصدار مقالات عن التربية في البلاد المختلفة ونشر دورية أو تقارير شهرية حول التربية الدولية، وتم إنشاء مكتب التربية الدولية بجنيف وكان من أهدافه نشر السلام، وإزالة الآثار السيئة للحرب العالمية الأولى، وتنمية روح التفاهم والتعاون بين الشعوب، وجعل الوثائق المتعلقة بالتعليم الرسمي والخاص مركزية، إضافة إلى الاهتمام بالبحوث في المجال التربوي، والعمل كمركز تنسيق للمؤسسات والمجتمعات المعنية بالتربية. (خليل، ٢٠١٣، ٥٥- ٥٦؛ البوهي، ٢٠١٤، ١٨- ١٩)، ومع الحرب العالمية الثانية، بدأت المساعي المنظمة لاستخدام التربية كأداة للتفاهم والتعاون والسلام الدولي؛ ومن ثم صُممت المناهج والبرامج الدراسية وبدأت البحوث في هذا المجال من أجل تحقيق تلك الغايات والأهداف (أبو الوفا، وحسين، ٢٠٠٨، ١٢٨)

وجاء إنشاء منظمة اليونسكو عام ١٩٤٥م لتضطلع باختصاصات ومسؤوليات في مجالات التربية والتعليم لتنمية التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، فبدأت مرحلة جديدة وقوية للتربية الدولية من خلال التفاهم المتبادل بين الثقافات والأجناس وتحقيق السلام والتعاون في مجالات التربية، وتضمين برامجها موضوعات وقضايا التربية من أجل السلام والأمن، ثم تغيرت لتصبح التربية من أجل التفاهم الدولي، إلى أن صدرت توصية اليونسكو عام ١٩٥٤م بأن تهدف التربية الدولية في برامجها إلى تحقيق التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي؛ ومن ثم اتسعت أهدافها وغايات التربية الدولية. (البوهي، ٢٠١٤، ١٨- ١٩)، ثم أخذت صيغ ومجالات التربية الدولية وآلياتها ووسائلها في الانتشار من أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات.

ففي عام ١٩٧٠م أعلنت الأمم المتحدة قراراً يجعل هذا العام عاماً للتربية الدولية، وفي عام١٩٧٣م أُعلن تأسيس مشروع الدراسات الدولية في بريطانيا، ويتضمن هذا المشروع دراسة الدول والثقافات العالمية في ضوء التنوع الثقافي أكثر من التركيز على قومية واحدة، ودراسة القضايا الدولية المعاصرة والتفاعل والتشارك بين الدول لحلها والمساعدة في الإصلاح والتطوير.(خليل، ٢٠١٣، ٥٨)؛ ثم تبنت اليونسكو في مؤتمرها عام ١٩٧٤م توصية نصت على الاهتمام بالتربية من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام، والتربية من أجل الحقوق الإنسانية والحرية، كما اهتم المؤتمر بإبراز الأبعاد الدولية للتربية، والأهداف الواجب مراعاتها، ووضع دليل للسلطات التعليمية لتحقيقها، فضلاً عن تحديد المشكلات الدولية ، والتي يجب النظر إليها بعين الاعتبار مثل: الحقوق الإنسانية، والحرب والسلام والعنصرية، والتنمية الدولية، والتلوث البيئي وحماية الحياة الطبيعية.(أبو الوفا وحسين، ٢٠٠٨، ١٣٠)

ثم ازداد الاهتمام تدريجيًا بالتربية الدولية وذلك من خلال أنشطة المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية، وأوصت منظمة اليونسكو عام ١٩٨١م بضرورة العمل على إيجاد نظام ثقافي عالمي جديد يقوم على أساس من الحوار بين الثقافات واحترامها. (أحمد، ٢٠١٢، ٦٢)، وذلك من خلال تهيئة مناخ دولي يسوده التفاهم والتعاون السلمي والحوار المثمر، عن طريق النهوض بالتربية الدولية ودمجها في جميع مجالات التعليم ومستوياته، والتشديد على البعد الثقافي

والإنساني والدولي للتربية وأهميته التي تنمو باطراد من أجل الإسهام في تحقيق أهداف اليونسكو ومبادئها الواردة بالميثاق التأسيسي.(البوهي، ٢٠١٤، ٢٢)

وفي مطلع الألفية الثالثة، والعقود الأولى للقرن الحادي والعشرين تزايد الاهتمام بالتربية الدولية نتيجة لاشتعال الصراعات والقضايا الدولية المعاصرة ومنها :الاهتمام بالسلام والتفاهم الدولي في ظل الحروب والنزاعات والثورات في كثير من دول العالم(أخرها الحرب بين روسيا وأوكرانيا)، وقضايا نقص الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية، ونقص المياه، والتزايد السكاني، والثورات الصناعية التكنولوجية والرقمية، والجوائح الصحية (كوفيد ١٩).وغيرها، كما أن للعولمة وأشكالها المختلفة دورًا كبيرًا في تزايد الاهتمام بالتربية الدولية وصيغها ومجالاتها.

أما عن مفهوم التربية الدُولية، فهو مكون من كلمتين(التربية، والدولية)، وقد ورد معنى كلمة التربية في معاجم اللغة بأنها الزيادة والنماء، والإصلاح والتهذيب، والرعاية والعناية، والتربية تشمل تلك المعاني جميعا لا سيما معنى النمو والزيادة. (معجم المعاني، ٢٠٢٢). واصطلاحًاعرفت اليونيسكو التربية بأنّها مجموع عمليات الحياة الاجتماعية التي من خلالها يتعلم الأفراد والجماعات في مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها كلّ قدراتهم واتجاهاتهم ومعارفهم وتوجهاتهم الشخصية، وأن هذه العملية لا تقتصر على أنشطة بعينها.(اليونسكو، ١٩٧٥، ٣)، ويؤكد هذا التعريف على المفهوم الواسع لكلمة تربية فهي عملية اجتماعية تشكل الأفراد والجماعات سواء داخل مجتمعاتهم المحلية أو كأفراد وجماعات في مجتمع عالمي معني بالإنسانية التي يجمعها تقاسم المبادئ الأهداف بدلًا عن المكان. (نصر، ٢٠١٣، ٢٢٣)

أما كلمة دولية كصفة للتربية، فهي من دَوَّلَ فعل، دوَّلَ يُدوِّل، تَدويلاً، فهو مُدوِّل، والمفعول مُدوَّل، دوَّل الأمرَ: جعله دوليًّا يخضع لإشراف دول مختلفة، دوَّل المدينةَ: جعل أمرَها مشتركًا بين الدول كلّها، دَوَّلُوا البَضائِعَ: جَعَلُوها ذاتَ صِبْغَةٍ دَوْلِيَّةٍ، دَوَّلُوا الأَمْرَ: صارَ مِنْ شَأْنِ مَجْموعِ الدُّوَلِ فتعني كَوْن الشيء مُتَّسِمًا متصفًا بطابع دُوَليّ أو عالمي، وتقال "دُوَلية". (معجم المعاني، ٢٠٢٢)، وتكون بضم الدال وجمع دَولة لتصبح مصدرًا صناعيًا"دُوَلِيَّة" حتى تكون تلك التربية مشاعًا بين الدول، أو دَوْلية بالنسب إلى المفرد (دولة) إعمالًا لقاعدة النسب على وجهها في اللغة العربية، وتمثل علاقة بين دولتين أو أكثر، وفي الإنجليزية تقابل "The international advocacy of a community of interests among nations – ". وتكون ترجمة التربية الدولية "international Education" (البعلبكي، ١٩٩٣، ٤٧٥)، واصطلاحًا تعرف كلمة (دَوْلية) بأنها سياسة التعاون بين الدول في شتى المجالات (السياسية والاقتصادية والتعليمية...إلخ)، والنظر للعالم كله نظرة كوكبية كوطن واحد لبني الإنسان جميعًا عبر التفاهم والتفاعل والحوار الدولي. (العطاس، ٢٠١٦، ٢٢٠)، وتعرف الدولية بأنها: تفهُّم واحترام كل الشعوب لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والإسهام في حل مشكلاته من خلال التضامن والتعاون الدوليين. (عبد الفتاح، ٢٠٠١، ١٤٤)

ويتضح أن التربية الدولية مفهوم واسع يتضمن العديد من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتربية مثل: الحراك الأكاديمي Academic Mobility، التعاون الدولي International Cooperation، الدراسة بالخارج Study Abroad ، التبادل الدولي International Exchange، التربية متعدد الثقافاتMulticultural Education ، التربية بين الثقافات Intercultural Education ، تدويل أو عالمية التعليم العالي Internationalization Of Higher Education، الدراسات المجالية والعالمية في التربية Area Studies in Education، التربية المقارنة Comparative Education. (James, 2005, 314- 315; Dolby& Rahman, 2008, 1-4)

كما ارتبطت التربية الدولية بثلاثة مصطلحات مهمة ظهرت مع نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، هي: التربية من أجل المواطنة العالمية "Education for World Citizenship"، وقد كان الأكثر شيوعًا واستخدامًا لدى الكُتاب البريطانيين، والتربية من أجل التفاهم الدولي "Education for International Understanding" وقد استخدمته وتداولته منظمة التربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، ومصطلح التربية العالمية "Global Education" وتم تداوله في الولايات المتحدة الأمريكية. (Sylvester, 2005, 124)

ولعل تنوع التعريفات وتداخل المصطلحات مرده إلى الترجمة الأجنبية لمصطلح Education الذي قد يُترجم إلى التربية تارة والتعليم تارة أخرى، وهكذا مصطلح International الذي قد يُترجم إلى دولي أو عالمي أحيانًا. وتفسر نصر (٢٠١٣، ٢٠٩) تعدد وتنوع مصطلحات التربية الدولية واستخدام بعضها لينوب عن التربية الدولية إلى تأثير عامل نطاق الاستخدام كجهة تفضيل في اختيار المصطلح المستخدم؛ لكون مجال التربية الدولية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمشكلات وقضايا ذات طابع إنساني عالمي، تتطلب تضافر رؤى وجهود متعددة المستويات(محلية – إقليمية –دولية)، وفي إطار عالمي تُراعي فيه خصوصية الدول.

ومن ثم فمفهوم التربية الدولية شديد التعقيد؛ لأنه يأخذ معان متعددة بتعدد مجالاتها التي ينبغي التمييز بينها، فقد نمت التربية الدولية كتخصص أكاديمي ومجال بحثي لدراسة المشكلات التربوية والتعليمية الدولية من منظور عبر ثقافي متعدد ومتنوع الثقافات داخل سياقات اجتماعية تبدوا متباينة، ومن ثم فهي تتداخل مع مفهوم التربية المقارنة وأهدافها بعض الشيء، فالدراسات والبحوث التربوية المقارنة عادة دراسات وبحوث دولية في طبيعتها ومحتواها، والدراسات المقارنة تضم بعدًا دوليًا من خلال مقارنة نظم التعليم في دول مختلفة؛ ومن ثم فمحاولة وضع تعريف جامع مانع ومحدد للتربية الدولية ليست بالمهمة اليسيرة. (عبد الغني، ٢٠١٦، ٦) ، ولعل هذا ما ذهب إليه البهواشي (٢٠٠٣، ٢١٦) من الغشارة إلى صعوبة تحديد تعريف جامع شامل للتربية الدولية، فالمهتمون بهذا المجال يعرفونها بحسب ميول واتجاهات كل منهم واهتماماته، وهذا يدفع إلى التساؤل حول ماهية التربية الدولية، هل هي التربية المقارنة ذاتها؟، هل هي التربية العالمية؟، هل هي عولمة وتدويل المناهج؟، هل

هي التعليم بالخارج وعن بعد؟، هل هي التعددية الثقافية....إلخ؟، أم أنها أداتية غرضية في اتجاهها؛ فتعبر عن طموحات المؤسسات التربوية والتعليمية في تدريب وتعليم طلابها لشغل وظائف ومهن دولية، وأن يكونوا قوة عمل متحركة أو متنقلة دولية متجاوزة حدود الزمان والمكان والأطر القومية.

وقد طرحت اليونسكو في توصية عام ١٩٧٤م، تعريفًا للتربية الدولية– يتوافق مع أهدافها وغاياتها– بأنها التعبير الموجز عن كل لا يتجزأ يتضمن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، وقوامها مبدأ العلاقات الودية بين الشعوب والدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتطلب معرفة وقيمًا والتزامًا في معالجة القضايا الحيوية في الحاضر والمستقبل، من أجل إعداد الأطفال والشباب ليصبحوا في المستقبل صناع قرار. (Unesco,1974, 2-4)

وتعرف التربية الدولية بأنها إضفاء للبعد الدولي على التربية بمختلف مراحلها وأشكالها، لتنمية وتعزيز مفاهيم التعاون والتفاهم والسلام الدولي وصون واحترام حقوق الإنسان وحرياته بين الدول والشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة، فهي كل لا يتجزأ يتضمن التربية من أجل التفاهم والتعاون والتسامح والسلام الدولي (عبدالنبي، وآخرون، ٢٠١٢، ٢)، كما تعرف بأنها طريقة لتبادل الأشخاص (طلاب وباحثين ومعلمين وأعضاء هيئة تدريس وعلماء)، والأفكار والبحوث بين المؤسسات التربوية، وتوعية الطلاب بالمشكلات العلمية وتنمية الإحساس والتفاهم العالمي الإنساني (أبو الوفا، وحسين، ٢٠٠٨، ١٢٥)، وتعرف التربية الدولية بأنها توجه عالمي للمعلومات والاتجاهات والأنشطة التربوية التي تربى عليها التلاميذ والطلاب والمعلمون وطلاب المنح الدراسية من مختلف دول العالم؛ مما يسهم في تعريف كل منهم بالآخر. (خليل، ٢٠١٣، ١٤)

وتعرف التربية الدولية أيضًا بأنها دعوة عالمية لتنمية سياسة التعاون بين جميع الدول في شتى المجالات وبخاصة المجال التربوي مع النظر إلى العالم كله كوطن واحد لبني البشر، ودراسة واستشراف مستقبل المصالح الدولية بما يحقق الاهداف المنشودة نحو صناعة الإنسان كمواطن عالمي واحترام حقوقه وحرياته وتنمية وعيه بالقضايا التي تشغل كل شعوب العالم. (عبد الفتاح، ٢٠٠١ ، ١٤٥)، وفي نفس السياق عرفها أحمد (٢٠١٢، ١٠) بأنها الدعوة الدولية لتنمية سياسة التعاون بين كل الدول في شتى المجالات، وبخاصة في المجال التربوي، مع النظر إلى العالم كله كوطن واحد لبني البشر، واستشراف مستقبل المصالح الدولية بما يحقق الأهداف المنشودة. ومن ثم فهي دعوة عالمية في كل شيء، عالمية التفكير والعلم والمعرفة، والأزمات والانجازات، وعالمية الحقوق والواجبات والطموحات، وعالمية القيم الإنسانية، الأمر الذي يتطلب توعية الشعوب بالتعلم، وكيف نفكر عالمياً، ونعمل محلياً، وهذا يؤكد حاجة العالم إلى المواطن العالمي الذي يتحمل قدرًا كبيرًا من المسؤولية تجاه المتغيرات والمشكلات العالمية وتغيير أفكار

ومفاهيم لصالح أفكار ومفاهيم جديدة تقتلع جذور العنف والكراهية وترسيخ حقوق الإنسان، والأمن والسلام والتسامح بين بني البشر.(العطاس، ٢٠١٦، ٢٢٨).

وأشارت نصر (٢٠١٣، ٢٠٩- ٢١٠) إلى أن التربية الدولية تلك التربية التي تتصف بالمعايير الآتية: تنمية مواطن عالمي فيما يتعلق بالثقافة واللغة وتعلم العيش معاً، وبناء وتعزيز وعي الطلاب وأسرهم بالهوية القومية والوعي الثقافي، ودعم الطلاب وتنميتهم وفقا للقيم الإنسانية العالمية، وتقديم المحتوى الدولي مع الاستجابة للمتطلبات والمصالح المحلية، وتمكين الطلاب من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين اللذين لا غنى عنهما في حل المشكلات. وعليه ذهب ضحاوي وخاطر(٢٠١٤، ١٠) إلى تعريف التربية الدولية بأنها إضفاء البعد الدولي على التربية في جميع مراحلها وكافة أشكالها لتنمية التفاهم والتعاون والسلام واحترام حقوق الإنسان بين الشعوب والدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المتباينة.

<u>أما التربية الدولية كمجال بحثي</u> فتعرف بأنها دراسة وبحث المشكلات التربوية والتعليمية الدولية وعبر الثقافية في سياقاتها الاجتماعية. (عبد النبي وآخرون، ٢٠١٢، ١١)، ومن هذا المنظور أيضًا يعرفها ضحاوي وخاطر بأنها دراسة العوامل التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية مع التركيز على دراسة دور وقدرات العوامل التربوية في معالجة مشكلات التضامن والتعاون العالمي، وتغيرات الطبيعة العالمية بطريقة تؤكد على الارتباط أكثر من الاختلاف بين سكان العالم. (ضحاوي وخاطر، ٢٠١٤، ٨)، كما تعرف بأنها مجال دراسي وبحثي يسعى لتعزيز التفاهم بين الثقافات والنظم التعليمية والإنجاز الأكاديمي والتنمية المجتمعية من خلال الدراسة الدولية للأفكار والأنظمة والممارسات التعليمية.(Marshall, 2019, 8)

وتعرف التربية الدولية بأنه مجال أكاديمي وبحثي متداخل التخصصات يسعى للتقريب بين الثقافات، وتعزيز التعاون والتكافل والاعتماد المتبادل بين الأمم، بغض النظر عن الجنس، والمعتقد، واللغة، وغيرها من الاختلافات بين الأمم، بمعنى احترام وتقدير الآخر، وأن يجمعهم رابط الوحدة الإنسانية، وأنها غير مقصورة على أهداف أكاديمية فقط بل وتطبيقية أيضًا، أي أنها متعددة المجالات فتتضمن كافة الجهود التربوية الهادفة إلى رعاية التوجه الدولي في المعرفة والاتجاهات، وأن هذه الجهود تسعى لتحقيق التفاهم والاحترام الدوليين للثقافات والعادات والتقاليد للشعوب الأخرى، وتهدف إلى تعزيز الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية كما ينظمها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.(نصر، ٢٠١٣، ٢١١)

ومما سبق، يتضح تعدد توجهات ومنظورات تعريفات التربية الدولية لتأخذ معان متعددة ترتبط بمجالاتها وقضاياها (التربية من أجل المواطنة والسلام والتسامح والتعاون الدولي، والبيئة، والتنمية، وحقوق الإنسان ... إلخ). ولقد نمت التربية الدولية كتخصص أكاديمي ومجال بحثي داخل فروع ومجالات التربية لتهتم بدراسة المشكلات التربوية والتعليمية الدولية دراسة عبر تخصصية من منظور دولي عالمي عبر ثقافي في سياقات ثقافية واجتماعية مختلفة؛ ومن ثم فهي تتداخل مع علم التربية المقارنة، كما أن نطاق بحوث ودراسات التربية

الدولية قد يتسع ليشمل مؤسسات التربية والتعليم قبل الجامعي والجامعي الرسمي وغير الرسمي من خلال صيغ تربوية تتمثل في (المدارس والجامعات المنتسبة لليونسكو، أندية ورابطات اليونسكو بالمداس والجامعات، كراسي اليونسكو والتوأمة الجامعية، المدارس والجامعات والمناهج الدولية)، كما أن التربية الدولية تتضمن أربعة أبعاد وعناصر (أهداف، ومحتوى، وبنى مؤسسية، وجهود ومشروعات) تدعم حقوق الإنسان وحرياته، وتساعد في تحقيق التفاهم والتعاون الدولي، فالتربية الدولية تعني جهود مؤسسية عبر هيئات ومنظمات ومشروعات دولية من أجل تحقيق التفاهم والتعاون والسلام الدولي وغيرها من المجالات والقضايا التربوية التي تمثل ميادين بحثية للتربية الدولية.

ب- أهمية وأهداف التربية الدولية وبحوثها:

تعد التربية الدولية نوعًا من التعليم يهدف إلى دعم فهم الطلاب للأنظمة العالمية، وتشجيع التعاون بين الدول من خلال العلاقات الدولية دون نفي الاعتزاز بالهوية القومية، مع تنمية قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان، والسعي لإقامة حوار مثمر وفعال بين الثقافات المختلفة؛ من أجل تحقيق التفاهم الدولي فتتجاوز التربية الدولية المفاهيم القومية الضيقة لمجتمع أوسع هو المجتمع العالمي. ولذا تقوم فلسفتها على تأمين حق الإنسان في العيش في بيئة كونية عالمية آمنة يتمتع فيها بحرياته الأساسية في مجتمع متألف، ويتطلب ذلك تزويده بآليات التفاهم والعيش المشترك.(خليل، ٢٠١٣، ٦٨)

فتسهم التربية الدولية وبحوثها في تنمية مفهوم المواطنة عالميًا وتنشئة مواطنين عالميين ينظرون إلى الأحداث والقضايا من منظور عالمي واسع، ولديهم اتجاهات إيجابية نحو جميع شعوب العالم مدركين لأهمية التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار عدم ذوبان الهوية والقيم والتراث الديني الأصيل لكل شعب من شعوب العالم. (غنايم، ٢٠١٩، ١)؛ ومن ثم يصبح الفرد مواطناً عالمياً قادراً على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ويسعى لتحقيق السلام العالمي والتفاهم الدولي بين الشعوب، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وتفهم حقيقة التباين الثقافي بين شعوب العالم. فتتشمل فوائد دراسة التربية الدولية مكافحة الإقلمة والعرقية، وتعزيز المواطنة العالمية والتفاهم بين الثقافات والتعاون والسلام بين الشعوب، وهي متطلبات مهمة في عالم اليوم الكوكبي المترابط بشكل متزايد.(Cameron, Lalli, Mitchell, and Bartram, 2021)

فتظهر أهمية التربية الدولية في كونها أحد المداخل المهمة لتربية وإعداد الأجيال في الحاضر والمستقبل، حيث يتم تزويد المتعلمين بخلفيات ومعلومات تاريخية وسياسية واقتصادية وجغرافية ...إلخ؛ من شأنها تكوين رؤيتهم الكوكبية وتعرفهم للعالم المحيط بهم وما يعتريه من مواقف وقضايا ومشكلات وأحداث، فضلًا عن تنمية الوعي والإحساس بالمسئولية العالمية وتعزيز مشاعر الصداقة والتعاون والسلام تجاه شعوب العالم أجمع، وإجمالًا تتمثل أهمية التربية الدولية فيما يلي(عبد الغني، ٢٠١٦، ٨؛ خليل، ٢٠١٣، ٧٤- ٧٥) :

١- تعرف الاتجاهات والتجارب والأفكار التربوية والتعليمية السائدة في دول العالم، مع التأكيد على القوى والعوامل الثقافية التي تقف خلفها، وفهم السياق الاجتماعي وتأثيره في الممارسات التربوية والتعليمية والبحثية.
٢- كونها علم حيادي يهتم أساسًا في سيادة السلام والتفاهم بين مختلف شعوب الدول والعالم بأسره.
٣- توطيد مبدأ الود والسلام والتعاون بين الشعوب والأمم تحديدًا تلك التي تختلف فيما بينها من حيث الأنشطة السياسية والاجتماعية.
٤- التأكيد على ضرورة احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية ومنحها وعدم انتهاكها، وتأسيس علاقة وطيدة بين التربية والتعليم والأهداف التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة.
٥- تحقيق وتجديد مبادئ التفاهم والتعاون والسلام الدولي وتجديدها كلما حاولت الاندثار، فالتفاهم والتعاون والتسامح أسس ومبادئ يستوجب تحقيقها على الدوام من خلال الدعوة الصريحة إلى تحقيق السلام العالمي والتربية من أجله.
٦- تكوين وتأسيس مجتمعات سلمية تخلو من العنف والنزاع من خلال التشجيع على احترام التباين الثقافي والعرقي والاجتماعي على الصعيد الدولي والفردي، والإيمان بمنح الأفراد حق الحياة الآمنة البعيدة عن الحروب، ترسيخ جذور ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان في نفوس الأفراد.

وعليه تسعى المؤسسات التربوية إلى تضمين أهداف التربية الدولية وقضاياها بالمناهج والمقررات الدراسية، ومحاولة التأسيس لمنهج مستقل للتربية الدولية يزيد من وعي أبناء المجتمع بالقضايا والمشكلات العالمية وتأثيرها على مجتمعاتهم وخاصة في ظل تأثيرات العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين.

فيظهر الهدف الرئيس للتربية الدولية في تحقيق التفاهم عبر الثقافي بين مختلف دول العالم، والعمل علي زيادة وعي الطلاب بالقضايا والمفاهيم الدولية مثل التفاهم والتعاون الدولي، ونشر السلم العالمي والديمقراطية، ونزع السلح، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، كما تهدف إلى تعزيز التماسك الدولي من خلال دور هيئاتها ومنظماتها في تقديم الجهود والمساعدات الفنية والمالية للدول النامية، هذا بالإضافة إلى إكساب الشباب مهارات ومعارف تساعدهم علي الحراك الدولي في سوق العمل العالمي، وإجمالًا تتمثل أهداف التربية الدولية في(ضحاوي وخاطر، ١٠، ٢٠١٤- ١١؛ خليل، ٢٠١٣، ٦٩- ٧٣؛عبد الغني، ٢٠٠٦، ٢):

١- دعم المؤسسات التربوية علمياً مع منحها بعداً دولياً يشمل كافة مراحلها وأشكالها.
٢- توعية الشعوب والارتقاء بمستوياتها الثقافية والحضارية، وتنمية وتعميق فهم الفرد للنظام العالمي الجديد الذي يعيش فيه وما يشمله من تغيرات وتطورات وتحديات في جميع المجالات وخاصة التربوية والتعليمية.
٣- غرس روح التعاون وروح المشاركة في نفوس الأفراد لحل المشكلات العالمية.

٤- العمل على تكوين اتجاهات وسلوكيات احترام التباين والاختلاف الثقافي وفهم أسبابه، وتنمية مهارات صنع واتخاذ القرارات والمشاركة السياسية والاقتصادية في عالم يتسم بالتعددية الثقافية.
٥- التوعية وغرس الإحساس بمفهوم المسؤولية المجتمعية العالمية تجاه إقرار وتحقيق السلام الشامل، يتطلب ذلك توعية المجتمع وأفراده بمخاطر الحروب وآثارها المدمرة.
٦- التأكيد على ضرورة تحقيق اتجاهات التفاهم ودعم السلام العالمي، والتخلص من العنصرية بشتى أشكالها لدى الأفراد في مختلف المؤسسات التربوية.
٧- تنمية الوعي بالحقوق والحريات بمختلف أنواعها ومستوياتها والعمل على احترام القوانين والدساتير المنظمة لها، وتدريب الطلاب على ممارستها بشكل إيجابي سليم.
٨- دراسة القضايا الثقافية والتكنولوجية والأيكولوجية والاقتصادية العالمية من خلال مناهج تربوية دولية تنمي وتعمق تفكير الطلاب وتدفعهم للبحث عالميًا في تلك القضايا والموضوعات ومشكلاتها على مستوى العالم والمشاركة في حلها.
٩- تنمية المهارات الفكرية والتواصلية والصفات الوجدانية والقدرات العقلية التي تمكن الفرد وتعزز استعداده لتفهم المشكلات والقضايا العالمية ونقدها والمشاركة الفعالة في حلها في ظل العمل الحوار والتواصل التعاوني والجماعي على المستوى العالمي.
١٠- إضفاء البعد الدولي والعالمي على المؤسسات التعليمية والبرامج والمقررات والخطط الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية ومحتواها وأهدافها من أجل إعداد الطالب والمعلم والمواطن العالمي؛ بما يسهم في تحقيق أهداف التربية الدولية وأغراضها.

ومما سبق يتضح أن أهمية التربية الدولية تكمن في هدفها الأساسي لتنمية مفهوم المواطنة والسلام والتعاون والتسامح... عالميًا، وتنشئة مواطنين دوليين ينظرون الى الأحداث والقضايا من منظور عالمي، ولديهم اتجاهات إيجابية نحو جميع شعوب العالم مدركين لأهمية التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار عدم ذوبان الهوية والقيم والتراث الديني الأصيل لكل شعب من شعوب العالم، وذلك في بيئة تربوية وتعليمية تستوعب هذا التباين الثقافي بين الشعوب والأفراد وتستثمره إيجابيًا في بحوثها وبرامجها وخططها ومقرراتها الدراسية داخل المؤسسات التربوية والتعليمية النظامية وغير النظامية بكافة مراحلها ومستوياتها وأنواعها.

ج- مجالات البحث في التربية الدولية:

في أحدث إصدارات المجلس العالمي للتربية المقارنة المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة the World Council of Comparative Education Societies (WCCES) تحت مسمى سلسلة التربية المقارنة والدولية" تنوع الأصوات" Comparative and International Education: A Diversity of Voices : تم إصدار عدة مؤلفات وكتب تحمل وجهات النظر الجغرافية والثقافية والأيديولوجية المتنوعة في مجالات التربية المقارنة والدولية، حيث عرضت هذه السلسلة لتوجهات بحثية في مجال التربية الدولية، وأهمها: دور المنظمات الدولية في التعليم،

والتربيـة الدوليـة مـن أجـل المواطنـة العالميـة والسـلام والتعـايش المشـترك، الجائحـة والاضـطراب والتكيـف فـي التعلـيم العـالي، والمهـاجرون والتربيـة المقارنـة والدوليـة، واختبـارات PISA وسياسـة التعليم العالمية، والمواطنة العالمية والثروة المشتركة والمواطنة غير المألوفة، والمساواة في التعليم علـى المسـتوى العـالمي، وتسـليع التعلـيم الـدولي، وسياسـات وممارسـات التعلـيم الـدولي، واللغـات المحلية والعالمية كحق من حقوق الإنسان في التعليم. (WCCES, 2022b)

من خلال تعريفات التربية الدولية ونشأتها وتطورها وأهدافها وأهميتها، وبمراجعة بعض الدراسـات فـي المجـال (العطـاس، ٢٠١٦، ٢٣٣- ٢٣٤؛ عبـد الغنـي، ٢٠١٦، ٧- ٨؛ البهواشي، ٢٠٠٣، ٢١٨ ؛ عبد الفتاح، ٢٠٠١، ١٥٣-١٥٤) يمكن تحديد مجالات وأبعاد التربية الدولية والقضايا البحثية التي تتناولها في الآتي :

١- دراسة القيم الإنسانية كالتسامح والتعاون والتعايش السلمي واحترام الاختلاف في الثقافات وحرية التعبير وغيرها، وسعي المؤسسات التربوية لتأصيل ذلك في طلابها ومنتسبيها عبر برامجها ومناهجها وأنشطتها.
٢- دراسة النظم الدولية بمختلف أنواعها (الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية...)، وتعرف آثارها وانعكاساتها على نظم التربية والتعليم في العالم.
٣- دراسة القضايا والمشكلات الدولية في مجال (التربية والتعليم، والبيئة، وحقوق الإنسان والطفل والمرأة، والمواطنة، والحريات والحقوق السياسية والمدنية).
٤- دراسة تاريخ التربية والتفاهم والتعاون الدولي بين الأمم والشعوب وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية قديمًا وحديثًا.

ومن منظور البحث التخصصي فهناك من يصنف مجالات البحث في التربية الدولية إلى الأبعاد والقضايا البحثية الآتية(ضحاوي وخاطر، ٢٠١٤، ١٦- ١٧؛ خليل، ٢٠١٣، ١٥-١٩؛ لاشين وعبد الجواد، ٢٠١٢، ٤٢):

١- **التربية من أجل التفاهم والتعاون الدولي:** ويتضمن مجالات فرعية كالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، والمعايير العالمية لجودة التعليم والبحث العلمي، والتفاهم الدولي حول القضايا والمشكلات العالمية في مجالات البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، وعليه تقوم التربية والتعليم من خلال عناصرها ومؤسساتها بغرس المسئولية والإحساسهذه القيم والقضايا في وجدان الطلاب.
٢- **التربية من أجل الأمن والسلام الدولي:** ويتضمن مفاهيم وقضايا نزع السلاح، والتربية السلمية في بيئة خالية من العنف، ونبذ التطرف والصراع، وفض النزاعات، والحرب الباردة، والعلاقات الدولية العسكرية، وغرس قيم العفو والتسامح، ونبذ العنف والتنمر والتطرف والإرهاب، كما يشمل هذا المجال الدراسات الهادفة لإثارة الوعي بالأمن البشري، وتغيير توجهات قبول خيارت الحرب والقوة في فض النزاعات وتغليب جانب

الحوار والتفاوض السلمي، وذلك من خلال آليات وممارسات وأنشطة تربوية متضمنة بالمناهج والكتب الدراسية والبيئة التعليمية.

٣- **التربية من أجل التنمية المستدامة:** ويتضمن البحوث والدراسات التي تسعى من خلالها التربية لتوطيد العلاقات الاقتصادية الصناعية والتجارية بين الدول النامية والمتقدمة، وإقامة نظام عالمي وسوق عالمية مشتركة تنعش عمليات التنمية في جميع الدول، وتخفف من حدة الفقر والجوع والكوارث في الدول الفقيرة في ظل إستراتيجيات تنموية هادفة.

٤- **التربية من أجل المواطنة العالمية:** من خلال تعميق قيم الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة، والتعريف بالحقوق والواجبات تجاه المجتمع المحلي والدولي، وإعداد مواطنين عالميين دوليين صالحين يشاركون في معالجة المشكلات والقضايا الدولة والإسهام في حلها بوصفهم أعضاء في المجتمع الدولي والعالمي.

٥- **التربية من أجل البيئة:** ويشمل البحوث والدراسات التربوية التي تعمل على تعميق وإثارة الوعي البيئي للحفاظ على البيئة وثرواتها الطبيعية وموارها للأجيال القادمة باعتبارها إرثًا مشتركًا بين جميع البشر، ومواجهة مشكلات التلوث والتصحر بأنواعها ومنع أضرارها والوقاية منها على المستوى العالمي والدولي، وتدريب الطلاب على التكيف مع البيئة المحلية والعالمية والحفاظ عليها، وغرس سلوكيات واتجاهات إيجابية في نفوس الطلاب لحماية البيئة ومصادرها الطبيعية.

٦- **التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية:** عن طريق التوعية بحقوق الإنسان والطفل والمرأة، واحترامها وصون الحريات بصورة شاملة كما نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية والمنظمات والهيئات الدولية والعالمية لحقوق الإنسان.

٧- **التربية من أجل التعددية الثقافية:** من خلال غرس قيم قبول الآخر والتسامح والتعايش السلمي، وتقبل الثقافات المتباينة للدول مع الحفاظ على الهوية والقومية الثقافية واحترام الثقافات الأخرى للشعوب وعاداتها وتقاليدها من أجل العيش في سلام ووئام لجميع البشر مع الحفاظ على التراث الثقافي القومي.

وتمثل القضايا السابقة مجالات وموضوعات بحثية مهمة للتربية الدولية وبحوثها ودراساته، ولتحقيق الأهداف السابقة وتغطية المجالات والقضايا البحثية المرتبطة بغايات وأهداف التربية الدولية، ظهرت عدة صيغ التربية الدولية كمجالات متخصصة في التربية الدولية، وقد اتفقت الأدبيات التربوية على وجود صيغ متنوعة للبحث في التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، تتمثل في: (المدارس والجامعات المنتسبة لليونسكو، وكراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات، وأندية ومراكز ورابط اليونسكو، المدارس والجامعات والمناهج الدولية)، وترعى هذه الصيغة للتربية الدولية في التعليم قبل الجامعي والجامعي منظمات دولية حكومية وغير حكومية، أهمها: منظمة اليونسكو، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبعض المنظمات والشركات متعددة الجنسيات عابرة للحدود القومية. وتمثل هذه

الصيغ للتربية الدولية وجهود المنظمات والهيئات الدولية الداعمة لها مجالات وقضايا بحثية رئيسة ضمن بحوث ودراسات التربية الدولية.

فتهدف العديد من هذه المنظمات من خلال جهودها التربوية إلى الإسهام في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والحد من عدم المساواة في التعليم من خلال توسيع فرص الوصول للجميع وتحسين الجودة الشاملة للتعليم من أجل تحسين كل من الأفراد والمجتمع، غالبًا ما تجري هذه المنظمات أبحاثًا مقارنة(الدراسات الدولية) وتنتج بيانات واقعية له درجة الدقة من خلال استخدام الأساليب الكمية، يتم نشرها على المواقع الرسمية لهذه الجهات، مما يجعل البيانات متاحة بسهولة للمقارنات بين دولتين أو أكثر(Marshall, 2019, 18- 19) ، وفي الوطن العربي ترعى منظمتا الإيسيسكو والإلسكو مجالات وصيغ التربية الدولية وبحوثها وأنشطتها وأهدافها بما لا يتعارض مع قضايا القومية الثقافية من (لغة، ودين ووطن، وعادات وتقاليد، وتراث ثقافي)، فالتربية الدولية تمثل الجهود المبذولة من قبل الجهات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أجل تحسين التفاهم الدولي واحترام الثقافات والعادات والتقاليد الخاصة بكل شعوب الأرض من خلال الأنشطة التعليمية والبحثية.

ثالثًا– العلاقة بين التربية والمقارنة والتربية الدولية وبحوثهما:

كثيرًا ما يستخدم مصطلح التربية المقارنة بالتبادل مع التربية الدولية؛ فهذان المجالان متداخلان، كما يمكن القول أنهما مجالان متميزان للدراسة والبحث، وقد يطلق عليهم البعض المجالين "التوأم"؛ نظرًا لأهدافهما ومساعيهما وموضوعاتهما التي تتناول مجالات بحثية متعددة التخصصات ومتداخلة مع علوم أخرى كعلم الاجتماع أو علم النفس أو التاريخ أو العلوم السياسية ومستعيرة ومفاهيم وأدوات تحليلية ومنهجية لعرض وفهم ماهية التعليم ونظمه ووسائله وكيف يعمل، ومحاولة توضيح طبيعة العمليات التعليمية والاتجاهات والتطورات من خلال الجمع بين وجهات النظر النظرية في سياقات مختلفة وظروف وقوى وعوامل ثقافية مختلفة شكلت النظم التعليمية وظواهرها التربوية (Bartram, 2020, 87; Marshall, 2019, 3)

وحول طبعية العلاقة بين التربية المقارنة والدولية، تشير إحدى الدراسات أنه في خطاب رئاسي لجمعية التربية المقارنة والدولية تم الإشارة إلى أن "التربية المقارنة والدولية: توائم أخويًا أم متماثلة"، وأن ظهور التربية المقارنة سابق، ثم تم تعزيزها بمجال التربية الدولية، فالتربية المقارنة توجه نحو المعرفة من خلال بحوث أساسية نظرية، والتربية الدولية توجه نحو الحل من خلال البحوث التطبيقية؛ حيث تهتم التربية المقارنة بالتوصل إلى مبادئ وتعميمات من خلال الدراسة التحليلية المقارنة التفسيرية، بينما التربية الدولية تبحث ما بين أفضل الممارسات والتطبيقات الدولية لاختيار الحل الأمثل والأنسب للمشكلات التعليمية، والذي يتواءم مع السياق الثقافي المحلي.(نصر، ٢٠١٣، ٢١٢– ٢١٣)، فالتربية الدولية دراسة عبر تخصصية للمشكلات الدولية وبين الثقافية في التربية، وهذا يتداخل إلى حد كبير مع مجال

الدراسة المقارنة العالمية، فبينهما نقاط التقاء واتفاق وتداخل وقواسم مشتركة من حيث الأهداف والموضوعات والمحتوى والمجالات.

ويظهر هذا التداخل من خلال تعريفات المجالين؛ فكلاهما له طبيعة الدولية من حيث الهدف والاتجاهات العالمية في البحث عن التغييرات في مفهوم المعرفة والتربية والسياسة التعليمية، كما يعتمد كل منها على علوم ومجالات وميادين أخرى في معالجة مشكلاته وقضاياه، وهذا يعكس مجال وبيئة المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتغير الذي تطورت فيه التربية المقارنة، ويمكن أن يُعزى هذا التداخل أيضًا إلى طبيعتها كمجال متعدد التخصصات. (Sell, 2014, 22)، ولعل هذا ما أوضحه برايدي من أن التربية المقارنة علم تتداخل فيها مجالات وعلوم وميادين مختلفة كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والجغرافيا والتاريخ وغيرها من العلوم التي تفسر القوى والعوامل الثقافية المشكلة للنظم التعليمية وظواهرها التربوية في مجتمعاتها. وقد أوضح حجي أن جوليان من خلال مقاله عام ١٨١٧م المعنون"خطة ورؤية أولية للعمل في التربية المقارنة" وضع الخطوة العلمية الأولى للدراسة والبحث في التربية المقارنة في إطارها الدولي، وأكد على ضرورة الاهتمام بالدراسة التحليلية للتربية ونظم التعليم الدولية والعالمية بغية تطوير النظم القومية. (حجي، ١٩٩٨، ١٨)

واعترافًا بأهمية المجالين، وتأكيدًا على الجوانب والقواسم المشتركة التي تجمع بينهم؛ فقد تمت الدعوة إلى فكرة الاندماج أو الاتحاد بين مجالي التربية المقارنة والدولية، وتم تغيير مسمى جمعية التربية المقارنة التي تم تشكيلها في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦م إلى مسمى جمعية التربية المقارنة والدولية عام ١٩٦٩م، وسرعانما تبعتها جميعيات وكيانات أخرى في أوروبا وغيرها (Marshall, 2019, 8). وثم ظهر هذا الدمج بين المصطلحين بصورة توافقية وبمعنى مساوٍ من خلال مسميات الجمعيات والروابط العلمية العالمية والمحلية في مجال التخصص بالإضافة للجمعية الأمريكية للتربية المقارنة والدولية The American Comparative and International Education Society (CIES)، وجدت الجمعية البريطانية التربية المقارنة والدولية the British Association for International and Comparative Education (BAICE). وأيضًا الجمعية الكندية للتربية المقارنة والدولية Comparative and International Education Canada (خليل، ٢٠١٣، ٥٧– ٥٨؛ ضحاوي وخاطر، ٢٠١٤، ٨).

وكذلك تم تسمية المجلة العلمية المتخصصة للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (ESCEEA) بمسمى "مجلة التربية المقارنة والدولية" (CIE). وكذلك تحمل المجلة المنشورة حديثًا من قبل المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة the World Council of Comparative Education Societies (WCCES) مسمى التربية المقارنة والدولية "Comparative and International Education".(WCCES, 2022A) . وذلك باعتباره مصطلحًا شاملًا يستخدم لوصف مجال واسع يضم التربية المقارنة والدولية. ومن خلال البحث والاطلاع عبر المواقع الرسمية لبعض الجامعات الأجنبية تبين توجه كليات التربية بتلك الجامعات

لإطلاق مصطلح التربية المقارنة والدولية كمسمى وعنوان للقسم العلمي المختص بالبحث والدراسة في تلك المجالات، حيث توجهت لذلك معظم كليات التربية بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها كلية التربية بولاية بنسلفانيا وغيرها من الولايات، وجامعة كولومبيا، ومعهد التربية بجامعة لندن وغيرها، فأصبح الدمج بين التربية المقارنة والدولية هو السائد في مسميات الجمعيات والمجالس والأقسام العلمية في هذا التخصص.

وقد ميز علماء رواد التخصص بين علم التربية المقارنة ومجال البحث في التربية الدولية بأن التربية المقارنة علم قائم بذاته بمنهجياته ونظرياتها وأدواته ومؤلفاته وراده، في حين أن التربية الدولية مجال بحثي تخصصي أكاديمي يلتقي مع التربية المقارنة في قواسم مشتركة كالموضوعات والهدف، لاسيما الهدف الحضاري والإنساني والعالمي الكوكبي الذي يسعى لتحقيق التفاهم والتعاون والدولي والمواطنة والسلام العالمي والتقارب بين الشعوب وثقافاتها ونظمها الاجتماعية من خلال الدراسات العالمية والتي تقوم بها جهات وهيئات ومنظمات دولية...إلخ. (عبود، وآخرون، ٢٠٠٥، ٨٩)، كما يرى آخرون أن التربية المقارنة والدولية يلتقيان من حيث مجال البحث، وأن التربية المقارنة ومجالها يمكن أن يتنوع ويتسع ليشمل عينات ودراسات مجالية قطرية وإقليمية عبر تاريخية وعبر ثقافية وكذلك عينات عالمية ودولية قد تصل إلى مجال قاري لدراسة نظم التعليم في قارة يوجد بين دولها شبه اتفاق في القوى والعوامل الثقافية. (أحمد وزيدان، ٢٠٠٣، ٨٠)، ومن ثم اعتبر رواد التربية المقارنة في مصر أن التربية الدولية أو العالمية فرعًا ومجالًا من مجالات التربية المقارنة وميدان من ميادين البحث فيها. (خليل، ٢٠١٣، ٦٦)

ومن ثم فبين التربية الدولية والتربية المقارنة علاقة تكامل، وأنهما مجالان تخصصيان متدخلان متكاملان. فالتربية الدولية مكملة للتربية المقارنة وامتداد لها. وعلى الرغم من ذلك فالتربية الدولية تتميز بتعميق وإضفاء البعد الدولي والعالمي على التربية والتعليم ومؤسساته وبرامجه وأهدافه وعناصره ومحتواها بصورة أكبر من التربية المقارنة، وتتميز التربية المقارنة عن التربية الدولية من حيث المنهجية. فالمهتمون بالتربية المقارنة يضعون المقارنة في بؤرة اهتمامهم، أما المهتمون بالتربية الدولية وبحوثها فينصب اهتمامهم حول البعد الدولي وعلى وجه الخصوص المشاركة العملية في عملية التطوير التربوي، والذي غالبا ما يركز على الدول النامية، كما أنهم يهتمون بتطوير التعليم وتعزيز التعاون الدولي.(عبد الغني، ٢٠٠٦، ٢، ٧)

وفي ضوء ما ذكر من تعريفات وأهداف للتربية الدولية كمجال تخصصي أكاديمي وبحثي يتضح الفرق بينها وبين التربية المقارنة التي تمثل علمًا مستقلًا له طبيعته ونظرياتها ومداخله ومقارباته المنهجية وأساليبه وأدواته في دارسة النظم التعليمية بدول العام المختلفة دراسة مقارنة لأهداف نفعية تطبيقية إصلاحية وأكاديمية نظرية وعملية وعلمية وحضارية وثقافية وسياسية، وتعد التربية الدولية وليدة التربية المقارنة وأحد مجالات دراستها والبحث فيه فهي تمثل دراسة مجالية قطرية أو عالمية للنظم التعليمية أو بعض عناصرها وقضاياها ومشكلاتها دراسة مقارنة في دول العالم أو بعض منها. كما تشترك التربية الدولية في أهدافها العلمية

والأكاديمية والتعليمية والثقافية والحضارية والسياسية والبيئية مع أهداف التربية المقارنة، ولا سيما الهدف الحضاري والكوكبي العالي المرتبط بتعميق التفاهم والتعاون الدولي المتبادل بين الشعوب والتعرف على النظم الاجتماعية والثقافات لتلك الشعوب وبعضها البعض.

وخلاصة القول، أن العلاقة بين التربية المقارنة والتربية الدولية علاقة تكاملية، فالتربية المقارنة أصل والتربية الدولية فرع ومجال من مجالات البحث فيها، وبينهما أوجه اتفاق والتقاء في جوانب كثيرة، ويتبنى البحث ويدعم وجهة النظر القائلة بالتكاملية بين المجالين، وإن تم الفصل بينهما في هذا البحث فلغرض الدراسة والتأصيل النظري، وبيان المجالات والقضايا والميادين البحثية لكل منهما.

القسم الرابع

واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر: "دراسة تحليلية"

يتناول هذا القسم من البحث واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر، من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والبحوث المنجزة في المجال وتحليل الخرائط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، ومراجعة وتحليل أدبيات وبحوث التخصص المنشورة بمجلة التربية المقارنة والدولية(CIE) الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م)، والبحوث والدراسات وأوراق العمل المنشورة بالمؤتمرات العلمية السنوية للجمعية خلال الفترة من من (٢٠١٥م- ٢٠٢٠م أخر المؤتمرات)، وبحوث ودراسات خمس عشرة مجلة بكليات التربية المصرية خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م)، عبر أسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات باستخدام وحدات تحليل(المجال، والموضوع)؛ وذلك إجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا- واقع توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية بالبحوث والدراسات وبعض الخرائط البحثية:

يتناول هذا المحور بالرصد والمراجعة والتحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية ببعض البحوث والدراسات السابقة في المجال، والخرائط (الخطط) البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية، ويقصد بالتوجهات البحثية للتربية المقارنة والدولية تلك المجالات والموضوعات التي تركز عليها البحوث والدراسات والرسائل العلمية في هذا التخصص، والتي يتم التوصل إليها من خلال مراجعة وتحليل ما تم تقديمه من بحوث ودراسات في ميدان التربية المقارنة والدولية.

فتظهر مراجعة بعض الدراسات والبحوث المنجزة في مجال التربية المقارنة والدولية توجهات لمجالات بحثية متعددة؛ حيث توصلت دراسة محمد (٢٠١٢) إلى أحد عشر مجالًا للدراسات التربوية المقارنة، تتمثل في: نظم التعليم، والإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم، والتعليم الدولي، والمناهج الدراسية، والابتكارات التربوية، والفكر المقارن ومنهجياته، والاعتماد وضمان جودة التعليم، وتعليم المعلمين، ونظريات التعليم وتطبيقاتها، وتطور الفكر التربوي.

كما توصلت دراسة عبد العال (٢٠١٦) من خلال تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية – وكان وقتها تخصص التربية المقارنة تابع لقسم أصول التربية طبقًا للتقسيم الثلاثي للأقسام العلمية بكلية التربية جامعة بني سويف– إلى بعض التوجهات الرئيسية لمجالات بحوث التربية المقارنة وأهمها: تطوير نظم التعليم، ومقارنة أنظمة التعليم بين مصر وبعض الدول المتقدمة، والصيغ الجديدة للمدارس والجامعات، والتنمية المهنية للعاملين بالتعليم في ضوء خبرات بعض الدول، ودراسة القضايا التربوية المعاصرة في ضوء الخبرات الدولية، ومعايير ونظم الجودة التعليمية في عدد من الدول المتقدمة، والتعليم المستمر وتعليم الكبار في ضوء خبرات والتجارب الدولية، وصيغ التربية الدولية كمجال بحثي ضمن توجهات بحوث التربية المقارنة. وقد عرضت بعض الدراسات لمجالات البحث في السياسات التعليمية المقارنة، وتعليم الكبار، واقتصاديات التعليم، والإدارة التربوية المقارنة، وضمتها إلى مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية كتوجهات وأولويات بحثية ضمن خطط وسياسات التنمية المستدامة كرؤية مصر ٢٠٣٠.(الطاهر وقطيط، ٢٠١٨؛ حرب، ٢٠١٨).

وفي إطار التطور المستمر لمجالات البحث التربوي المقارن والدولي، تم تقديم مجال الدراسات المقارنة فى المناهج الدراسية كأحد مجالات البحوث البينية بين تخصصي التربية المقارنة والمناهج "مقارنة المناهج"، وتشمل دراسات مقارنة لكل ما يتعلق بالمناهج الدراسية ومكوناتها على مستوى الدول؛ للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتعرف الإيجابيات ونواحى القصور في المناهج القومية الوطنية شكلًا ومحتوى؛ بما يفيد في عملية تخطيط وتطوير المناهج الدراسية؛ استنادًا إلى تلك المقاربات المنهجية والتحليل المقارن؛ حيث قدمت دراستا(النحاس، ٢٠١٦)، و(الخيال، وعبد الرحيم، ٢٠١٩) إطارًا مقترحًا قد يعين الباحثين فى ميدان المناهج والتربية المقارنة على إجراء دراسات مقارنة فى باستخدام المنظورات والأدوات المنهجية الحديثة للتربية المقارنة بمطلع القرن الحادى والعشرين.

كما قدمت دراسة عبد الرحيم (٢٠٢٠) مجال تحليل التغيير التربوي المقارن كأحد المجالات والتوجهات الحديثة للبحث في التربية المقارنة، وعرضت لبعض الأطر المنهجية للبحث والممارسة في مجال تحليل التغيير التربوي بالنظم التعليمة في الدول المختلفة في ضوء تطوره والقوى والعوامل المسببة له والمؤيدة والمعارضة لاستمراريته.

وقد توصلت دراسة السيد (٢٠٢٠، ١٠– ١٢) إلى بعض التوجهات المعاصرة للبحث التربوي– ومن بينها بحوث التربية المقارنة والدولية– وتتمثل أهم هذه التوجهات في: التوجه نحو تصميم الخرائط البحثية، والشراكات التعليمية البحثية، والدراسات البينية، والكراسي البحثية، وحاضنات الأعمال البحثية، وتدويل التعليم والبحث العلمي، والتميز البحثي والاحتراف الأكاديمي والميزة التنافسية، والتوجهات والمجالات البحثية المعاصرة بالمجلات العربية والأجنبية ذات معامل التأثير المرتفع والتي ركزت معظم أولوياتها البحثية على: قضايا التعلم والتعليم، والسياق الاجتماعي للتربية، وميدان تكوين المعلم وتنمية المهارات، والقضايا الفلسفية والقيمية بالنظم التعليمية، وتطوير البحث العلمي، والسياسات التربوية، والصيغ الحديثة في التعليم الجامعي،

ومداخل وأساليب ومنهجيات البحث التربوي في جميع التخصصات ومنها المداخل والمقاربات المنهجية الحديثة في بحوث التربية المقارنة والدولية، مثل: مناهج وأساليب الدراسات المستقبلية، والمناهج النقدية، والمنهج المختلط متعدد الأدوات، وبحوث الفعل، وغيرها.

وفي سياق التوجه البحثي نحو مجال تجديد المنهجية في البحوث التربوية المقارنة والدولية؛ عقدت الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ندوتها المعنونة" المنهجية في الدراسات التربوية المقارنة" في الأول من أكتوبر ٢٠١٦م، وعُرِضت خلال الندوة ثلاث جلسات بحثية نقاشية حول هذا الموضوع الذي يمثل مجالًا وأولوية بحثية ضمن مجالات البحث في التربية المقارنة والدولية، وقُدِّمت خلال هذه الجلسات ثلاثة أوراق بحثية لثلاثة من أعمدة التخصص تضمنت مجالات وأولويات بحثية في المنهجية العلمية للتربية المقارنة والدولية. (الجمعية المصرية للتربية المقارنة والدولية، ٢٠١٦):

فقد عرضت الورقة البحثية الأولى موضوع "تجديد المعالجة المنهجية في البحوث التربوية المقارنة"، وأبرزت مجالات وقضايا بحثية جديدة في هذا المجال، وأهمها: المداخل المنهجية المعاصرة (منهجيات الألفية الثالثة)، وتوظيف مداخل وأساليب الدراسات المستقبلية في بحوث التربية المقارنة والدولية، والنحت المنهجي "المنهج المختلط" في بحوث التربية المقارنة والدولية لابتكار واستحداث منهجية مركبة مدمجة لها قيمية استشرافية تنبؤية بالجمع بين أكثر من منهج وأسلوب لمعالجة الظاهرة التربوية المقارنة. (أحمد، ٢٠١٦، ١١- ١٧)

وقد أولت الورقة البحثية الثانية عناية خاصة بالمداخل والمناهج والأساليب البحثية المتبعة في بحوث التربية المقارنة ضمن الأساليب المنهجية السائدة بالبحوث التربوية، والتي تمثل مجالات أولويات وتوجهات بحثية، ومن أهمها: قضية التطبيق المعياري للأساليب والمقاربات والمداخل المنهجية المقارنة في بحوث التربية المقارنة والدولية، ومعايير اختيار دول المقارنة، وصعوبات الدراسة والبحث في التربية المقارنة والدولية ونظم التعليم والقوى والعوامل المؤثرة، وقضية التحليل المقارن وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة ونظمها التعليمية، وتطبيق التصورات والرؤى والسياسات والحلول المقترحة والحكم على نجاحها في معالجة المشكلات والظواهر التربوية، وتوظيف أساليب ومداخل ومنهجيات الدراسات المستقبلية في بحوث التربية المقارنة والدولية. (ضحاوي، وخاطر، ٢٠١٦، ٦١- ٦٤)

في حين عرضت الورقة البحثية الثالثة "النماذج والنظريات والمنهجيات فى علوم ومجالات التربية المقارنة"، وقدمت أحد أهم المجالات البحثية للتربية المقارنة والدولية " نماذج ونظريات ومناهج التربية المقارنة في معالجة الظواهر التربوية"، وتمثلت في: نظريات وتيارات ونماذج ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار والعولمة، والمنهجيات وعلم المنهج في التربية المقارنة، والنموذج الإرشادي للبحث المقارن والدولي (باراديم) هو إطار فلسفي تنظيري يُستخرج من نظريات ومنظورات التخصص العلمي. (حجي، ٢٠١٦، ١١- ١٤)

وفي سياق تحليل واقع توجهات مجالات البحث في التربية الدولية وقضايا بحوثها، طرحت دراسة نصر (٢٠١٣، ٢٢٨– ٢٣٣) بعض مجالات البحث في التربية الدولية المعاصرة، وتمثلت في: تدويل التعليم، والحراك الدولي (للمؤسسات– للبرامج– للطلاب– للحرم الجامعية)، وتوأمة المؤسسات التعليمية، والمدارس الدولية والمنتسبة ومنظمة البكالوريا الدولية، وأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها، والتعاون الدولي بين المؤسسات والنظم التعليمية، والهجرة ونظم التعليم الافتراضي، والتهميش والاستبعاد واستعادة واسترداد العقول، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة أمثال: أطفال الثقافة الثالثة Third Culture Kids، وتعليم اللغات بنظم التعليم الرسمي والأجنبي، والتدريب ومداخله من منظور عالمي، والتعليم التقني والمهني والتنمية المستدامة، وتنويع برامج ومؤسسات التعليم العالي والتنمية وسوق العمل العالمية، ومبادرات التعليم ثنائية ومتعددة الأطراف(توأمة الجامعات– وكراسي اليونسكو)، والمعونات الدولية وجهود إصلاح التعليم، والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية في التعليم، والبعثات وبرامج تبادل الطلاب ومردودها، والتعليم والشراكة والترابط المجتمعي المحلى والقومي والعالمي، والتميز في التربية والتعليم، والاستثمار في إدارة المواهب، وبنية الجامعات والتعليم عبر القومي، والبنى والتنظيمات التعليمية والجامعية المستحدثة.

كما توصلت دراسة سالم (٢٠٢٢، ١٨٨– ١٩٥) بعد مراجعة العديد من الأدبيات والدراسات والكتابات في مجال التربية المقارنة والدولية إلى (٢٠) مجالًا رئيسًا لتوجهات بحوث التربية المقارنة وضمنها مجال التربية الدولية، يوضحها الجدول التالي:

جدول (١)

مجالات البحث في التربية المقارنة والدولية

م	المجال	م	المجال
١	التربية المقارنة كعلم	١١	التعليم من بُعد
٢	الفلسفات والنظريات التربوية	١٢	المناهج المقارنة (مقارنة المناهج)
٣	تاريخ التربية المقارن	١٣	الإدارة التربوية المقارنة
٤	السياسة التعليمية المقارنة	١٤	تعليم الكبار المقارن
٥	اقتصاديات التعليم المقارن	١٥	التعليم والتنمية والتقدم
٦	الحضانة	١٦	التصنيفات والاختبارات الدولية
٧	التعليم قبل الجامعي	١٧	البحث العلمي
٨	مرحلة ما بعد التعليم الثانوي غير الجامعي	١٨	المنظمات الدولية والتعاون التربوي الدولي
٩	التعليم العالى والجامعي	١٩	النظام التعليمي (مكوناته ، قضايا وتحديات)
١٠	التنمية والتطوير المهني	٢٠	التعليم غير الرسمي

وفي ضوء ما سبق، وما عرضه الإطار النظري للبحث، وما قدمته الدراسات والبحوث السابقة من مجالات وميادين للبحث في التربية المقارنة والدولية، يتضح تعدد وتنوع واختلاف تصنيفات توجهات ومجالات البحث في التربية المقارنة والدولية.

ودعمًا لعملية تحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية من أجل تحديدها بدقة، قام الباحث باستقراء وتحليل تلك التوجهات والمجالات بالخرائط والخطط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية المصرية، التي استطاع الحصول عليها من إدارة تلك الأقسام أو بعض الزملاء أو من خلال المواقع الرسمية لتلك الأقسام على شبكة الإنترنت.

حيث تضمنت الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة المنيا ٢٠٢١م، بعض مجالات وقضايا التربية المقارنة والإدارة التعليمية المقارنة، تتمثل في: التعليم الثانوي من منظور مقارن، إدارة التعليم عن بعد منظور مقارن، ونظم تربية الموهوبين بالدول المتقدمة، تربية المواطنة الرقمية من منظور دولي، نظم ومعايير اختيار القيادات وتنميتهم مهنيًا بالدول المتقدمة، إدارة رأس المال الفكري من منظور مقارن، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بالتعليم، نماذج وتجارب دولية رائدة في تمويل التعليم الجامعي، وتعليم الطوارئ، وتعليم ريادة الأعمال، واقتصاديات التعليم ونماذج ربط الجامعة بسوق العمل. (قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة المنيا، ٢٠٢١)، ويلاحظ أن هذه الخريطة تمثلت في مجرد قائمة من الموضوعات تعالج بعض مجالات التربية المقارنة دون وضع معايير للترتيب في ضوء احتياجات القسم والتخصص ومتطلبات ومتغيرات القرن الحادي والعشرين وخاصة التحديات التنموية والرؤى والإستراتيجيات الوطنية، كما أنها لم تفرد بشكل خاص محورًا لمجال التربية الدولية، ولم يتحديد الأفق الزمني لتلك القائمة أو متطلبات تفعيلها وتنفيذها وإعلانها للباحثين بالقسم للاسترشاد بها عند اختيار موضوعات البحوث والرسائل العلمية.

وقد عرضت الخريطة البحثية المستقبلية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية (٢٠٢٢م-٢٠٢٧م) بكلية التربية جامعة أسيوط أحد عشر مجالًا لبحوث التربية المقارنة والإدارة التعليمية تتمثل في: أولويات التنمية المستدامة في التعليم، العولمة وتداعياتها، إدارة المؤسسات التربوية، الإشراف التربوي، إدارة الموارد والمواهب البشرية، الجودة والاعتماد، التطوير المهني، الفكر الإداري المعاصر، السلوك التنظيمي، سياسات التعليم، التخطيط التربوي.(قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة أسيوط، ٢٠٢٢)، وبالرغم من غلبة طبيعة الإدارة التعليمية على هذه المجالات البحثية، إلا أن بعض هذه المجالات قد ضم اتجاهات وقضايا ومشكلات بحثية في مجال التربية المقارنة والدولية ذكرتها الخريطة، وأهمها: دراسات مقارنة لآليات النظم التعليمية الأجنبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والتوجهات والخبرات العالمية الرائدة في رقمنة التعليم والبحث العلمي لتحقيق أولويات التنمية المستدامة، وتدويل التعليم والبحث العلمي في ضوء الثورات الصناعية وأولويات التنمية المستدامة، والخبرات والتجارب الدولية الرائدة في تطبيقات النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي في التعليم والإدارة التربوية والبحث العلمي، ونماذج عالية في الاعتماد والجودة.

كما تضمنت الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة سوهاج ٢٠١٩م المعلنة على الموقع الرسمي للكلية، بعض مجالات التربية المقارنة والدولية تمثلت في:

نظم التعليم في مصر ودول العالم المختلفة، ونظم إعداد المعلم وتدريبه في مصر ودول العالم المختلفة، والتنمية المهنية المستدامة للقيادات التربوية في مصر ودول العالم المختلفة، والتنمية المهنية الإلكترونية للقيادات التربوية في مصر ودول العالم، الصيغ الحديثة للتعليم (التعلم عن بعد– التربية الدولية– كليات المجتمع – مدارس التعليم المجتمعي) فى مصر وبعض الدول المتقدمة، والتجارب الرائدة في مجال التعليم لدى بعض الدول المتقدمة كدراسة حالة، والإدارة التعليمية والمدرسية في مصر ودول العالم، وتطوير التعليم الفني في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، ونظم تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر والدول المتقدمة، ونظم تربية الموهوبين في مصر ودول العالم، ونظم التقويم في مصر وبعض الدول، والبحوث العلمية في مصر على ضوء بعض الخبرات الدولية، وتطوير المناهج التعليمية وأساليب تدريسها في مصر ودول العالم المختلفة.(كلية التربية جامعة سوهاج، ٢٠١٩). وقد اشتملت الخريطة موضوعات ومجالات حديثة ومعاصرة للبحث في التخصص، وجاءت الخريطة في قائمة موضوعات ومجالات دون تصنيفها، أو تحديد الأفق الزمني للتنفيذ وآلياته.

كما عرضت الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بقنا جامعة جنوب الوادي (٢٠١٩م– ٢٠٢٢) لبعض مجالات البحث في التربية المقارنة والدولية في صورة عناوين لرسائل علمية لباحثي الماجستير والدكتوراه ، وتمثلت تلك المجالات والموضوعات في: تطوير إدارات التربية الخاصة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة للتعليم البحري في مصر واليابان، إدارة الأزمات الجامعية – دراسة مقارنة مع بعض الدول المتقدمة، دراسة مقارنه للتعليم الجامعي الخاص ببعض الدول الأجنبية، تطوير عملية الاشراف العلمي في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، مفاهيم التربية العالمية وقضاياها في مناهج التعليم في مصر وبعض الدول المتقدمة، التجارب العالمية في مجال إعداد معلم التربية الدولية، علاقة التربية بالأمن القومي في مصر وبعض الدول المتقدمة. (قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بقنا، ٢٠١٩)، ويلاحظ أن هذه الموضوعات في معظمها تقع تحت مجال النظم التعليم المقارنة، باستثناء الموضوعات الثلاث الأخيرة فهي ممثلة لبعض جوانب التربية الدولية، وقد أشارت الخريطة إلى المدى الزمني لتنفيذ تلك الموضوعات، وذكرت تنويهات نحو ضرورة الاسترشاد بتلك الموضوعات عند إجراء الرسائل العلمية لباحثي الماجستير والدكتوراه بالقسم.

كما عرضت الخطة البحثية الخمسية (٢٠٢٢– ٢٠٢٦) لقسم التربية المقارنة بكلية التربية جامعة الفيوم بعض المجالات البحثية المستقبلية للتربية المقارنة والدولية تتمثل في: **المجال الأول؛ نظم تعليم ما قبل الجامعة في المجتمعات المعاصرة**، ويضم تعليم ما قبل المدرسة، التعليم الأساسي"الابتدائي والإعدادي"، التعليم الثانوي العام والفني والمهني بأنواعه المختلفة، التعليم الخاص والدولي، والتعليم الديني والأزهري، والتعليم متعدد الثقافات، بعض الصيغ الحديثة في التعليم "تعليم

ذوي الاحتياجات الخاصة، المدارس الدولية، مدارس المستقبل والمدرسة الذكية، المدارس الخضراء"، **المجال الثاني: نظم التعليم الجامعي؛** ويضم التعليم الجامعي الحكومي والخاص والبنى التنظيمية والإدارية، سياسات وتشريعات ونظم القبول، الحوكمة والتحديات والإصلاحات التربوية في التعليم الجامعي، التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني، تقويم الأداء بالتعليم الجامعين تدويل مناهج وبرامج التعليم الجامعي، توأمة الجامعات، بعض الصيغ الحديثة للجامعات كالجامعات الخضراء والمعززة للصحة وجامعات النخبة وجامعات ومراكز الجيل الرابع العابرة للحدود، **المجال الثالث: نظم التعليم عن بعد؛** ويضم منصات التعلم الرقمية، والتعليم الافتراضي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، التحول الرقمي والثقافية ومحو الأمية الرقمية، والمنظومة التعليمية الرقمية، **المجال الرابع: التربية الدولية؛** ويضم صيغ التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، واللغة كعامل مؤثر في تدويل التعليم، **المجال الخامس: نظم إعداد المعلم وتدريبه؛** ويضم فلسفة الإعداد والتدريب، وبرامج الإعداد، وسياسات القبول، والتحديات والتجديدات التربوية في إعداد وتدريب المعلم، إعداد المعلم الجامعي، **المجال السادس: تعليم الكبار والتربية المستمرة؛** ويضم مجالات تعليم الكبار والتربية المدنية بالدول المتقدمة، التعليم الريادي وريادة الأعمال، التعليم من أجل التنمية وتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد العالمي للتعليم المستمر، **المجال السابع: التشريعات والسياسات التعليمية المقارنة؛** ويضم السياسات والتشريعات التربوية المعاصر للإصلاحات والتجديدات التربوية، والمواطنة العالمية والتعليم. (قسم التربية المقارنة بكلية التربية جامعة الفيوم، ٢٠٢٢)، ويلاحظ على هذه الخريطة شمولية موضوعاتها بدرجة كبيرة لأولويات وقضايا بحثية في التخصص مصنفة في مجالات بحثية عصرية، ولها أفق زمني للتنفيذ ضمن الخطة البحثية للكلية؛ إلا أنها افتقدت لمعايير الترتيب، وآليات الإعلان والتنفيذ.

كما بينت الخطة البحثية الخمسية لقسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكلية التربية للبنين جامعة الأزهر بالقاهرة (٢٠١٧م- ٢٠٢٢م) بالمجال الثالث ما ينبغي أن يتضمنه مجال الدراسات المقارنة من بحوث دراسات مقارنة لنظام التعليم في مصر أو أحد مكوناته ومشكلاته وقضاياه بما يقابلها في الدول المتقدمة في ضوء القوى والعوامل المؤثرة؛ بهدف الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم المصري. وذلك دنما تحديد للموضوعات والقضايا البحثية لهذا المجال، كما ضمت الخطة بالمجال الثاني والرابع وصفًا عامًا لمجالات الإدارة التربوية والتخطيط مختزلًا في : رصد قضايا منظومة ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وتطوير النظم الإدارية بالمؤسسات التعليمية، الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها. كما جاء المجال الأول من الخطة ليضم دراسات إعداد المعلم وتنميته مهنيًا متضمنًا الموضوعات الآتية: تحديد مشكلات نظم إعداد وتأهيل المعلمين وتنميتهم مهنيًا، تطوير نظم إعداد وتأهيل المعلمين وتنميتهم مهنيًا، وتحسين جودة الحياة الوظيفية للمعلمين. (قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، ٢٠١٧)، ويلاحظ أن مجال الدراسات المقارنة ضمن تخصصات القسم تم ذكره بصورة مختصرة

دون عرض قضايا وأولويات بحثية تتفرع من مجالات رئيسية لبحوث التربية المقارنة، كما لم يتم ذكر أو تصنيف مجال التربية الدولية ضمن المجالات البحثية لتلك الخريطة.

وتضمنت الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة كفر الشيخ والمعلنة على الموقع الرسمي للكلية بعض مجالات التربية المقارنة والدولية، وهي: مقارنة نظام التعليم المصري بغيره من نظم التعليم الأجنبية والعربية والاسترشاد بها في عملية التطوير، وتدويل التعليم والتربية، والدراسات المقارنة في اقتصاديات التعليم، ودراسات مقارنة لنظم إعداد المعلم وتنميته بالدول الأجنبية والعربية، ونظم الإشراف التربوي في الدول المتقدمة، وتقويم السياسات التعليمية من منظور مقارن، وتقويم معايير اختيار القيادات التربوية والهياكل البنى التنظيمية والإدارية في ضوء المعايير العالمية، ونظم تربية الموهوبين وإدارة المواهب البشرية بالمؤسسات التعليمية في مصر والدول المتقدمة، وسياسات حوكمة وأقلمة التعليم العالي، وتعليم الظل والتعليم الموازي، والتعددية الثقافية في التعليم. (كلية التربية جامعة كفر الشيخ، ٢٠٢٢). وتمثلت الخريطة في قائمة موضوعات متسلسة دون تصنيفها إلى مجالات رئيسة وقضايا وموضوعات فرعية، ولم يتم الإشارة إلى معايير الترتيب لتلك القائمة أو الأفق الزمني الذي تستشرفه أو المدى الزمني للتنفيذ وآلياته.

كما عرضت الخريطة البحثية المقترحة(٢٠٢٢) لقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة بورسعيد مجموعة من القضايا البحثية العامة دون تصنيف، في صورة عناوين لموضوعات بحوث ورسائل علمية بالتخصص، القليل منها ضمن مجالات البحث في التربية المقارنة والدولية، وتمثلت في: دراسة التجارب الرائدة في مجال التعليم ببعض الدول المتقدمة والاستفادة منها في مصر، دراسة مقارنة لصيغ التعليم عن بعد بالمرحلة الجامعية في مصر وبعض الدول الأجنبية، دراسة مقارنة لمدارس التعليم المجتمعي في مصر وبعض الدول المتقدمة، ومتطلبات تطبيق التعليم الريادي بالمدارس الثانوية في ضوء خبرات أجنبية، والتنمية المهنية الإلكترونية للقيادات التربوية في مصر ودول العالم المختلفة. (قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية، ٢٠٢٢)

وبنظرة تحليلة إجمالية فاحصة لما سبق عرضه من خرائط وخطط بحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بمصر، وعلى الرغم من اشتمال بعضها لمجالات وقضايا بحثية عصرية في مجالات التخصص؛ إلا أنه يلاحظ قلة الاستناد إلى معايير وطرائق منهجية لتحديد وترتيب المجالات والأولويات البحثية ببعض الخرائط بشكل شمولي متكامل ومتوازن في ضوء أهميتها وجدارتها بالبحث والدراسة، وغلبة مجالات وموضوعات الإدارة التربوية على مجالات وبحوث التربية المقارنة، مع قلة تمثيل مجالات التربية الدولية وقضاياها المعاصرة، كما لم تحدد أو تشير بعض الخرائط إلى المدى الزمني للتنفيذ أو الاستشرافي لمجالات الخريطة، وقلة تمثيل بعض المجالات البحثية المهمة والعصرية كالتعليم عن بعد من منظور مقارن دولي، واقتصاديات التعليم المقارن، والسياسات التعليمية والبحثية المقارنة، والتربية الدولية ومجالاتها وصيغها،

ومداخل ونماذج تدويل التعليم والبحث العلمي، ونظم التعليم والتغيرات البيئية والصحية والمناخية كمجالات بحثية تفرضها تحديات القرن الحادي والعشرين العولمية والتنموية والتكنولوجية والبيئية.

وفي ضوء مراجعة وتحليل واقع توجهات مجالات البحث في التربية المقارنة والدولية بالبحوث والدراسات والخطط والخرائط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، توصل البحث إلى عشرة مجالات رئيسة تمثل توجهات البحث في التربية المقارنة الدولية، واعتمدها- بعد عرضها على مجموعة من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس؛ للتأكد من صلاحيتها وشمولها- كمحك لرصد وتحليل واقع توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية بمجلة التربية المقارنة والدولية الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث ودراسات وأوراق عمل المؤتمرات السنوية للجمعية، وبحوث مجلات ودوريات كليات التربية المصرية الخمسة عشرة المقيمة والمصنفة من قبل المجلس الأعلى للجامعات ومتاحة على بنك المعرفة المصري، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥م- ٢٠٢٢م، ويمكن عرض هذه المجالات العشرة الرئيسة ووصف قضاياها وموضوعاتها البحثية الفرعية فيما يلي:

١- **مجال بنية علم التربية المقارنة:** يتضمن قضايا وموضوعات بنية وتاريخ وتطور الفكر التربوي المقارن، ونظرياته وفلسفاته ومقارباته المنهجية، والتوجهات العالمية للتربية المقارنة وبرامجها، والبحوث البينية والمستقبلية في المجال بما يتناسب وطبيعة العصر وتحديات القرن الحادي والعشرين حاليًا ومستقبلًا.

٢- **مجال نظم التعليم المقارنة:** ويشمل الدراسات المقارنة (بأنماطها ومجالاتها المختلفة) لنظم التعليم الرسمية وغير الرسمية بالتعليم قبل الجامعي من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي بأنواعه وصيغه المختلفة، والتعليم العالي والجامعي الحكومي والخاص والأهلي وقضاياه وتحدياته ومشكلاته في ضوء التجارب والخبرات والتوجهات العالمية والنماذج الرائدة للدول المتقدمة بالقرن الحادي والعشرين.

٣- **مجال الإدارة التربوية المقارنة:** ويمثل مجالًا يجمع بين بحوث الإدارة التربوية موضوعًا والتربية المقارنة منهجًا ومعالجة، ويتناول الموضوعات والقضايا البحثية المرتبطة بالمداخل والاتجاهات الحديثة في القيادة والإدارة التربوية بالقرن الحادي والعشرين، وقضايا وموضوعات الإدارة التعليمية والمدرسية ومشكلاتها من منظور دولي مقارن.

٤- **مجال نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية:** ويتضمن موضوعات وقضايا نظم ومعايير اختيار الهيئات التدريسية والقيادات الإدارية بالمؤسسات التعليمية، وبرامج ونظم إعدادهم وتنميتهم مهنيًا من منظور دولي عالمي في ضوء متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين ومتغيراته التكنولوجية والرقمية؛ وما يتطلبه ذلك من توافر مهارات وجدارت مهنية وإدارية رقمية متعددة ومتنوعة لمواجهة تلك التحديات المختلفة.

٥- **مجال السياسات التعليمية والبحثية المقارنة:** ويشمل الدراسات والبحوث المقارنة في مجال السياسات التعليمية والبحثية وصنعها وصياغتها وتقويمها وتطويرها، وجهات وهيئات

صنع تلك السياسات وغاياتها وأهدافها في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين الرقمية والبيئية الصحية والتغيرات المناخية والجوائح الصحية التي أفرزت صيغًا ونظمًا تعليمية جديدة كالتعليم عن بعد بأشكاله المختلفة، وما يتطلبه ذلك من سياسات تنظم وتحكم وتضبط تلك النظم والصيغ التعليمية الجديدة.

٦- **مجال اقتصاديات التعليم المقارن:** ويتضمن البحوث والدراسات التي تربط بين التعليم والبحث العلمي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتعالج قضايا التكلفة والعائد والفاقد التعليمي، والقيمة الاقتصادية المضافة للتعليم والبحث العلمي وخاصة في ظل التحديات التنموية وأهداف وخطط التنمية المستدامة عالميًا ومحليًا، كما يتناول قضايا الاستدامة المالية ومصادر تمويل التعليم والبحث والتطوير، وصيغ المدارس والجامعات الحديثة المسهمة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة كالمدارس والجامعات المنتجة والخضراء والبيئية والمعززة للصحة، وغيرها.

٧- **مجال التعليم عن بعد:** كمجال عصري تتطلبه تحديات العصر الرقمي التكنولوجي وانعكاساتها على تغيير شكل ومكونات منظومتي التعليم والبحث العلمي وإدارة عملياتها وأنشطتها وخدماتها إلكترونيًا، وظهور صيغ جديدة للتعليم كالتعليم الافتراضي والهجين أو المدمج والمنصات الإلكترونية والمقررات الدورات التعليمية MOOCs وغيرها في مجال التعليم والتدريب والبحث والإشراف الإلكتروني، وظهور نظم التقويم والامتحانات الإلكترونية، وصيغ المدارس والجامعات الرقمية الذكية؛ مما يتطلب دراسات مقارنة لتلك الصيغ التعليمية في ضوء التوجهات والخبرات العالمية في عصر انتشار الإنترنت وظهور الجوائح البيئة والصحية والتغيرات المناخية التي فرضت مثل هذه الصيغ التعليمية.

٨- **التربية الدولية وصيغها ومجالاتها:** ويشمل الدراسات والبحوث التي تعالج بينية التربية الدولية وطبيعتها وأهدافها وروادها ومؤلفاتها، وصيغها من المدارس والجامعات الدولية والمنتسبة لليونسكو، وأندية وروابط ومراكز اليونسكو بالمدارس والجامعات، وتوأمة الجامعات، وكراسي اليونسكو، والبرامج المناهج والشهادات والمؤهلات الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، ومجالات التربية الدولية كالتربية من أجل المواطنة العالمية، والسلام والتعاون الدولي والتسامح، التربية من أجل البيئة والحفاظ عليها، والتربية على حقوق الإنسان، وقضايا التربية الدولية والوعي البيئي والصحي والمناخي محليًا وعالميًا وغيرها من مجالات التربية الدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ومتغيراته.

٩- **الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية:** يتناول القضايا المتعلقة بدور الهيئات الداعمة لبرامج ومجالات وصيغ التربية الدولية وجهودها التعليمية والبحثية في دعم نظم التعليم في حالات الطوارئ والأزمات بالدول المختلفة، والجهود التربوي والبحثية الخاصة بتلك الهيئات والمنظمات وفي مقدمتها اليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات والهيئات

الدولية والشركات الحكومية وغير الحكومية العابرة للحدود وجهودها التربوية، وعلى المستوى العربي جهود منظمة الألسكو والإيسيسكو، وذلك في ضوء التحديات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية بالقرن الحادي والعشرين ومطلع الألفية الثالثة.

١٠- **عولمة وتدويل البحث العلمي:** مجال عصري مهم فرضته طبيعة العالم الكوكبي، ويعالج قضايا ومداخل واتجاهات ونماذج تدويل التعليم ومكوناته ومؤهلاته، والبحث العلمي ومراكزه ومؤسساته ومعايير إعداده ونشره وتقييمه من منظور دولي عالمي، وتقييم وتصنيف نظم التعليم والجامعات في ضوء التصنيفات والتقييمات العالمية للجامعات وجودة التعليم والبحث العلمي، والاختبارات الدولية بأنواعها ومجالاتها وأهدافها المختلفة.

ثانيًا – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وتوجهات التربية المقارنة والدولية:

في عام ١٩٩١م تم إنشاء الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية Egyption for Compartive Education and Educational Administration Society (ESCEEA) ، وإشهارها برقم (٣٨١٥)، ومقرها كلية التربية جامعة عين شمس، وهي عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، وتعد جمعية علمية ثقافية تهدف إلى الارتقاء بتخصص التربية المقارنة والدولية والإدارة التربوية بكليات التربية في مصر والوطن العربي، وتلعب الجمعية مع الأقسام الأكاديمية للتربية المقارنة بكليات التربية بالجامعات المصرية دورًا بارزًا في دعم البحوث والدراسات التربوية المقارنة من خلال تقديم الدعم العلمي للباحثين والمتخصصين، وفي سبيل ذلك تقوم بعقد المؤتمرات والندوات العلمية وعلى هامشها تُقام الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة، كما تصدر الجمعية مجلتين في التخصص: إحدهما في مجال التربية المقارنة والدولية، والأخرى في مجال الإدارة التربوية، وتنص رؤية الجمعية على أنها "تؤمن إيمانًا عميقًا بقيمة التخصص، وتطمح لتحقيق التميز في معالجة قضايا التربية المقارنة والدولية تدريسًا وبحثًا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتعزيز البحث في هذه المجالات من خلال شراكات فعالة مع المؤسسات التعليمية المصرية والعربية والدولية مدعومة بجميع الوسائل والإمكانات المتاحة في ضوء الاتجاهات العالمية للتخصص". (ESCEEA, 2022)

وتسعى الجمعية إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها عبر مجلاتها العلمية المتخصصة الحاصلة على أعلي درجة في تقييم المجلات العلمية المحلية بالتقييم السنوي للمجلس الأعلى للجامعات حتى تقييم يوليو ٢٠٢٢م، ومن خلال مؤتمراتها وندواتها العلمية الرصينة في مجال التربية المقارنة والإدارة التعليمية منذ تأسيس الجمعية؛ حيث تعقد الجمعية مؤتمرًا علميًا سنويًا في أواخر يناير من كل عام، وقد بلغ عدد مؤتمرات الجمعية (٢٧) مؤتمرًا أخرها المؤتمر العلمي السنوي السابع والعشرين" نظم التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي وإدارته (الفرص والتحديات)" في يناير ٢٠٢٠م، بالإضافة لعدد من الندوات العلمية أخرها الندوة العلمية الموسومة "المنهجية في الدراسات التربوية المقارنة" في الأول من أكتوبر ٢٠١٦م، ثم توقفت المؤتمرات والندوات العلمية للجمعية بسبب ظروف جائحة فيروس كورنا المستجد

(COVID19) وموجاتها وتداعياتها المتتابعة، التي رأى مجلس إدارة الجمعية في ظلها توقف نشاط المؤتمرات والندوات العلمية تطبيقًا للإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل الدولة المصرية؛ حفاظًا على سلامة أعضاء هيئة التدريس والباحثين المشاركين في تلك الأنشطة البحثية من مختلف كليات التربية بالجامعات المصرية وجامعات الوطن العربي.

وسوف يتناول هذا المحور وما يليه بالرصد والتحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية عبر الجهود البحثية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، والمتمثلة في: بحوث مجلة التربية المقارنة والدولية، والمؤتمرات العلمية السنوية للجمعية خلال فترة الرصد والتحليل المحددة بالحدود الزمنية للبحث، وذلك فيما يلي:

أ- **بحوث مجلة التربية المقارنة والدولية** (CIE):

هي مجلة علمية متخصصة محكمة دورية(نصف سنوية) تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (ESCEEA) عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، وتُعد مجلة التربية المقارنة والدولية أول مجلة مصرية عربية متخصصة في نشر البحوث والدراسات والمقالات بمجالي التربية المقارنة والدولية، فهي بمثابة نافذة علمية للأكاديميين والمهنيين، وطلاب الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المنتسبين لتخصص التربية المقارنة والدولية بالجامعات المصرية والعربية، ولأعضاء الجمعية في مصر والعالم. وقد تم إصدار العدد الأول من المجلة في يناير ٢٠١٥م، وتهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث التربوية المقارنة والدولية، والمجلة حاصلة على (٧ درجات) كأعلى درجة في تقييم المجلات المحلية من قبل المجلس الأعلى للجامعات حتى تقييم يوليو ٢٠٢٢م.

وتتمثل رؤية مجلة التربية المقارنة والدولية في أن تصبح "مجلة رائدة محليًا وإقليميًا، وذات تصنيف دولي رفيع في ميدان نشر البحوث العلمية وأوراق العمل المتميزة بمجالي التربية المقارنة والدولية؛ بما يسهم في تنمية هذا المجال أكاديميًا وتطبيقيًا". وترجمت المجلة رؤيتها في رسالة نصت على" توفير وتهيئة الميدان لتشجيع الباحثين المتخصصين على إعداد الأبحاث العلمية الرصينة، وأوراق العمل المتميزة بمجالي التربية المقارنة والدولية ونشرها، وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات الجديدة في التخصص، فضلًا عن توفير الخدمات الداعمة." (مجلة التربية المقارنة والدولية، ٢٠٢٢؛ ESCEEA, 2022)

وفي ضوء هذه الرؤية والرسالة، تتمثل أهداف المجلة في: نشر البحوث العلمية الرصينة التي يعدها أساتذة الجامعات والباحثون والممارسون والمعلمون في مجالات التربية المقارنة والدولية، وإتاحة الفرصة للتقييم العلمي الموضوعي للبحوث العلمية من خلال إخضاعها للتحكيم العلمي الرصين على يد محكمين متخصصين، والإسهام في إنتاج المعرفة النظرية والتطبيقية بمجالات التربية المقارنة والدولية وتطويرها ونشرها واستثمارها، تحليل الاتجاهات والمقاربات المعاصرة في مجالات التربية المقارنة والدولية؛ مما يؤدي إلى تطويرها فكرًا وممارسة، ومعالجة قضايا التربية المقارنة والدولية في مصر والدول العربية من خلال البحوث

العلمية والمنهجية الرصينة، وإلقاء الضوء على الشخصيات التي أثرت ميدان التربية المقارنة والدولية على المستويين المحلي والإقليمي، وإنشاء قاعدة معلومات حديثة ومتطورة لمجالي التربية المقارنة والدولية؛ من خلال نشر مستخلصات الرسائل العلمية، وقوائم محدثة بالرسائل التي تم إجازتها في مصر والبلاد العربية، كما تضمن سياسات العمل بالمجلة وإجراءات وشروط وأخلاقيات النشر بها تحقيق رؤية ورسالة المجلة وأهدافها عبر متابعة دقيقة وإشراف لرئيس هيئة تحرير المجلة، وهيئتها الاستشارية، وجدية وجودة التحكيم العلمي من قبل هيئة التحكيم بالمجلة.(مجلة التربية المقارنة والدولية، ٢٠٢٢؛ ESCEEA, 2022)

وعلى مدى السنوات السبع الماضية أصدرت المجلة من يناير ٢٠١٥م حتى يوليو ٢٠٢٢م (١٧) مجلدًا تضم (٧٠) بحثًا علميًا – وفق أخر المجلدات المرفوعة على الموقع الإلكتروني للمجلة على بنك المعرفة المصري حتى تاريخ البحث الحالي– وقد تم تصنيفها في المجالات الرئيسة العشرة المعتمدة بالبحث الحالي، وباستخدام أسلوب مراجعة وتحليل الأدبيات في ضوء وحدات(المجال، والموضوع)، يمكن توضيح تلك المجالات البحثية الرئيسة للتربية المقارنة والدولية، وموضوعاتها وقضاياها الفرعية ونسبتها من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

المجالات الرئيسة والأولويات الفرعية لبحوث التربية المقارنة والدولية بمجلة (CIE)

م	المجال الرئيس	الموضوعات الفرعية(التكرار)	النسبة %	وصف الموضوعات
١	**بنية علم التربية المقارنة**	٥	%٧.١	الأساليب المنهجية للتربية للمقارنة، المنهج التاريخي الاسترادادي، تجديد المعالجة المنهجية، الأساليب المنهجية السائدة في البحوث التربوية، فلسفات التربية وأهدافها
٢	**نظم التعليم المقارنة: (قبل الجامعي والجامعي الرسمي وغير الرسمي وتعليم الكبار المكونات والقضايا والتحديات)**	٣١	%٤٤.٤	الرعاية المتكاملة بمرحلة الطفولة المبكرة، إدمان الألعاب الإلكترونية، تعليم STEM برياض الأطفال– مدارس STEM(٢)– التعليم الثانوي الفني الصناعي– التعليم الثانوي العام– التعليم الفني والمهني– المدارس الجاذبة، سياسات التعليم قبل الجامعي، (STEM) بالمدارس الابتدائية– التربية الصحية بالتعليم الابتدائي– سياسات التعليم قبل الجامعي– صيغ اختيار المدرسة، التعليم على مدار العام، تحليل النظام التعليمي– دمج طلاب القدرات الخاصة في التعليم قبل الجامعي– الجامعة الافتراضية– ثقافة وضمان الجودة والاعتماد بالجامعة(٢)– تقييم الأداء الجامعي، الإرشاد الأكاديمي بالجامعة، المسارات التأهلية للجامعات– المرونة المهنية في مؤسسات التعليم العالي– دور الجامعات العالمية في تعليم الكبار– التعليم المركب والتعليم مدى الحياة، جامعات العمر الثالث–التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية، الرعاية التربوية للمعوقين، تعليم المرأة وتمكينها، الدراسات النسوية بالجامعات.

٣	**الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة**	٧	**١٠%**	التميز التنظيمي – المحاسبية تقييم الأداء التعليمي– نموذج التميز الأوربي، تمكين المعلمين، نظام الإدارة المتكاملة – كفاءات القيادات الجامعية – الالتزام التنظيمي
٤	**نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية للقيادات الإدارية**	٦	**٨.٦%**	التنمية المهنية المستدامة لمعلمي المدارس الثانوية، بيئة المدرسة الممكنة للحورات المعرفية بين المعلمين– تطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، مجتمعات التعلم المهنية للمعلمين– تأهيل معلمي المدارس الافتراضية،تنمية الجدارات الرقمية.
٥	**السياسات التعليمية والبحثية المقارنة**	٦	**٨.٦%**	سياسات تعليم الكبار– البحوث التعاونية بين المعلمين والباحثين، الكراسي البحثية – الحدائق العلمية البحثية والعلوم، الجامعة البحثية– تطوير البحث العلمي.
٦	**اقتصاديات التعليم المقارنة**	٧	**١٠%**	ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل– المشاركة الشعبية في تمويل التعليم– جامعات الشركات وسوق العمل– التحول إلى الجامعات الريادية، برامج وتعليم ريادة الأعمال– المدرسة الخضراء.
٧	**التعليم عن بعد**	٠	٠%	–
٨	**التربية الدولية ومجالاتها وصيغها**	٢	**٢.٨%**	التعليم من أجل التنمية المستدامة، مواطنة الجامعات
٩	**المنظمات والهيئات الداعمة للتربية الدولية**	١	**١.٤%**	جهود منظمة اليونسكو والتعليم من أجل التنمية المستدامة.
١٠	**عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي**	٥	٧.١	المعلم الدولي، العولمة ونقل المعرفة في البحوث المقارنة، التعليم الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي،تجربة تعليم الطلاب الدوليين بالتعليم العالي، الهيئات والجهات العالمية لتصنيف البحث العلمي
	١٠ مجالات	٧٠	١٠٠%	

<u>باستقراء وتحليل نتائج الجدول السابق، يتضح الآتي:</u>

١– قلة عدد البحوث المنشورة في مجال المقارنة والدولية بشكل عام، مما قد يعبر عن ضعف إقبال الباحثين التربويين المتخصصين على إجراء بحوث ودراسات في هذا المجال ونشرها بمجلات متخصصة كمجلة التربية المقارنة والدولية(المجلة المتخصصة الأولى في مصر والوطن العربي).

٢– قلة البحوث والدراسات التي تعالج بنية علم التربية المقارنة وتطور تاريخها ورادها ومؤلفاتهم، والمقاربات والنظريات والفلسفات التربوية التي يقوم عليها علم التربية المقارنة وبحوثها؛ رغم أهمية هذا المجال التأصيلي لبنية علم التربية المقارنة، فهذا المجال ذو أهمية كبيرة لفهم التربية المقارنة (كعلم) ومجال بحثي وأكاديمي وأهدافه

في تطوير النظم التعليمية ومجتمعاتها، وفهم الفلسفات والنظريات والمنهجيات التي تقوم عليها التربية المقارنة من حيث طبيعتها ومبادئها وتطبيقاتها.

٣- ندرة بحوث تاريخ التربية أو الدراسات المقارنة عبر التاريخية لنظم التعليم، رغم أن الدراسات التربوية التاريخية المقارنة تمثل مجالًا مهمًا في التربية المقارنة؛ حيث تهدف هذه الدراسات إلى فهم ماضي الظواهر التربوية، وفهم الحاضر، والوصول إلى المبادئ والمقترحات التي تساعد في التطوير والإصلاح التربوي.

٤- كثرة دراسات وبحوث مجال نظم التعليم المقارن قبل الجامعي والجامعي والرسمي وغير الرسمي، فيعد هذا المجال جوهر وغاية علم التربية المقارنة، ويتعامل هذا المجال الرئيس مع قضايا ومكونات نظم التعليم قبل الجامعي (الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي بحلقتيه، والتعليم الثانوي العام والفني والمهني والتقني)، والتعليم العالي والجامعي ومؤسساته ومعاهده؛ من حيث: السياسة والفلسفة، والمؤسسات والصيغ، والقيادة الإدارية والأكاديمية، والتمويل والميزانية، والمناهج وأعضاء هيئة التدريس الطلاب...إلخ من مدخلات وعمليات ومخرجات نظم التعليم قبل الجامعي والجامعي.

٥- ظهور دراسات وبحوث مجال الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة ليجمع بين طبيعة البحث في الإدارة التربوية والتعليمية والبحث المقارن ومنهجياته ومقارباته.

٦- قلة دراسات وبحوث مقارنة السياسات التعليمية في الدول المختلفة، رغم أن مجال سياسات التعليم المقارنة يمثل أحد أهم المجالات الرئيسة للتربية المقارنة، فتعد مقارنة السياسات التعليمية واقتراضها ونقلها واستعارتها من الموضوعات المهمة في تعميق وفهم الممارسات التربوية في ظل القوى والعوامل المختلفة ببيئات ودول المقارنة، وفهم هيمنة بعض السياسيات والممارسات التربوية بدول العالم.

٧- غياب بحوث التربية المقارنة في مجال "نظم التعليم عن بعد" التي تمثل علامة فارقة بنظم التعليم المعاصرة في ظل الرقمنة والثورات الصناعية وتطبيقاتها الذكية، والتغيرات البيئية والمناخية والصحية، وظهور الجوائح والأوبئة الصحية كفيروس كورونا المستجد وموجاته وتحوراته المستمرة التي جعلت هذه النظم التعليمية الإلكترونية ضرورة تفرض نفسها على جميع دول العالم ونظمها ومؤسساتها التعليمية والبحثية.

٨- ندرة دراسات وبحوث التربية الدولية ومجالاتها وصيغها بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، والدراسات والبحوث التي تتناول دور وجهود الجهات الداعمة للتربية الدولية وأهدافها، مع نمو ملحوظ بعض الشيء للدراسات التي تعالج ظاهرة عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي بمداخلها وأشكالها المختلفة.

٩- ضعف تمثيل غايات رؤية مصر وأجندة التنمية المستدامة وتأثيرات العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين التنموية والرقمية وتحديات ومتطلبات الثورات الصناعية وتطبيقاتها الذكية وانعكاساتها على منظومة التعليم والبحث العلمي وتدويله وعولمته

بمجالات البحوث التربوية المقارنة والدولية. وعليه تتضح الفجوة بين توجهات كثير من البحوث التربوية المقارنة والدولية والتحديات والمتغيرات المجتمعية والعالمية، وهذا منطلق لوضع خريطة بحثية تعالج تلك التحديات وانعكاساتها على المجتمع المصري ومؤسساته التربوية والبحثية.

مما سبق، يتضح بصفة عامة ضعف وقلة البحوث في مجالات التربية المقارنة والدولية العشرة بصفة عامة، وغياب بحوث مجال "نظم التعليم عن بعد"، مع زيادة ملحوظة لبحوث مجال نظم التعليم المقارنة كمجال رئيس يمثل جوهر البحث التربوي المقارن؛ ولأنه يضم الدراسات المقارنة لنظم التعليم قبل الجامعي بمراحله وأنماطه المختلفة والتعليم العالي والجامعي وصيغه وأنماطه المتعددة، كما يتضح ضعف إقبال الباحثين المتخصصين العرب والمصريين للنشر بمجلة التربية المقارنة والدولية رغم تميزها ورصانتها العلمية وحصولها على أعلى تقيم ضمن المجلات التربوية المصنفة من قبل المجلس الاعلى للجامعات؛ ولعل هذا قد يمثل ظاهرة ينبغي الالتفات إليها ودراسة ومناقشة أسبابها المختلفة.

ب- توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية بمؤتمرات الجمعية المصرية:

تعقد الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية منذ تأسيسها مؤتمرًا علميًا سنويًا في أواخر يناير من كل عام، ومنذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٢٠م عقدت الجمعية سبعة وعشرين مؤتمرًا علميًا، كان آخرها المؤتمر العلمي السابع والعشرين، بعنوان "نظم التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي وإداراته (الفرص والتحديات) في ٢٦ يناير ٢٠٢٠م بدار الضيافة جامعة عين شمس، وبعدها توقفت مؤتمرات الجمعية لظروف جائحة كورانا وموجاتها وتداعياتها المتتابعة حتى تاريخ البحث الحالي.

وتوافقًا مع المدى والأفق الزمني لرصد وتحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية، سوف يتناول البحث بالمراجعة والتحليل المؤتمرات الستة الأخيرة للجمعية والتي عُقِدت خلال الفترة من (٢٠١٥م- ٢٠٢٠م)، من خلال كتيبات ملخصات أوراق عمل وبحوث ودراسات هذه المؤتمرات الصادرة عن الجمعية، وذلك وفق أسلوب مراجعة الأدبيات وتحليل المحتوى لوحدات (المجال ، والموضوع)، حيث يقدم البحث تحليلًا كميًا وكيفيًا لبحوث كل مؤتمر ونصيب ونسبة بحوث ودراسات التربية المقارنة والدولية منه، ثم تحليل المجالات الرئيسة لتلك البحوث وموضوعاتها الفرعية وحساب تكرارها ونسبتها في كل مجال رئيس، وذلك كما يوضحها الجدولان (٣، ٤):

جدول (٣)

عناوين المؤتمرات وعدد بحوثها وعدد ونسبة بحوث التربية المقارنة والدولية بمؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (٢٠١٥- ٢٠٢٠)

م	المؤتمر وتاريخه وعنوانه	عدد البحوث	عدد بحوث التربية المقارنة والدولية	%
١	المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، يناير ٢٠١٥م: "نظم التعليم في دول أمريكا اللاتنية وإدارتها"	٦	٦	%١٠٠
٢	المؤتمر السنوي الثالث والعشرين، يناير ٢٠١٦م: "التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية"	٣٨	٣٣	%٨٩
٣	المؤتمر السنوي الرابع والعشرين، يناير ٢٠١٧م: "قيادة التعليم وإدارته في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية"	٣٣	٨	%٢٤
٤	المؤتمر السنوي الخامس والعشرين، يناير ٢٠١٨م: "نظم التعليم ومجتمع المعرفة"	٣٠	٩	%٣٠
٥	المؤتمر السنوي السادس والعشرين، يناير ٢٠١٩م: "تطوير بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية"	٢٦	٩	%٣٥
٦	المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، يناير ٢٠١٦م: "نظم التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي وإدارته (الفرص والتحديات)"	٢٦	١٠	%٣٩
	الإجمالي	١٥٩	٧٥	%٤٧.٢

من الجدول السابق، ومن خلال عناوين المؤتمرات وإجمالي عدد ونسبة بحوث التربية المقارنة والدولية، يتضح قلة التوجه نحو بحوث التربية المقارنة والدولية في مؤتمرات الجمعية؛ حيث كان عددها (٧٥) بحثًا بنسبة (٤٧.٢%) من إجمالي عدد البحوث (١٥٩) في مقابل التوجه المتزايد لمجال الإدارة التربوية وبحوثه التي وصل عددها (٨٤) بحثًا بنسبة(٥٢.٨%)، وهذا يظهر جليًا من عناوين المؤتمرات ومحاورها البحثية التي تميل جهة موضوعات وقضايا الإدارة التربوية، ويمكن تصنيف بحوث التربية المقارنة والدولية بالمؤتمرات السابقة في المجالات البحثية العشرة المعتمدة بالبحث الحالي من خلال الجدول التالي:

جدول (٤)

مجالات وموضوعات بحوث التربية المقارنة والدولية بمؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (٢٠١٥- ٢٠٢٠)

م	المجال الرئيس	الموضوعات الفرعية (التكرار)	النسبة %	وصف الموضوعات
١	**بنية علم التربية المقارنة**	٤	%٥.٣	علم التربية المقارنة والمجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة- تاريخ وتطور المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة- مناهج البحث في التربية المقارنة والدولية- المقارنة المرجعية
٢	**نظم التعليم المقارنة** (قبل الجامعي والجامعي الرسمي وغير الرسمي وتعليم الكبار المكونات والقضايا والتحديات)	٢١	%٢٨	مؤسسات رياض الأطفال- المدارس الجاذبة- نماذج التعليم الفني- المدرسة وتنمية صفات القيادة لدى طلاب التعليم قبل الجامعي- حوكمة إدارة التعليم قبل الجامعي- تطوير التعليم الفني والمهني- مجتمع المعرفة- حركة اختيار المدرسة في النظم التعليمية- مدارس الدمج الشامل في النظم التعليمية ببعض الدول- السنة الدراسية الممتدة على مدار العام- والإطار الوطني للمؤهلات- إدارة المعرفة- الجامعات التكنولوجية- الاعتماد البرامجي- نظم ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي- جامعات العمر الثالث، - مؤشر التعليم المركب والتعلم مدى الحياة- مراكز تعليم الكبار بالجامعات- تعليم المرأة وتمكينها- التعليم الريفي- التعليم الخدمي-
٣	**الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة**	٩	%١٢	الإدارة الإلكترونية- إدارة التميز المدرسي- بانوراما نظم التعليم وإدارته- الإدارة التعليمية المقارنة- آليات الإدارة القيادة الخادمة- إدارة التنوع في التعليم العالي-الهيكل التنظيمي للنشاط الرياضي المدرسي- التخطيط الإستراتيجي والاستقلالية بالتعليم- المحاسبية التعليمية.
٤	**نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية للقيادات الإدارية**	٥	٦.٧	بحوث الفعل والتنمية المهنية للمعلمين- تقويم أداء معلمي التربية الخاصة- مهارات التعليم والتوظيف- نظم إعداد المعلم- أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
٥	**السياسات التعليمية والبحثية المقارنة**	٧	%٩.٣	السياسات التعليمية للدورات والمقررات المفتوحة (MOOCs)-سياسات تعليم الكبار-سياسات الإصلاح التربوي والتعليمي(٢)- سياسات مكافحة الفساد بالتعليم- سياسة الترخيص لمزوالة المهن التعليمية- الكراسي البحثية.
٦	**اقتصاديات التعليم**	٨	%١٠.٧	الاستدامة المالية- التوأمة والامتياز الأكاديمي- الضرائب

	المقارنة			وتمويل التعليم- إدارة وتمويل برامج مشروعات البحث والتطوير R&D- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي- مدخل إدارة التكاليف بالجامعات- حوكمة التعليم من أجل التنمية المستدامة- التعليم الريادي.
٧	التعليم عن بعد	-	-	-
٨	التربيـــة الدوليـــة ومجالاتها وصيغها	٤	%٥.٣	تربية المواطنة العالمية- ترسيخ قيم المواطنة، التربية من أجل المواطنة- تدويل مناهج التربية البيئية بالجامعات.
٩	المنظمـات والهيئـات الداعمـــة للتربيـــة الدولية	٤	%٥.٣	دور منظمة الألسكو في تطوير التعليم العالي- دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دعم السياسات التعليمية- التعاون الإقليمي بين المؤسسات غير الحكومية في التعليم- جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في التعليم.
١٠	عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي	١٣	%١٧.٤	التعليم عابر للحدود- مشروع تحقيق التجانس في التعليم العالي بأفريقيا- تعليم اللاجئين- تجارب دولية في بناء نظم تعليمية جديدة"سمارت الدولية نموذجًا- تدويل التعليم- التسويق الدولي للتعليم العالي، سياسات التعاون الدولي- إعداد المعلم الدولي- مواطنة الجامعات- معايير التميز العالمية(٢)-الهيئات والمؤسسات الدولية للتصنيف العالمي للتعليم والبحث العلمي- اختبارات البيزا الدولية.
	الإجمالي	٧٥	%١٠٠	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- ندرة البحوث التأصلية لبنية علم التربية المقارنة ومنهجياتها وتطورها وتاريخها وفلسفاتها ونظرياتها التربوية ورادها كمجال مهم ينبغي أن تتوجه إليها البحوث التربوية المقارنة.

٢- حصول مجال نظم التعليم المقارنة على أعلى نسبة بحوث، وكان النصيب الأكبر منها لنظم التعليم قبل الجامعي مقابل قلة البحوث التي تتناول نظام العالي والجامعي وقضاياه ومشكلاته وتحدياته في ضوء متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

٣- ضعف التوجه نحو بحوث نظم وإعداد الهيئات التدريسية والقيادات الإدارية وبرامج تنميتهم مهنيًا في ضوء الخبرات والعالمية ومتطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين.

٤- وجود توجه نحو بحوث الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة كمجال بحثي بيني يجمع بين بحوث الإدارة التعليمية موضوعًا والتربية المقارنة منهجًا ومعالجة.

٥- تزايد بحوث مجال السياسات التعليمية والبحثية المقارنة؛ نتيجة ما يتطلبه العصر الحالي من سياسات تعليمية وبحثية جديدة تناسب صيغ ونماذج التعليم والبحث العلمي بالقرن الحادي والعشرين عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي والثورات الصناعية المتتابعة؛ إلا أن المجال بحاجة لمثل هذه من البحوث في ظل التحديات المستمرة التي غيرت وجه التعليم والبحث العلمي بالقرن الحادي والعشرين.

٦- ظهور بحوث مجال اقتصاديات التعليم المقارن في ظل الحاجة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وربط التعليم والبحث العلمي بالتنمية والتقدم، والعمل على حساب العائد والتكلفة والجدوى، وتسويق الخدمات التعليمية والبحثية والاستثمار في التعليم والبحث العلمي من أجل التنمية المستدامة.

٧- تنامي بحوث التربية الدولية وصيغها ومجالاتها ومبادرات وجهود هيئاتها ومنظماتها في رعاية مجالات وأهداف التربية الدولية في ظل تزايد تأثيرات العولمة وتحدياتها، والتغيرات البيئية والمناخية وظهور الجوائح الصحية التي تمثل كبرى الأزمات التعليمية بالقرن الحادي والعشرين التي تتطلب تكاتفت دوليًا على المستوى التعليمي والبحثي والمجتمعي.

٨- غياب مجال بحوث "نظم التعليم عن بعد" كأحد المجالات البحثية المهمة في عصر الثورات الصناعية والتحولات الرقمية تلبية لمتطلباتها الرقمية بالإضافة إلى تحديات القرن الحادي والعشرين والتغيرات المناخية والبيئية التي تفرض وجود مثل هذه النظم التعليمية وصيغها.

٩- رغم وجود توجه نحو مجال تعليم الكبار وبعض صيغ التعليم غير الرسمي كتعليم المرأة والتعليم المجتمعي والخدمي، إلا أنه غابت البحوث التي تربط بين نظم التعليم بصفة عامة وتلك الصيغ خاصة مع قضايا التنمية المستدامة ومتطلباتها.

ثالثًا- توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية ببعض مجلات كليات التربية المصرية:

يقدم البحث خلال هذا المحور رصدًا وتحليلًا لواقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية ببعض مجلات كليات التربية المنشورة على بنك المعرفة المصري والمختصة ضمن مجالاتها بنشر بحوث التربية المقارنة والدولية، والحاصلة على التقييم الأعلى (٧) درجات بتصنيف المجلس الأعلى للجامعات وتقييمه السنوي يوليو ٢٠٢٢م ؛ لكونها مطبقة لمعايير المجلس في رفع مجلدات البحوث والأعداد للأعوام من (٢٠١٥م - ٢٠٢٢م) والتحكيم والنشر الدوري الإلكتروني لأعدادها، كما أن هذه المجلات لها سعة انتشار مستمدة من أقدمية إصدارها، وثقلها التربوي المستند إلى تاريخ الكلية والجامعة الصادرة عنها، ومستويات ومعدلات عالية من الإقبال على النشر بها نتيجة درجة تقييمها المرتفعة وسمعتها العلمية. وفي ضوء هذه المعايير، قام الباحث باختيار وتحليل بحوث ودراسات (١٥) مجلة مصرية منشورة على مواقعها الإلكترونية ببنك المعرفة المصري؛ من خلال عرض مجلدات وأعداد كل مجلة وإجمالي عدد بحوثها، ووعدد ونسبة بحوث التربية المقارنة والدولية ومجالاتها وموضوعاتها؛ وباستخدام أسلوب البحث في مراجعة وتحليل الأدبيات خلال الفترة (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م) وطبقًا لأخر الأعداد المرفوعة على مواقع تلك المجلات حتى شهر ديسمبر ٢٠٢٢، ومع مراعاة ترتيب المجلات كما هو الترتيب بتقييم المجلس الأعلى للجامعات يوليو ٢٠٢٢م، جاءت النتائج كما يوضحها الجدولان (٥، ٦):

جدول (٥)

مجلات كليات التربية ومجلداتها وأعدادها، وبحوثها وعدد ونسبة بحوث التربية المقارنة والدولية

م	المجلة	جهة الإصدار	المجلدات	الأعداد	عدد البحوث	عدد بحوث التربية المقارنة والدولية	النسبة %
١	مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية	كلية التربية جامعة الأزهر	٨	٣٤	٢٠٦٦	٣٠	%١.٥
٢	المجلة التربوية	كلية التربية جامعة سوهاج	٦١	٥١	١٤٧٢	٨٤	%٥.٧
٣	مجلة البحث العلمي في التربية	كلية البنات للآداب والعلوم التربوية جامعة عين شمس	٨	٨٩	١٦٦١	٣٥	%٢.١
٤	مجلة البحث في التربية وعلم النفس	كلية التربية جامعة المنيا	٨	٣٠	٣٨٧	٨	%٢
٥	مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية	كلية التربية جامعة الفيوم	١٣	٧٤	٨٩٠	٤٦	%٥.٢
٦	مجلة كلية التربية بأسيوط	كلية التربية جامعة أسيوط	٨	١١٥	٢٠٤٥	١٤	%٠.٦٩
٧	مجلة كلية التربية	كلية التربية جامعة المنوفية	٨	٤٠	٣٦٢	٢٣	%٦.٤
٨	مجلة كلية التربية	كلية التربية جامعة الإسكندرية	٨	٤٨	٤٣١	٨	%١.٩
٩	مجلة كلية التربية ببنها	كلية التربية جامعة بنها	٧	٧٦	١١٣٥	٤٠	%٣.٥
١٠	مجلة كلية التربية	كلية التربية جامعة بني سويف	٨	١٠٧	٨٠٥	٤١	%٥.١
١١	مجلة كلية التربية	كلية التربية جامعة بورسعيد	٢٢	٢٣	٤٨٤	١٨	%٣.٧
١٢	مجلة العلوم التربوية	كلية التربية جامعة عين شمس	٨	٢٦	٤٤٧	٣٦	%٨.١
١٣	مجلة العلوم التربوية بقنا	كلية التربية بقنا جامعة جنوب الوادي	٢٩	٣١	٣٣٢	٨	%٢.٤
١٤	مجلة كلية التربية بدمياط	كلية التربية جامعة دمياط	٦	٢٦	٢٨٤	١٦	%٥.٦
١٥	مجلة كلية التربية بطنطا	كلية التربية جامعة طنطا	٩	٣٣	٤٤٩	١٣	%٢.٩
الإجمالي			٢١١	٨٠٣	١٣٢٥٠	٤٢٠	%٣.٢

يتضح من الجدول السابق، وبصفة عامة قلة عدد ونسبة بحوث التربية المقارنة والدولية في تلك المجلات مقارنة ببحوث فروع ومجالات التربية الأخرى؛ حيث بلغ عدد بحوث التربية المقارنة والدولية (٤٢٠) بحثًا بنسبة (٣.٢%) من إجمالي البحوث المنشورة بالمجلات الخمسة عشر والبالغ عددها (١٣٢٥٠) بحثًا، رغم حاجة الواقع المعاصر وتحدياته ومتطلباته لهذا النوع من البحوث الهادفة لتطوير نظم التعليم، والتي تعد آلية فعالة لمواجهة التحديات وتحقيق التقدم والتنمية للمجتمعات، كما يتضح أن المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج بها أكبر عدد من بحوث التربية المقارنة والدولية (٨٤) بحثًا مثلت نسبة (٥.٧%) من إجمالي عدد البحوث المنشورة بالمجلة خلال الفترة المحددة للرصد والتحليل (٢٠١٥م- ٢٠٢٢)؛ وربما يرجع ذلك لدورية إصدار أعداد المجلة في موعدها، ولعراقة وخبرة المجلة وإدارة النشر العلمي بها وتميزها في مجال التحكيم العلمي والنشر والإخراج الإلكتروني والورقي للمجلة وأعدادها، الأمر الذي جعل المجلة تتصدر قائمة تصنيف المجلس الأعلى للجامعات منذ بداية التصنيف في يوليو ٢٠٢٠ وحتى التصنيف الحالي يوليو ٢٠٢٢م، في حين جاءت مجلة العلوم التربوية بقنا كلية التربية جامعة جنوب الوادي بأقل عدد لبحوث التربية المقارنة والدولية. والجدول التالي يوضح تحليل وتصنيف مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية وترتيبها بتلك المجلات:

جدول (٦)

مجالات وموضوعات بحوث التربية المقارنة والدولية بمجلات كليات التربية (٢٠١٥م- ٢٠٢٢م)

م	المجال الرئيس	الموضوعات الفرعية(التكرار)	النسبة %	الترتيب
١	بنية علم التربية المقارنة	٨	%١.٩	٨
٢	نظم التعليم المقارنة	١٣٤	%٢٩.٩	١
٣	الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة	٤٠	%٩.٥	٤
٤	نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية للقيادات الإدارية	٦١	%١٤.٥	٣
٥	السياسات التعليمية والبحثية المقارنة	١٩	%٤.٥	٧ مكرر
٦	اقتصاديات التعليم المقارنة	٦٨	%١٦.٢	٢
٧	التعليم عن بعد	٧	%١.٧	٩
٨	بنية التربية الدولية ومجالاتها وصيغها	٣٥	%٨.٣	٦
٩	المنظمات والهيئات الداعمة للتربية الدولية	١٩	%٤.٥	٧
١٠	عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي	٣٨	%٩	٥
	الإجمالي	٤٢٠	%١٠٠	-

يتضح من الجدول السابق، أن بحوث مجال "نظم التعليم المقارنة" جاء بالترتيب الأول، فهو أكثر توجهات مجالات التربية المقارنة والدولية تواجدًا بالمجلات الخمسة عشر من حيث عدد

البحوث ونسبتها من إجمالي عدد بحوث التخصص المنشورة بتلك المجلات؛ وهذا يرجع لكونه يمثل صلب قضايا ومحتوى وهدف التربية المقارنة والدولية، في حين جاء مجال "نظم التعليم عن بعد" بالمرتبة الأخيرة كأقل مجالات التربية المقارنة والدولية من حيث عدد البحوث المنشورة ونسبتها؛ رغم حاجة الواقع التعليمي والبحثي لمثل هذا النوع من البحوث في ظل تحديات التحول الرقمي والثورات الصناعية وتطبيقاتها الذكية، والجوائح الصحية والتغيرات المناخية وانعكاسات على نظم التعليم والبحث العلمي.

كما أن هناك تزايدًا ملحوظًا لبحوث مجال اقتصاديات التعليم المقارنة؛ حيث جاء هذا المجال في الترتيب الثاني؛ وذلك قد يكون صدى للتحديات التنموية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري، وتنفيذًا لبعض القضايا البحثية المطروحة ضمن الرؤى الوطنية للتنمية المستدامة كرؤية مصر ٢٠٣٠م وأهداف التنمية المستدامة العالمية، في حين جاء مجال نظم اختيار وإعداد الهيئات التدريسية والقيادات الإدارية في المرتبة الثالثة؛ ليوضح أهمية دراسة وبحث نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية والقيادات الإدارية بالمؤسسات التعليمية في ضوء تحديات القرن العشرين ومتطلباته ومهاراته المهنية الإدارية، وما يتطلبه تمكين وجدارات رقمية، في حين تزايد التوجه نحو مجال الإدارة التربوية المقارنة كمجال بيني يجمع بين طبيعتي الإدارة التربوية والتربية المقارنة من حيث الهدف، والموضوع والمحتوى والمنهج والمعالجة؛ ومن ثم جاء هذا المجال في الترتيب الرابع.

كما يلاحظ تزايد التوجه البحثي نحو مجال عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي كمجال يتطلبه العصر والبيئة العولمية وسوق العمل الكوكبي الذي تعيشه المجتمعات والدول؛ مما يتطلب البحث والدراسة لقضايا ومداخل ونماذج عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي؛ وعليه جاء هذا المجال في المرتبة الخامسة، كما جاء مجالا التربية الدولية وصيغها والهيئات والمنظمات الداعمة لها في المرتبة السادسة والسابعة على التوالي؛ ليؤكدا زيادة التوجه البحثي نحو مجالات التربية الدولية وعولمة وتدويل التعليم البحث العلمي في ظل تداعيات العولمة وتأثيراتها وأنماطها المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة حصول مجال بحوث بنية التربية المقارنة وتطور تاريخها ونشأتها وروادها ومؤلفاتها ومنهجياتها على الترتيب قبل الأخير بعدد ونسبة بحوث قليلة جدًا لا تعكس أهمية وضرورة البحث في هذا المجال؛ الأمر الذي يؤثر على نمو وتطور بنية علم التربية المقارنة وبحوثها ودراساتها.

خلاصة وتعقيب:

وفي ضوء تحليل واقع توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية في بعض الدراسات والبحوث السابقة والخطط والخرائط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث مجلة التربية المقارنة والدولية، وبحوث ودراسات وأوراق عمل مؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث بعض مجلات كليات التربية المصرية خلال فترة التحليل المحددة بالبحث الحالي، يتضح التفاوت في معالجة بعض المجالات والموضوعات

البحثية زيادة ونقصان دون الاعتبار بشكل كبير لمعيار الأهمية والأولوية لتلك المجالات والموضوعات، وحاجة الواقع لها في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على المجتمع المصري بكافة مؤسساته ومنظوماته المختلفة وخاصة التعليمية والبحثية؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة رصد وتحليل تحديات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في(تحديات العولمة، التحديات التنموية، والرقمية التكنولوجية، والبيئية الصحية والمناخية) وانعكاساتها على توجهات ومجالات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء الخطط والسياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية المصرية وما تتضمنه من قضايا بحثية مهمة مرتبطة بتلك المجالات؛ وذلك محاولة لتعرف وسد الفجوة البحثية بين توجهات ومجالات بحوث التربية المقارنة والدولية وما يتطلبه القرن الحادي والعشرين من توجهات ومجالات وأولويات بحثية فرضتها – ومازالت– تفرضها تحدياته التنموية والتكنولوجية والبيئة وخاصة في ظل تزايد وتنامي العولمة وانعكاساتها على جميع الجوانب والمجالات المجتمعية؛ فتعد هذه الدراسة التحليلية للتحديات منطلقًا ومُدخلًا مهمًا وأساسيًا لتحديد مجالات وأولويات الخريطة البحثية المقترحة.

القسم الخامس

أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر

يشهد العالم بمطلع الألفية الثالثة والعقود الأولى من القرن الحادي والعشرين كثيرًا من التحديات والتغيرات السريعة والمتلاحقة على جميع المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وفي شتى المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئة الصحية والمناخية، حيث العولمة وتداعياتها وآثارها وانعكاساتها، والتحديات التنموية وزيادة حدة التنافسية، والتحديات الرقمية التكنولوجية وما استتبعها من ثورات صناعية وتطبيقاتها الرقمية الذكية، وتحديات بيئية تضمنت جوائح صحية "فيروس كورانا "Covid 19" وموجاته وتحوراته المتلاحقة، وتغيرات مناخية تأثر بها العالم وشعوبه ومجتمعاته ومؤسساته في جميع المجالات، وأثرت في جميع القطاعات والنظم الاجتماعية، ولا سيما النظم التعليمية والبحثية وتوجهاتها ومجالاتها، ويأتي هذا القسم من البحث ليستعرض ويحلل أبرز هذه التحديات وانعكاساتها وتأثيراتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر، متضمنًا في بعض محاوره لتحليل بعض الخطط والرؤى التنموية والتعليمية والبحثية للدولة المصرية وما تتطلبه من مجالات وموضوعات بحثية مرتبطة بتخصص التربية المقارنة والدولية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا– تحديات العولمة وانعكاساتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية:

تعد العولمة الملح والظاهرة والحدث الفاعل والرئيس للحقبة التاريخية الممتدة طوال سنوات القرن العشرين، والتي تلقي بصداها وتداعياتها وانعكاساتها على القرن الحادي والعشرين في هيئة فرص وتحديات ذات أثر كبير على جميع المجالات وبخاصة التعليم والبحث العلمي.

ويحمل مصطلح العولمة العديد من المعاني والمفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن – وأزعم أنه لن يتم الاتفاق عليها في ضوء التوجهات غير المعلنة للعولمة والتدويل والهيمنة– إذ هناك من ينظر إليها كطريق للرخاء والرفاهة وتحقيق مجتمع كوكبي عالمي، وهناك من يُعدها محوًا للدولة القومية الوطنية وهيمنة القوى العظمى، أو بالأحرى عملية أمركة وأوربة للعالم، وهناك من يرى أنها عولمة للفقر. (حجي، ٢٠١٣، ٧). فثمة عدم اتفاق حول مفهوم ومعنى العولمة، وآثارها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، فهناك مؤيد ومعارض، وهناك من يتعايش مع تطبيق الحيطة والحذر مستثمرًا الإيجابيات ومحترزًا من السلبيات، ولاسيما فيما يخص قضية "الهُوية الوطنية" الدينية والتربوية والبحثية، وخصوصيات الثقافة القومية.

فهناك تعريفات للعولمة من نواحي متعددة تمثل أنماطًا وأشكالاً لمجالاتها كالعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، فقد توصف العولمة بأنها مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي، أو أنها مرحلة ما بعد الحداثة، وقد تعرف بأنها التدويل والعالمية وعليه تدل كلمة عولمي "Glabal' على وصف العلاقات العابرة للحدود بين الدول، في حين يدل مصطلح عولمة على نمو وتكامل العلاقات والتبادل الدولي، وقد يُقصد بمصطلح العولمة "التحرر" بإزالة القيود الحكومية على تحركات الأفراد والشركات والأموال بين الدول ليصبح الاقتصاد عالميًا حرًا بلا حدود للهيمنة والسوق العالمية.(سالم وناصف، ٢٠٠٦، ٤٢).ومازال التنوع والغموض يشوب هذا المصطلح وتعريفاته ومحتواه وانعكاساته. إلا أن أحد أهم التعريفات الشائعة للعولمة أنها سرعة تدفق السلع والخدمات والأموال والأفكار والبشر بين بلاد العالم بغير حدود ولا قيود.(يسين، ٢٠٠٩، ١١)، وقد شمل هذا التعريف معانٍ متعددة لمفهوم ومصطلح العولمة تواردت في الأدبيات قديمًا وحديثًا مشيرًا لأنماط العولمة الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية والسياسية؛ إلا أن المصطلح كظاهرة علمية وتربوية يتسع لكثير من المعاني والمفاهيم في ظل غايات العولمة وأهدافها الخفية والمعلنة والتي ينبغي أن تكون محلًا ومجالًا للبحث والدراسة من جميع الجوانب التربوية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا ما ينبغي أن تتناوله ووتوجه إليه الدراسات والبحوث التربوية وخاصة المقارنة والدولية.

وتستخدم العولمة كمصطلح ونظرية وشعار للعصر الراهن بمطلع الألفية الثالثة فتشهد المجتمعات والدول تسارعًا نحو عولمة السياسة والهيمنة الغربية الأمريكية على المنظمات الدولية وبخاصة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، والعولمة الاقتصادية عبر التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية،ومن خلال المنظمات الدولية كمنظمة الاقتصاد والتعاون الدولي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، التي لها قوانينها في منح وإقراض الدول وتمويل المشروعات التعليمية والبحثية.(حجي، ٢٠١٧، ١١) ومن ثم قد فرضت العولمة واقعًا وعالمًا كوكبيًا دائم وسريع التغير، ذا قضايا وظواهر وأحداث ومتطلبات جديدة.

حيث أثرت تداعيات العولمة بأنماطها المختلفة (الثقافية، والسياسية والاقتصادية...إلخ) على ميدان التعليم فنقلته من التعليم المحلي إلى التعليم العالمي "التعليم الكوكبي"، وأثرت تلك

التداعيات للعولمة في شكل ونمط النظم التعليمية والبحثية وسياساتها، كما أثرت العولمة الاقتصادية على سياسات إعداد القوى والموارد البشرية لسوق العمل العولمي الكوكبي ومتطلباته وتنافسيته العالمية الحادة، هذا بجانب تقليص وتحجيم دور الدولة في الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، بالإضافة لتأثيرات وانعكاسات العولمة الثقافية على السياسات التعليمية والبحثية وتوجيهها نحو التركيز على التنوع الثقافي، والتفاهم والتعاون الدولي، والتركيز على مفهوم المواطنة العالمية الكوكبية (حجي، ٢٠١٣، ٧- ٨)، ولعل تلك الانعكاسات لتداعيات العولمة المختلفة على النظم التعليمية والبحثية وسياساتها تمثل مجالات وقضايا بحثية ذات أولوية وأهمية ينبغي أن تتوجه نحوها البحوث التربوية وخاصة بحوث التربية المقارنة والدولية ذات النظرة المقارنة والناقدة والبعد العالمي في تناول تلك القضايا؛ حيث أكدت دراسة (إسماعيل، ٢٠١٥، ٣١) ضرورة التوجه نحو دراسة تأثيرات العولمة السياسية والاقتصادية على تخطيط نظام التعليم ومكوناته ومجالاته وعناصره.

كما أثرت العولمة في مفاهيم سيادة الدولة الوطنية بشكل تتلاشى فيه الحدود بدرجة كبيرة وتتحطم القيود وتضعف الرقابة والمراقبة حتى ولو كانت من سلطة الدولة الوطنية؛ من ثم كان لابد من طروحات للقضايا البحثية التي تعبر عن دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ الهوية والمواطنة، وتعزيز العقيدة الصحيحة في نفوس الأجيال، والاهتمام برعاية الطلاب وتوجيههم سلوكيًا وفكريًا، وتشجيعهم على التجديد والإبداع في مجالات التعليم والتكنولوجيا، والعناية بالبحث العلمي والاستفادة من إنجازاته كمدخل لمواجهة تحديات العولمة ومتغيراتها المعاصرة.(السيد وإسماعيل، ٢٠١٠، ١؛ الزهراني، ٢٠١٢، ٦٦٤- ٦٦٩)، وقد أكدت دراسة(عبد الفتاح، ٢٠٠١، ١٣٠)على ضرورة التوجه نحو دراسة وتحليل التأثيرات المستقبلية للعولمة والتربية الدولية وصيغها على منظومة التعليم المصرية، وتأتي دراسة (العطاس، ٢٠١٦) لتأكد أهمية دراسة قضية الهوية الوطنية في ظل تحليل ونقد توجهات صيغ عولمة التربية والتربية الدولية، والوقوف على التوجهات والضوابط الكلية لتطبيق صيغ التربية الدولية بالمؤسسات التعليمية العربية في ظل تحديات العولمة وتوجهات تدويل التعليم والبحث العلمي.

وعلى الرغم من المخاوف والقلق بشأن قضية الهوية في ظل تداعيات العولمة والتربية الدولية؛ إلا أنه ظهرت توجهات بحثية تدعو لتطبيق صيغ التربية الدولية كالمدارس الدولية، والمنتسبة لليونسكو، والمناهج الدولية بالتعليم، والتي تعمل كآليات لمنظمة اليونسكو لغرس ثقافة التربية من أجل السلام والتفاهم والتعاون الدولي، والتنمية المستدامة، والبيئة، وحقوق الإنسان وغيرها من مجالات التربية الدولية.

وقد اكتسب العالم في ظل العولمة وتداعياتها وتحدياتها معالمَ خاصة ومميزة تمثل توجهات وأولويات بحثية لبحوث التربية عامة وبحوث التربية المقارنة والدولية خاصة، وأهمها: تقليص دور القومية وانهيار مفهوم دولة الرفاهية "Welfare State" في مقابل حوكمة عالمية تفرض أدوارًا جديدة للدولة، وإزالة الحواجز وتقارب دول العالم في ظل تقليص معادلة (الزمن- المسافة)؛ مما

سمح بتكوين روابط وائتلافات وشبكات ومنظمات وهيئات دولية حكومية وغير حكومية ولا سيما في مجالات التعليم والبحث العلمي، وزيادة التفاعل والتعاون والتبادل الثقافي والشراكات والعلاقات الدولية للعمل معًا كالتزام عبر قومي بالتعليم والبحث العلمي، والتفكير من منظور عالمي وعولمة الواقع المحلي؛ مما أظهر أهمية لمزيد من التوجه نحو التربية الدولية العالمية كمجال واتجاه دعت إليه العولمة ومتطلباتها الدولية والعالمية والمجتمعية، وعلى صعيد أخر أثارت العولمة الشكوك والقلق لدول العالم النامي أو الثالث ومخاوف الفقر والظلم والعنف والتمييز، والتهميش والاستبعاد والتغريب، وغيرها من الشكوك والمخاوف في سياق عالمي عولمي يظهر قوى فاعلة مهينة في مقابل تخلي الدولة عن معظم أدوارها ومسئولياتها. (نصر، ٢٠١٣، ١٩٩)؛ ومن ثم فالبحوث التربوية وخاصة بحوث التربية المقارنة والدولية معنية بتناول وتحليل ونقد تلك القضايا البحثية التي طرحتها تأثيرات العولمة على النظم التعليمية البحثية ومختلف المنظومات المجتمعية.

وفي ظل العولمة التعليمية تزايدت توجهات تدويل التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي ومن مظاهر هذا التدويل مشروع ومبادرة وشعار "التعليم للجميع" بدعوة من اليونسكو لأن يكون التعليم بجودة عالية وتحقق المساواة والعدالة، مع الاهتمام بتعليم الإناث، وانتشار المدارس والجامعات الدولية الأجنبية، والتصنيفات والتقييمات العالمية، واختبارات التحصيل الدولية للطلاب التي بدأت وطنية أهلية، ثم عالمية فجاءت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لتقود أضخم اختبار دولي ومعروف باسم البيزا (PISA)، كما أنتجت العولمة تربية مقارنة جديدة New Comparative Education (NCE) ذات صبغة إمبريقية غيرت وجه التربية المقارنة الأكاديمية بشكل قوي، فينظر إليها عالميًا بأنها نمط جديد كعولمة التعليم؛ حيث يقود حركتها منظمات دولية تدعم فرق بحثية في هذا المجال، وتنتجت دراسات مقارنة دولية ذات توجه عالمي واسع للاستفادة من نتائجها في صنع سياسات تعليمية عالمية جديدة؛ وبذلك تكون العولمة قد أنتجت تربية مقارنة جديدة متجددة على المستوى الدولي، وربطتها بعمليات صنع السياسات التعليمية الدولية ودراسة حِراكها استعارة وإعارة عبر العالم، كما وجهت جهود التربية من أجل التنمية المستدامة.(حجي، ٢٠١٧، ١١)، وتلك القضايا ينبغي أن يكون لها الأولوية والصدارة ضمن مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية.

وفي ظل العولمة تصبح قضايا التربية الدولية وتدويل التعليم أحد أهم الأولويات والمجالات البحثية؛ بهدف تنمية مفهوم المواطنة عالميًا وتنشئة مواطنين عالميين ينظرون الى الأحداث والقضايا من منظور عالمي، ولديهم اتجاهات إيجابية نحو جميع شعوب العالم مدركين لأهمية التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار عدم ذوبان الهوية والقيم والتراث الديني الأصيل لكل شعب من شعوب العالم (غنايم، ٢٠١٩، ١)، كما طرحت دراسة أخرى لغنايم (٢٠٢٢، ٤٢) قضية المقارنة في البحث التربوي بين التراث والتجديد لمجالات التربية والتعليم، في ظل المتغيرات العالمية والعولمة ومجتمع المعرفة واقتصادها، وطبيعة المجتمع الرقمي وتداعيات

ثورتين صناعيتين(الرابعة والخامسة)، وقد وجهت الدراسة لجعل قضية الهوية والتراث التربوي العربي الإسلامي وعلمائه ومؤلفاتهم أحد أهم مجالات وأولويات البحوث التربوية.

كما أكدت الدراسات على مدى تأثيرات العولمة بالقرن الحادي والعشرين على طبيعة موضوعات وقضايا التربية المقارنة الجديدة، مثل: المجتمعات الموجهة معرفيًا "مجتمعات التعلم والمعرفة"، واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الأخضر، والهوية القومية والوطنية للدولة ونظمها التعليمية والبحثية وسياساتها الداعمة لقدراتها وميزاتها التنافسية محليًا وإقليميًا وعالميًا، ومدى ارتباط ذلك بالحرية الأكاديمية والإبداعية لمواردها البشرية، وتنامي دور الهيئات والمنظمات الدولية في تعزيز التعاون التربوي والبحث العلمي، وظهور التصنيفات العالمية والمقارنات الدولية كقياس مقارن للنظم التعليمية والبحثية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتربية المواطنة العالمية والجمع بين البعد القومي والعالمي في التربية والتعليم والبحث العلمي، مع الاهتمام بالمداخل والمقاربات المنهجية للبحث في التربية المقارنة والدولية؛ بما يتطلب ضرورة البحث في المداخل والمقاربات المنهجية (الكمية والنوعية) لعلم التربية المقارنة الجديدة وتطبيقاتها في معالجة الظواهر والموضوعات بالاعتماد على مقاربات منهجية ذات قيمة استشرافية مستقبلية تنبؤية، قائمة على نظريات تربوية واجتماعية لإجراء دراسات مقارنة وتحليلية سليمة منهجيًا.(أحمد، ٢٠١٦، ١١- ١٧؛ حجي، ٢٠٢٠، ٣- ٤)

وقد خلص التقرير النهائي والتوصيات التي خرجت بها ندوة العولمة وأولويات التربية التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود إلى مجموعة من المجالات والأولويات البحثية التربوية الرئيسة في ظل العولمة وتداعياتها وخاصة بمجال التربية المقارنة والدولية، وأهمها: الهوية الإسلامية والوطنية في ظل العولمة، الثابت والمتغير في المناهج الدراسية في ظل تحديات العولمة، والمدرسة وتوطين المعلوماتية في عصر العولمة، وأهداف التربية وفلسفتها في ظل العولمة، العولمة وتغير دور المعلم والمتعلم، والعولمة والتنوع التربوي والثقافي، والنظم والمؤسسات التعليمية وأدوارها في ظل متغيرات وتحديات العولمة. (هيئة تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، ٢٠٠٤، ٢٠١٨- ٢٢١)، وفي ظل عولمة التعليم قبل الجامعي والجامعي وتدويله من أجل التنمية المستدامة، ظهرت الحاجة إلى توجهات بحثية ودراسات وبحوث التربية المقارنة والدولية حول قضية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي تنظيرًا لمفاهيمه وأنماطه ومتغيراته ومداخله ومراحله وخطواته، ومطالعة لتوجهاته وضوابطه وتجاربه وخبراته المعاصرة في الدول المختلفة، ودراسة وتحليل دور الهيئات والمنظمات الدولية في دعم وتطوير وتدويل التعليم بالدول المختلفة النامية والمتقدمة على حد سواء.

مما سبق يتضح، أن للعولمة وتداعياتها ومتغيراتها كثير من الانعكاسات على توجهات وأولويات البحث في التربية بصفة عامة، وبحوث التربية المقارنة والدولية خاصة، وأهم تلك التوجهات يتمثل في: تدويل وعولمة التعليم، والتربية الدولية وصيغها (المدارس الدولية، المدارس المنتسبة لليونسكو، أندية اليونسكو، المناهج الدولية) ومجالاتها التربية من أجل (المواطنة،

السلام، التعاون والتفاهم الدولي، التنمية المستدامة، البيئة، حقوق الإنسان)، وهيئات ومنظمات التربية الدولية(اليونسكو، الإلسكو، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...إلخ) وجهودها في دعم وتطوير التعليم والبحث والعلمي وارتباطها بقضايا تصنيف وجودة التعليم والبحث العلمي، وقضايا الهوية الوطنية وتوجهات التدويل، ومنهجيات ومقاربات التربية المقارنة والدولية في عصر العولمة وما بعد الحداثة وتنوعها بين التمسك بمنهجيات ومقاربات الماضي ومداخل ومنهجيات استشراف المستقبل ذات القيمة التنبؤية في ظل ظهور التربية المقارنة الجديدة "الراديكالية".

ثانيًا– التحديات التنموية وانعكاساتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية:

تعبر التحديات التنموية لأي مجتمع عن آماله وتطلعاته في تحقيق التنمية المستدامة، فتعد حلمًا وطموحًا تحاول معظم الدول والمجتمعات الوصول إليه بكافة السبل والآليات، والتي يأتي في مقدمتها التعليم والبحث العلمي عبر ربط النظم التعليمية والبحوث العلمية والتربوية بمتطلبات التنمية المستدامة كمحاولة لتلبية تلك المتطلبات والوفاء بها في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فالتنمية المستدامة تعني القدرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية القادمة على تلبية احتياجاتها.(عبد الحكيم، ٢٠١٧، ٥٩)، والاستدامة هنا لها دلالة ومعنى حقيقي أن تكون التنمية إستراتيجية مستمرة وحق وملازم للأجيال الحالية والقادمة.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها تصور تنموي شامل يعتمد على تقوية مختلف المجالات المجتمعية الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان حاضرًا ومستقبلًا. (المرساوي، ٢٠١٥، ٤)، ومن منظور تربوي تمثل التنمية المستدامة رؤية تربوية تسعى إلى إحداث التوازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستخدام الموارد البيئية الطبيعية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل، ويتطلب تطبيق مبادئ التربية للتنمية المستدامة مقاربات ومنهجيات تربوية متعددة الأساليب والأغراض، ووضع سياسات وخطط وبرامج تربوية تعليمية وبحثية وثقافية من أجل تتحقيق رفاهية الإنسان. (UNESCO, 2008, 9-10)، فالتنمية التربوية المستدامة تقوم على العملية التعليمية؛ لإكساب الأفراد القدرة على مواصلة أعمالهم ووظائفهم ومسئولياتهم بالمجتمع، وتحسينها وتطويرها في المستقبل؛ للمساعدة على حياة أكثر رفاهية في مختلف الجوانب والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتربوية، والمحافظة عليها واكتشاف الجديد مع ضمان بقاء المصادر والثروات للأجيال القادمة.(حسانين، ٢٠٢١، ١٥٧– ١٥٨)، كما يتطلب تحقيق أولويات التنمية التربوية المستدامة تفعيل قدرة النظم التربوية والتعليمية والبحثية على توفير فرص التعليم والتدريب والبحث العلمي ذات الأهمية والمنفعة لجميع الأفراد بالكمية والنوعية المناسبة لاحتياجاتهم؛ بما يسهم في المشاركة الفعالة بعملية التنمية.

وتعني عملية التنمية المستدامة بمفهومها الشامل تضافر كافة فئات ومؤسسات المجتمع من منظمات هيئات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، كذلك جهود الشباب والمرأة

وذوي الاحتياجات الخاصة؛ لإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية متكاملة بهدف تحسين الظروف المعيشية من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية، وتوجيهها بصورة تضمن الوفاء بحقوق ومتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتركز على صحة وسلامة البيئة، وتحقيق العدالة والترابط والتكافل الاجتماعي.(جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ١١)، كما توصف بأنها تحقيق النمو المتوازن اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا للأجيال الحالية والمستقبلية، وضمان العدالة والاستخدام الأمثل للموارد البيئية الطبيعية والبشرية والمادية؛ بما يدعم قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها ومتطلباتها.(عبد العظيم، ٢٠٢٢، ٤٥٩).

ومن يمثل مفهوم التنمية المستدامة وتحقيقه على أرض الواقع أبرز التحديات والتطورات التي أثرت على نظم التربية والتعليم بجميع دول العالم، ووجهت مجالات البحث فيها نحو توفير آليات تحقيقها، فأصبحت قضية تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها من الأسس التي تقوم عليها نظم التعليم والبحث العلمي؛ بغية تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال ربط الأهداف والغايات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بالتوجهات التعليمية والتربوية والبحثية.(حسانين، ٢٠٢١، ١٥٦– ١٥٩)؛ وعليه تمثل غايات وأهداف التنمية التربوية المستدامة أولويات بحثية ذات أهمية وجدارة بالبحث والدراسة في المجالات التربوية عامة، ومجال التربية المقارنة والدولية خاصة.

فيتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعميق التعليم والتدريس والبحث من أجل الاستدامة، وتحسين مستوى الجودة والكفاءة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع لسد الفجوة المعرفية وتحقيق التعليم المستمر، وتدعيم الشراكة والتفاعل بين الأطراف المجتمعية من أجل التشارك المعرفي، وتمكين الطلاب من الحصول على مهارات العمل الجماعي الفريقي متعدد التخصصات والثقافات، والعمل على تدويل التعليم والبحث العلمي، وغرس ثقافة احترام الاختلاف والتنوع، وتكامل التكنولوجيا بالمجالات الأكاديمية، وإرساء القيم الثقافية الداعمة للتعليم مدى الحياة وربطه بالبيئة، والتشخيص البيئي والتعليم المؤسسي لدعم التحسين المستمر والتخطيط للاستدامة وتحسين البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالمنظومة التربوية.(RosWade, 2005, 83- 84)، كما تمثل مبادئ التنمية التربوية المستدامة قضايا وتحديات بحثية مهمة؛ حيث تقوم على التربية من أجل التنمية، والبحث والمعرفة والتطوير من أجل الاستدامة، وحوكمة الشراكة المجتمعية من أجل التنمية، وتحقيق الاستدامة في إدارة الموارد البيئة والمجتمعية والتربوية.(عبد الحكيم، ٢٠١٧، ٧٣)؛ ولكون البحث العلمي التربوي الرصين ذي القيمة المضافة قاطرة التقدم والتنمية المستدامة كانت الحاجة ملحة إلى آليات تفعيل وربط البحث العلمي التربوي بدعم قضايا التنمية المستدامة ومتطلباتها، وضرورة تحديد وترتيب أولوياته في ضوء فقه الأولويات البحثية الحالية والمستقبلية الداعمة لخطط ورؤى التنمية الوطنية المستدامة وخاصة في المجال التربوي والتعليمي والبحثي خاصة.

وفي ظل السعي المستمر للدول والمجتمعات نحو تحقيق التنمية المستدامة بالقرن الحادي والعشرين ومطلع الألفية الثالثة، أصبحت التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة توجهًا بحثيًا ضمن مجالات وتوجهات البحث التربوي، وخاصة بحوث ودراسات التربية المقارنة والدولية باعتبار البعد الدولي لهذا المجال؛ حيث أصبح مصطلح التنمية المستدامة نموذجًا معرفيًا وتطبيقًا عالميًا، مما أظهر الحاجة للتوجه نحو دراسة نظم وبرامج المدارس البيئية Eco- Schools للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتدارس خبرات الدول المتقدمة باعتبار حركة التعليم من أجل التنمية المستدامة والمدارس البيئية حركات تعليمية توجهها السياسيات التعليمية العالمية بالدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للتربية البيئية The Foundation for Environmeantal Educatin(EEF).(السعودي،٢٠٢١؛عبد العظيم، ٢٠٢٢)

ونتيجة أهمية تحديد الأولويات البحثية توافقًا مع متطلبات التنمية المستدامة؛ فقد طورت الهيئات الإقليمية والدولية برامج وخططًا لبيان وتحديد أولويات البحث والتطوير على المستوى الدولي والإقليمي، ومن ذلك ما أشار إليه تقرير اليونسكو للعلوم لعام ٢٠١٥م، والذي اقترح أولويات محددة للبحث والتطوير في جميع المجالات الاقتصادية والتنموية، ومشكلات المناخ، وقضايا الصحة، ومصادر الطاقة، وكل ما يختص بمستقبل الحياة على كوكب الأرض بأقاليم هذا العالم ومجتمعاته، وتبعًا لذلك أنشئت معظم الدول مراكز بحثية وطنية عامة وخاصة في كل وزارة وجامعة وإدارة من أجل وضع إستراتيجية أو خريطة بحثية وطنية تمثل أساسًا للخطط البحثية بالجامعات والمراكز البحثية بتلك الدول، ومصدرًا ودليلًا استرشاديًا لبحوث أساتذتها وطلابها.(هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة، ٢٠١٦، ٨- ٩)

وفي ظل تحديات التنمية المستدامة عالميًا وإقليميًا، وانطلاقًا من توقيع مصر مع أكثر من (١٩٣) دولة على خطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م خلال اجتماع هيئة الأمم المتحدة بمقرها في نيويورك احتفالًا بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الهيئة، وضعت القيادة السياسية المصرية "رؤية مصر ٢٠٣٠" لتمثل خطة التنمية المستدامة لمصر في الفترة (٢٠١٦- ٢٠٣٠).

وقد ركزت الرؤية على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، وهي: البُعد الاقتصادي؛ وتضمن محاور(التنمية الاقتصادية، والطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية)، والبُعد الاجتماعي؛ وشمل محاور(العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة)، والبُعد البيئي؛ وتضمن محوري(البيئة، والتنمية العمرانية)، بالإضافة للسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية، لتكتمل المحاور أثني عشر محورًا رئيسًا، وقد بلغ عدد أهداف هذه الخطة (١٧) هدفًا تمثلت في(القضاء على الفقر والجوع، والصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياة النظيفة والصحية، وطاقة نظيفة بأسعار معقولة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساوة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسئولان، والعمل

المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وتضمنت تلك الأهداف (١٦٩) مؤشرًا توافقًا مع الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة والتي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، وهي أهداف ومؤشرات متكاملة متوازنة في الأبعاد الثلاثة وغير قابلة للتجزئة؛ تحقيقًا لرؤية إستراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠.(جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦)

وفي ضوء محاور ومجالات وغايات وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ظهرت الحاجة إلى توجهات بحثية تربوية تعالج ما تتضمنه الرؤية من قضايا وتحديات وخاصة تلك المرتبطة بمجال التربية المقارنة والدولية، وبنظرة تحليلية فاحصة للرؤية العامة لإستراتيجية التنمية المستدامة مصر٢٠٣٠، والرؤى الخاصة بمجالاتها والأهداف العامة والفرعية لمحاورها ومؤشراتها، وخاصة المحاور المرتبطة(بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتعليم، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والثقافة) باعتبارها أقرب المجالات صلة لتخصص التربية المقارنة والدولية؛ لاستخلاص أهم القضايا والموضوعات البحثية التي تمثل أولويات بحثية ضرورية ذات أهمية وجدير بالبحث والدراسة، ولم تنل الاهتمام الكافي من قبل الدراسات والبحوث والرسائل والأطروحات العلمية في هذا التخصص، يتضح الآتي (جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٢٨– ٧٥):

١– **قضايا وأولويات بحثية مرتبطة بمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية؛** وتتمثل أبرزها في: تطوير جهاز إداري كفء وفعال ونظام رقابي مُحْكم للمؤسسات الحكومية التعليمية والبحثية يتسم بالمهنية والشفافية والعادلة والجودة والخضوع للمساءلة والمحاسبية، ويُعلي من رضا المواطنين، ويدعم تحقيق الأهداف التنموية، وتقويم وتحسين الإطار التشريعي للمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، والحوكمة والإدارة والتمويل الإلكتروني للمؤسسات التعليمية والبحثية، وتسويق الخدمات التعليمية والبحثية إلكترونيًا.

٢– **قضايا وأولويات بحثية مرتبطة بمحور التعليم؛** تمثلت أبرزها في: تعليم عالي الجودة متاح للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجيًا، وجودة الحياة المدرسية، وإعادة هيكلة منظومة التعليم، وتطوير سياسات النظام التعليمي في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة المصرية، وتحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية في ضوء مؤشرات الجودة العالمية والانتقال بالتعليم العالي لمصاف الدول المتقدمة قاريًا وإقليميًا وعالميًا، وتعزيز التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي، وإعداد إطار وطني للمؤهلات في مصر، والإتاحة برياض الأطفال، وتطوير التعليم الفني بأنواعه المختلفة، وتطوير نظم التقويم والامتحانات، وتطوير التعليم الجامعي للحصول على الاعتماد المحلي والعالمي والارتقاء به في التصنيفات العالمية والإقليمية، وتدويل التعليم الجامعي، وإعادة هيكلة ميزانية التعليم، وتميز وكفاءة المعلمين والقادة التربويين بتعيين حملة المؤهلات العلمية التربوية وتعيين الحاصلين على الدراسات العليا في الإدارة التعليمية بالوظائف

الإدارية للقيادة التربوية، وإنشاء مركز قومي لإعداد القادة التربويين، وإعادة الثقة وبناء جسور التواصل بين المجتمع والمؤسسات التعليمية وإدارته، وإصلاح البنية التشريعية للمنظومة التعليمية، والتميز العالمي في المناهج الدراسية والوسائل التعليمية من خلال الشراكات العالمية، تمكين الطلاب من مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتوسع في مدارس STEM، وتطبيق التعليم الذكي بالمدارس اعتمادًا على جودة البنية التكنولوجية، ومشاركة الطلاب في المسابقات العالمية والاختبارات الدولية (TIMSS, PISA)، والتعليم من أجل المواطنة المحلية والعالمية واحترام التعددية الثقافية والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتميز والتوسع في المدارس الرياضية العالمية.

٣- **قضايا وأولويات بحثية مرتبطة بمحور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي**؛ وتمثلت أبرزها في: مجتمع البحث العلمي والمعرفة واقتصادها وقيمتها ودورها في زيادة النمو الاقتصادي والناتج القومي، وزيادة الميزانية المخصصة لأنشطة البحث العلمي، والبحث والتطوير R&D، والحوكمة والإدارة الرقمية للبحث العلمي والمعرفة والابتكار ومؤسساتها، وهيكلة ومأسسة الكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وربط إستراتيجيات الجامعات والمراكز البحثية بالإستراتيجية القومية للدولة في البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير البنية التشريعية لتنظيم الجامعات والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار "قانون تنظيم الجامعات، وسياسات نقل وتوطين التكنولوجيا، وحماية الملكية الفكرية، وإدارة المواهب والإبداع وتحسين مناخ البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، وتخريج جيل تعليمي قادر على التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال بالتعليم العام والفني والجامعي.

٤- **قضايا وأولويات بحثية مرتبطة بمحور الثقافة:** وتمثلت في: الاحتكاك بالثقافات المتنوعة وانفتاح الثقافة المصرية على العالم في ظل العولمة، والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المصري، جودة التعليم وإتاحة الخدمات بالمناطق الفقيرة والنائية"المهمشة"، وتنمية الثقافة الحاسوبية بالتعليم العام والجامعي، والتمكين والحق في الوصول للمعرفة وحرية تداولها، وضمان حرية التفكير والإبداع، وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية، والاهتمام بالثقافة الداعمة للتنمية وتأكيد قوة مصر الناعمة.

وضمن رؤية وأهداف ومؤشرات المجالات الأخرى كالبيئة والاقتصاد والطاقة والصحة والعدالة الاجتماعية والتنمية العمرانية والسياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي جاءت بعض القضايا بحثية المرتبطة بالبحث التربوي عامة ومجالي التربية المقارنة والدولية خاصة، ومنها: التربية البيئة والوعي البيئي، وقضايا الاستدامة، والتعليم والتنمية الاقتصادية وخفض معدلات البطالة والفقر والعجز، والتربية وتأمين موارد الطاقة وترشيد الاستهلاك، والتربية والوعي المائي، والتربية البيئة والصحية، التنشئة السياسية والاجتماعية والتربية الديمقراطية السيلمية، وحقوق الإنسان، ودعم اللامركزية في صنع واتخاذ القرار التعليمي، الحراك الدولي والإقليمي.(جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٨١- ١٠٢)

وتنفيذًا لتلك التوجهات وتحقيقًا لغايات وأهداف التنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠؛ سعت مراكز البحوث العلمية والتربوية، وكليات التربية بالجامعات المصرية وخاصة أقسام التربية المقارنة لإجراء بحوث ودراسات ورسائل وأطروحات علمية تعالج تلك القضايا البحثية، إلا أن ضعف وضوح الخريطة البحثية التي ترتب مجالات وأولويات البحث في تلك القضايا حال دون معالجتها بالشكل العلمي السليم؛ ومن ثم ضعف تحقق أهداف التنمية المستدامة بتلك الرؤية الوطنية، وهذا ما أكدته عديد من الأدبيات مشيرة إلى أن القضايا البحثية السابقة التي أفرزها تحليل محاور ومجالات وغايات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهدافها ومؤشراتها الفرعية تمثل قضايا بحثية ذات أولوية ضمن مجالات وأبعاد الرؤية التي لم تنل الاهتمام الكافي من البحث والدراسة(حرب، ٢٠١٨، ٢٠٢- ٢٠٣؛ الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ٩٥- ٩٧؛ سالم، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠٢٠، ٤٦٧؛ حسانين، ٢٠٢١، ١٦١- ١٦٥). ومن ثم ينبغي أن تتوجه إليها البحوث التربوية بصفة عامة وبحوث التربية المقارنة والدولية والسياسات التعليمية بصفة خاصة.

وعليه، ينبغي أن تراعي خريطة توجهات ومجالات البحوث التربوية عامة، والتربية المقارنة والدولية خاصة غايات وأهداف التنمية المستدامة بالرؤى والإستراتيجيات الوطنية وعلى رأسها القضايا والمجالات البحثية ذات الصلة والتي طرحتها "رؤية مصر ٢٠٣٠"؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجالاتها الرئيسة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ثالثًا- التحديات التكنولوجية وانعكاساتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية:

تعيش المجتمعات في مطلع القرن الحادي والعشرين موجة من التحولات الرقمية والثورات الصناعية المتتابعة، فلقد مر العالم بثورات صناعية ثلاث، وما أن ظهرت الثورة الصناعية الرابعة لاحقتها إرهاصات ثورة صناعية خامسة بدأت تتضح وتتبلور بعض ملامحها، وقد تبابينت توجهات وتطورات هذه الثورات وصولًا للثورة الصناعية الرابعة المعتمدة على التقنيات والتكنولوجيات الذكية، ثم بدأت تتجلى بالأفق مظاهر الثورة الصناعية الخامسة القائمة على تعلم الآلة والتعلم العميق، الأمر الذي سيؤثر على جوانب الحياة كافة، فتتسم تلك الثورات لا سيما (الثورة الرابعة والخامسة) بسرعتها الجامحة، ومجالها الواسع، وتأثيرها الكبير على معظم النظم والمؤسسات. وفي خضم تلك الثورات أطلق منتدى الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٥ مبادرة تسمى" مبادرة التحول الرقمي" *The Digital Transformation Initiative(DTI)* كمشروع عالمي يمثل جزءًا من المبادارت المنظمة لتشكيل المستقبل في جميع القطاعات ومنها التعليم. (World Economic Forum, 2017, 2)

وتقع المؤسسات التعليمية والجامعات ضمن النظم المجتمعية الخدمية الأكثر تأثرًا وتحسسًا لتلك الثورات الصناعية وهذا التحول الرقمي ومتطلباته من التطوير التكنولوجي والتطبيقات الذكية؛ لتعبر عن مبرر وجودها ودورها كمنتج للمعرفة عبر مقوماتها التعليمية والبحثية والبشرية، ومن ثم تجتهد تلك المؤسسات التعليمية في تطويع واستخدام التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها خلال عملياتها الإدارية والتعليمية والبحثية والخدمية.(محجوب، ٢٠٠٦،

١٦١)، فتحدي التطورات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ جعل تحول المؤسسات التعليمية والجامعات نحو النموذج الرقمي الذكي ضرورة حتمية؛ ومن ثم أصبحت قضية التحول الرقمي والرقمنة للجامعات والبحث العلمي في ضوء التحديات التكنولوجية والرقمية بالقرن الحاداي والعشرين من الأولويات والقضايا والتوجهات الحديثة في مجال التعليم العالي والجامعي.(علي، ٢٠١١، ٢٦٧، ٢٦٩؛ أحمد، ٢٠٢١، ٩)

فأصبح التحول الرقمي من أبرز وأهم الملفات التي وضعت الحكومة المصرية خطته في إستراتيجية مصر ٢٠٣٠م؛ حيث يسهم هذا التحول في تفرد الدولة المصرية داخل القارة الإفريقية، والقضاء على الفساد والبيروقراطية الإدارية والمالية، وذلك من خلال إتاحة الخدمات الرقمية لجميع المؤسسات والمواطنين، ودعم الصناعة الرقمية، والإبداع التكنولوجي لمصر الرقمية، ونشر وتعزيز الثقافة التكنولوجية، ومكافحة الفساد الإداري، التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.(سيد، ٢٠٢٠، ٧-٨). وهذا يوضح فوائد الرقمنة والتحول الرقمي للأداء الخدمي للدولة؛ ومن ثم سعت مصر لوضع إستراتيجية للتحول الرقمي في جميع المجالات التنموية، ومن بينها المجال التعليمي والبحثي؛ توافقًا مع متغيرات الثورات الصناعية وتحولات الرقمنة لبناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميًا فى كافة مناحي الحياة، وتحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية، وتحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميًا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية، وتمكين الدولة من تطبيق الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبية والرقابة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.(ج.م.ع، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢١)

وفي ظل التطور التقني المتسارع وثورة الاتصالات المعلومات، تسعى المؤسسات التعليمية ومن بينها الجامعات في العصر الرقمي لحجز مكانها بين المؤسسات والأنظمة التعليمية الذكية، ومواكبة تحديات تقنية المعلومات واستثمارها بالشكل الأمثل لبناء مجتمع جامعي يتناسب ومجتمع المعرفة واقتصادها في العصر الرقمي، فأخذت تتسابق في التحول إلى صيغ ونماذج جامعية حديثة، كان أبرزها الجامعات الذكية؛ التي تحاول الجامعات تلبية متطلباتها ومقوماتها، من بنية تحتية مادية وتقنية، وكوادر بشرية ذكية، وبيئات تعلم وبحث علمي ذكية، وشبكة معرفة واسعة مع توافر خطط وإستراتيجيات واضحة. (بكرو، ٢٠١٧، ١- ٣)، وتُعد الجامعات الذكية تطورًا طبيعيًا منطقيًا لنموذج الجامعات الافتراضية والإلكترونية في ظل الثورة التقنية والتحول الرقمي في التعليم الجامعي، من خلال تطبيقات الويب، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، وتطبيق البيانات الضخمة، والمنصات التعليمية الذكية التي أصبحت أهم ركائز الجامعات العالمية، فالمؤسسة التعليمية الذكية تلك المؤسسة التي تستخدم التكنولوجيا، والإنترنت في كافة عملياتها من التعليم والتدريس، والإدارة، والبحث العلمي، والمباني، والكتب،

والخدمات.(Caţă, 2015,7) ، ومن ثم تعد صيغ الجامعات الذكية والرقمية مجالًا توجهًا بحثيًا ينبغي أن تتوجه بحوث التربية المقارنة والدولية إلى دراسته في ضوء الخبرات والتجارب العالمية.

كما أجمعت بعض الدراسات على أن الثورات الصناعية تعد نهجًا تفاعليًا متكاملًا بين الإنسان والآلات باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تفرض أنماطًا جديدة من التعليم والبحث العلمي تتعلق بالأنظمة الذكية والإنترنت ونظم التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وتتطلب تكوين قوى بشرية ذكية تلبي المتطلبات المستحدثة لسوق العمل، كما تفرض واجبات ومسئوليات على القيادات التربوية ومديري المدارس والمعلمين، تحتم عليهم ضرورة تنمية جدارتهم الوظيفية والرقمية لمواجهة ما تفرضه تلك الثورات من تحديات.(أبو لبهان،٢٠١٩، ٣٧٣؛ الخولاني، ٢٠٢١، ١٤٢٤؛ عباس وهبة ومحمد، ٢٠٢١، ٢٦٣؛ محمود وعثمان، ٢٠٢٢، ٣٧٠)؛ومن ثم فالثورات الصناعية الجديدة تحمل في طياتها تطوير البيئة التعليمية، وجعلها أكثر ذكاء وتقنية، وقيمة مضافة تنافسية، بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، والنماذج الحديثة من الأعمال والأنظمة البيئية الرقمية التي تؤدي إلى الاستدامة والجودة والتنافسية العالية من خلال رقمنة جميع الأنشطة والعلميات والخدمات.

فقد أكدت بعض الدراسات ما لهذه الثورات وتطبيقاتها الرقمية الذكية من انعكاسات على المنظومة التعليمية والبحثية ومكوناتها من مناهج وبرامج التعليمية ومؤهلات دراسية جديدة، ومداخل وطرائق تدريسية، ونمط القيادة الإدارية وحوكمة المؤسسات التعليمية، والثقافة والمهارات الرقمية، والخدمات والوسائل الذكية، والبحث العلمي والتطوير، وقضايا الابتكار، والتدويل، والتعلم مدى الحياة. (الصغير، ٢٠٢٠، ٢١– ٢٧؛ عمران ٢٠٢٠، ٧–٩)

ولعل ما سبق من تأثيرات ومظاهر تكنولوجية ورقمية للثورات الصناعية وتطبيقاتها الذكية وانعكاساتها على المنظومة التعليمية والبحثية، ينبغي أن تمثل أولويات للبحث العلمي التربوي والمقارن والدولي ضمن مجالات وأولويات خريطة بحثية لدراستها ونقدها وتحليلها، وبيان آثارها السلبية ووضع الحلول الناجعة لتجنبها، واستثمار فوائدها الإيجابية والاستفادة منها.

وقد أشارت دراسة إلى مجموعة متطلبات تمثل قضايا بحثية مرتبطة بتطوير البحث التربوي – ومنه بحوث التربية المقارنة والدولية– في ضوء متطلبات ومتغيرات الثورة الصناعية الرابعة، وأهمها: وضع سياسية واضحة للبحث التربوي، والاهتمام بالبحوث البينية والجامعية والمشتركة مع الاعتماد على المنهج المختلط الذي يجمع بين الكمي والكيفي والنقدي، والأخذ بالمدخل المنظومي في دراسة الظواهر التربوية في عصر الثورة الصناعية، واقتراح مصادر وآليات جديدة لتمويل البحوث التربوية كالشراكات البحثية والتعاون الدولي، وتهيئة المناخ البحثي، وتنمية ورفع قدرات ومهارات الباحثين للتعامل مع متغيرات الثورة الصناعية ومعطياتها في مجال البحث العلمي، وتطوير أوعية النشر المحلي، وتشجيع النشر الدولي للبحوث التربوية لتحقيق التنافسية والمراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية، وتفعيل وتحسين العلاقة بين

الممارسين التربويين بالمؤسسات التعليمية والباحثين بالمؤسسات والمراكز والمعاهد البحثية التربوية وتطبيق نتائج البحوث وتقويمها ميدانيًا.(عباس، وآخرون، ٢٠٢١، ٢٦٩- ٢٧٠)

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات والكيانات التربوية والجمعيات العلمية قد اهتمت بتدارس تلك الثورات الصناعية وآثارها وتحدياتها وانعكاساتها على المنظومة التعليمية والبحثية بمصر من خلال بعض المؤتمرات والندوات والمتقليات العلمية التي تدور توجهات بحوثها ودراساتها وأوراق العمل بها حول تحديات ومتغيرات تلك الثورات وانعكاساتها ومتطلباتها، ومنها على- سبيل المثال لا الحصر- مؤتمر الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ٢٦- ٢٧ يناير ٢٠١٩م بدار الضيافة بجامعة عين شمس، والمعنون "تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية"، والذي تم تحليل بحوثه ودراساته ضمن مادة الرصد والتحليل بالبحث الحالي بالمحور السابق، ومؤتمر كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة في الفترة من ٩- ١٠ نوفمبر ٢٠١٩م، والمعنون "التربية وتحديات الثورة الصناعية الرابعة"، ثم الملتقي التربوي السنوي لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة سوهاج في الرابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٢٠م، والمعنون "مستقبل التعليم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة(واقع وتحديات). ثم عقدت كلية التربية جامعة حلوان مؤتمرها العلمي العشرين والدولي الثالث، والمعنون "مستقبل إعداد المعلم في ضوء متغيرات الثوررة الصناعية: الرابعة والخامسة"؛ لتدارس وبحث ومناقشة أحد أهم مكونات ومرتكزات نجاح العملية التعليمية وهو "المعلم" وبرامج ونظم وسياسات إعداده وتنميته مهنيًا في ضوء تحديات وانعكاسات ومتغيرات الثورة الصناعية الرابعة وإرهاصات الثورة الصناعية الخامسة.

وعلى المستوى المؤسسي الوطني، ومواكبة لتحديات الرقمنة والثورات الصناعية وتطبيقاتها الذكية، وتحديدًا للأولويات القومية والفرص والمجالات التي تحقق ميزات تنافسية عالمية وربطها بتوجهات البحث العلمي والتكنولوجيا والعلوم والابتكار كغايات وأهداف رئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية في عام ٢٠١٥م الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥- ٢٠٣٠) STI-EGY 2030، وبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٦م، ثم تحديثها عام ٢٠١٩م؛ وفي إطار رؤية مصر 2030 التي تغطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي قررتها الأمم المتحدة، تمثل الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكارركيزة أساسية للرؤية الوطنية فيما يتعلق بإنتاج وتوطين البحث العلمي والتكنولوجيا والعلوم والمعارف والابتكارات.(جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ٦)؛ لذا سيتناول البحث الإستراتيجية القومية للبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا المحدثة عام ٢٠١٩م بالدراسة والتحليل؛ لاستخلاص أبرز القضايا والموضوعات الرئيسية بمساري تلك الإستراتيجية والمرتبطة بتوجهات وأولويات بحثية ذات أهمية في مجالي التربية المقارنة والدولية، وذلك على النحو الآتي:

أ- مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بالمسار الأول للإستراتيجية:

يتضمن هذا المسار محاور رئيسة تضم مجالات وقضايا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببحوث التربية المقارنة والدولية، وتتمثل في(جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ٥٧- ٦٢):

١- **سياسات وتشريعات البحث العلمي:** ويتطلب هذا المحور دراسات مقارنة ودولية تتعلق بمجالات تحديث الإطار التشريعي لإدارة وتمويل منظومة البحث العلمي وسياساته لدعم قضايا حقوق الملكية الفكرية، وأخلاقيات وضوابط البحث العلمي.

٢- **دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية لمنظومة البحث العلمي:** يتطلب دراسات تتعلق بمجالات تطوير الهيكل التنظيمي لمنظومة البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين القدرات والميزات التنافسية لمنظومة ومؤسسات البحث العلمي، وتطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات والعاملين بمنظومة البحث العلمي، وتدريب الباحثين وطلاب الدراسات العليا، ونشر ثقافة ريادة الأعمال، وتكوين الفرق البحثية، وصياغة آليات الشراكة والتكامل بين المؤسسات البحثية ومراكز التميز البحثي محليًا ودوليًا، ودعم وإنشاء مراكز التميز البحثي داخل الجامعات المصرية.

٣- **تحقيق الريادة الدولية في البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا:** ويتطلب دراسات وبحوثًا للارتقاء بجودة البحث العلمي من أجل تحقيق الريادة الإقليمية والدولية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتدويل النشر العلمي المحلى بما في ذلك البحوث الاجتماعية والإنسانية، ووضع نظام تشجيعي تحفيزي للباحثين والمؤسسات البحثية في هذا الشأن، والاهتمام بمستوى المجلات العلمية المصرية ووضعها فى مصاف المجلات العالمية، والبحوث التطبيقية وبحوث نقل التكنولوجيا.

٤- **الاستثمار والشراكة في البحث العلمي:** من خلال دراسات تتناول دعم برامج وآليات ربط البحث العلمي بالصناعة وتعزيز الشراكة، وإنشاء برامج تمويل جديدة بمشاركة القطاع الخاص، وتوجيه الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية إلى مشكلات واقعية وبحوث تطبيقية متخصصة مقابل دعمها وتمويلها من قبل المؤسسات الإنتاجية، وتقديم الخدمات البحثية المدفوعة للشركات ووحدات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدنى، وإنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية وأودية للعلوم والتكنولوجيا بالجامعات المصرية لتنمية فكر الاقتصاد المعرفي، ودعم تصميم بيئية (خضراء) وذكية بالمدارس والجامعات، وتصميم وإنشاء المدن العلمية والبحثية ووديان العلوم والتكنولوجيا لجذب الاستثمارات العالمية.

٥- **البحث العلمي وصناعة التعليم والثقافة العلمية:** من خلال دراسات لنشر ثقافة البحث العلمي بالمدارس (مرحلة التعليم ماقبل الجامعي)، وإعداد برامج لاكتشاف المواهب ودعم الطلاب المخترعين والباحثين، وتنمية القدرات والمهارات البحثية للطلاب في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، ناهيك عن الدراسات العليا.

٦- **التعاون الدولى في البحث العلمي:** من خلال دراسات تتناول تنسيق وتطوير التعاون الدولى، والعولمة والتدويل للبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع خطط لجذب الشركات العاملة فى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وجذب الوافدين من طلاب الدراسات العليا والأساتذة والباحثين الدوليين في المجالات العلمية والتكنولوجية .

ب- مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بالمسار الثاني للإستراتيجية:

يتضمن هذا المسار عددًا من القضايا البحثية المرتبطة بمجال التربية المقارنة والدولية، وهي(جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ٥٧- ٧٢):

١- التعليم أمن القومي: ويشمل السبل ابتكارية لمواجهة المشكلات المتراكمة التي أدت إلي ضعف المنتج التعليمى، وتطويرالمناهج والبرامج الدراسية للتعليم العام والجامعي وفق منظومة متكاملة، وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في إدارة التعليم لإنتاج رأس مال بشري متميز يسهم بفاعلية في التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة.

٢- ربط التعليم بقضايا التنمية البشرية والاجتماعية: في مجتمع المعلومات والمعرفة واستحداث صيغ جديدة للمشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العام، ودعم منظومة التعليم والتعلم لإنتاج رأس مال بشري قادر علي الإبداع والابتكار والتميز.

٣- نشر ثقافة البحث والاستقصاء، وإكساب الطلاب مهارات البحث العلمي والابتكار، ودمج الطلاب ذوي الإعاقة تعليميًا واجتماعيًا، وتمية مهاراتهم وقدراتهم.

٤- تحسين الصورة الذهنية للمجتمع عن التعليم الفني وعلاقتها بمعدلات الالتحاق، ودراسة تطوير رأس المال بالمدارس الفنية، وتفعيل دور التعليم الفني فى دعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، وأثر ذلك فى التنمية الاقتصادية بالمجتمع المصرى.

٥- تطوير وبناء القدرات في العلوم البينية والمستقبلية، ودعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية والارتقاء بها للوصول إلى معايير النشر الدولية.

٦- الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وتمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء مجتمع رقمي متطور ورسم أفقه المستقبلية، وتحديد الأولويات الوطنية في مجالات التطبيقات التكنولوجية وعلوم وتكنولوجيا المستقبل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبحوث تطوير أنظمة أمن وسلامة المعلومات.

٧- التنمية والإدارية والاستدامة المالية بالمؤسسات التعليمية، بالتركيز علي قضايا الاستثمار والتجارة الإلكترونية، والاقتصاديات والمجتمعات الرقمية.

٨- التعليم من بعد وأنماطه المختلفة: المقررات التعليمية الكثيفة وواسعة الانتشار MOOCs، والتعليم الإلكتروني والهجين والمدمج، والحوكمة الرشيدة للتعليم الإلكتروني.

مما سبق يتضح تنوع مجالات وقضايا البحث في التربية المقارنة والدولية ذات الأولوية والأهمية المستخلصة من الإستراتيجية القومية للبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ في نسختها المحدثة بعد مرور (خمس سنوات) على إصدارها في ٢٠١٥م، والتي

تمثل مجالات وأولويات بحثية مستقبلية ذات أهمية في مجال التخصص، وعلى الرغم أهمية وأولوية وجدارة تلك المجالات والقضايا إلا أنها لم تنل الاهتمام الكافي والنصيب الوافر من البحث والدراسة من قبل الباحثين التربويين وخاصة في مجال البحث التربوي المقارن والدولي. ومن ثم ينبغي أن تتوجه إليها البحوث والدراسات في هذا المجال، ولعل هذا يتفق مع ما أظهرته الدراسة التحليلية لتوجهات تلك البحوث والدراسات بالمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في مصر.

رابعًا- التحديات البيئية وانعكاساتها على توجهات بحوث التربية المقارنة والدولية:

تمثل الأزمات والكورات البيئة والجوائح والصحية والتغيرات المناخية أحد أبرز التحديات البيئية التي تواجه الدول والمجتمعات والنظم والمؤسسات بالقرن الحادي والعشرين، وعلى رأسها النظم التعليمية والبحثية ومؤسساتها، والتي من أجلها عُقِدت – ومازلت- المؤتمرات في مجال البيئة والصحة والمناخ، وأخرها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ COP 27 بمصر في مدينة شرم الشيخ في الفترة من ٦ – ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢م، كمؤتمر عالمي تحضره (١٩٧) دولة على مستوى قارات العالم؛ لمناقشة مشكلات البيئة وتغير المناخ، وآليات المواجهة، ويُعد المؤتمر جزءًا من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.

وقد عالجت المؤتمرات السابقة لمنظمة الأمم المتحدة قضية التغيرات البيئية والمناخية ضمن نطاق دولي عالمي، وأوصت بضرورة تضمين تلك القضايا بالمناهج الدراسية للتعليم المدرسي الإلزامي وغير الإلزامي والتعليم الجامعي، وإدارج مجال التغيرات المناخية والتربية البيئية في برامج الدرجة الجامعية الأولى وبرامج الدراسات العليا، وبرامج إعداد القيادات والمعلمين، وقد حظيت سياسات التربية البيئية والتعليم من أجل التنمية المستدامة باهتمام كبير في معظم دول العالم. (الجمال، ٢٠٠٧، ٢٠٨- ٢١١؛ جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، ٢٠٢١، ٣٥)، فأصبحت تلك القضايا مجالًا بحثيًا مهمًا في تخصصات التربية وفروعها ومجالاتها ولا سيما مجال التربية المقارنة والدولية.

ويعد التعليم والبحث العلمي من العوامل الحاسمة في معالجة قضية تغير المناخ، من خلال القيام بالأبحاث ونشر المعلومات وتنفيذ حملات تثقيفية توعية بشأن التغيرات المناخية، فيشجع التعليم ونتائج البحوث الأفراد على تغيير مواقفهم وسلوكهم؛ كما أنه يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة تجاه تلك القضايا، وفي المدارس والجامعات بالفصول والقاعات الدراسية يمكن تعليم الأفراد تأثير الاحتباس الحراري وتعلُّم كيفية التكيف مع تغير المناخ؛ فتساعد تلك المعرفة وهذا التعليم في معالجة تلك الظواهر والقضاء على الخوف من ظاهرة وقضية –غالبًا- ما يتم وصفها على الساحة العالمية بالقدر المحتوم، وتهدف منظمة اليونسكو من خلال برنامجها "تعليم تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة" إلى مساعدة الأفراد في تعميق فهم تأثير بعض الظواهر والتغيرات المناخية، والعمل على محو الأمية المناخية بين الشباب. وقد تم عرض ومناقشة هذا البرنامج وغيره من المبادرات التعليمية

المبتكرة، بما في ذلك برنامج العمل العالمي من أجل التمكين المناخي في مؤتمر المتحدة لعام ٢٠٢٢م.(الأمم المتحدة، ٢٠٢٢)

وفي ضوء التغيرات البيئية المناخية والصحية التي تتعرض لها مصر كأحد دول العالم المتضررة من تلك التغيرات، وكرد فعل للآثار السلبية لتلك التغيرات والعمل على إيقافها، ظهرت الحاجة البحثية لدراسة توجه الاقتصاد الأخضر كمفهوم يربط بين التنمية والبيئة لمواجهة تلك الاختلالات ولا سيما الناتجة عن التغير المناخي والأزمات البيئية التي أكدت تقارير منظمية عالمية كثيرة أن مصر قد تكون من أكثر الدول تضررًا بتلك التغيرات والتدهور البيئي والمناخي.(محمد، ٢٠١٧، ٢٧- ٢٨)؛ ومن ثم حاولت بعض الدراسات والبحوث التربوية التعرض لتلك القضايا من خلال دراسة دور الجامعة في تمكين الاقتصاد الأخضر كمجال بيئي في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر. (بنوان، ٢٠٢٢، ٤٠)، إلا أن هذه البحوث على ندرتها لا تمثل توجهًا بحثيًا؛ حيث ينبغي توجه البحوث التربوية وخاصة بحوث التربية المقارنة والدولية لدراسة تلك التغيرات وتأثيراتها على النظم التعليمية والبحثية خاصة، وسبل مواجهتها في ضوء الخبرات والتجارب والنماذج العالمية الناجحة.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة وبدايات القرن الحادي والعشرين تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية والصحية من منظور تربوي لا سيما المرتبطة بالتغيرات المناخية، والتلوث، وتدهور النظم البيئية، واستنزاف ونضوب وتدمير الموارد، وانتشار الأوبئة والجوائح الصحية؛ من خلال صيغ المدارس والجامعات البيئية والخضراء؛ ومن ثم ظهرت الحاجة إلى نظم ومناهج تعليمية تعالج تتضمن تلك القضايا من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، ولعل ذلك يتطلب صيغ من التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعليه فهناك حاجة لدراسة وبحث صيغ المدارس والجامعات البيئية والخضراء من أجل التنمية المستدامة في ضوء خبرات دول متقدمة بهذا المجال، والاستفادة منها في إنشاء مثل هذه الصيغ التعليمية بنظام التعليم المصري وتوفير متطلباتها الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والأطر التشريعية، وتفعيل دور الجهات المعنية بتطبيق هذه الصيغ: وزارة التربية والتعليم، وزارة البيئة، والأكاديمية المهنية للمعلمين، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها.(السعودي، ٢٠٢١، ١٥١- ١٥٢؛ عبد العظيم، ٢٠٢٢، ٤٤٩)

كما تعد قضية التغيرات المناخية وآثارها على حقوق الإنسان في(الحياة، والتعليم، والسكن واللجوء...إلخ) من أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي؛ نظرًا لارتباط هذه التغيرات بالوجود البشري، خاصة في الدول الفقيرة، لدرجة أن سكان الدول الجزرية أصبحوا مهددين بفقدان أوطانهم بسبب ارتفاع منسوب البحار.(المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠٢٠)، ولعل التربية وحقوق الإنسان من أهم مجالات التربية الدولية التي ينبغي أن تعتني بهذا المجال البحثي. وفي ضوء هذه الأهمية لتلك القضايا البحثية استهدفت محاور وغايات المسار الثاني للإستراتيجية للقومية للبحث العلمي بمصر ٢٠٣٠ دراسة دور التربية والتعليم في بعض القضايا البيئة والمناخية، مثل: دراسة

دور التربية الوطنية في تحسين الوعي البيئي والمجتمعي، والتربية وقضايا الوعي البيئي والمائي والصحي، والمحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية لتلبية حتياجات الحاضر والمستقبل. (جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ٨٢)، كما عرضت الإستراتيجية في محاورها وغاياتها الإستراتيجية بذات المسار لقضايا بحثية مهمة ذات أولوية في مجالات التغير النماخي والصحة والبيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية، وأهمها(جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ٧١- ٧٢):

١- **مواجهة الآثار المحتملة للتغيرات المناخية:** من خلال تطوير التنبؤات المستقبلية للآثار المحتملة للتغيرات المناخية بإجراء دراسات للتغيرات المناخية المستقبلية والرتقبة، وتطوير تكنولوجيات مواجهة الآثار الناجمة عن تلك التغيرات.

٢- **تحفيز ودعم الاقتصاد الأخضر:** بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والتمويلية لتطبيقات الاقتصاد الأخضر، ووضع خطط وطنية للتنمية الخضراء، ودعم البحوث الهادفة لتحويل المؤسسات الوطنية لبيئة أكثر استدامة، والعمل على تمكين تلك المؤسسات من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتطوير تصميمات المبانى والمدن الخضراء طبقا للبيئة المصرية المتنوعة.

٣- **توفير بيئة نظيفة مستدامة:** من خلال إجراء دراسات وبحوث حول الاقتصاد البيئى والتنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية ذات البعد البيئى، ووقف التدهور البيئى وتعزيز الممارسات التعليمية والبحثية لتحقيق بيئية خضراء صحية.

كما عرضت رؤية مصر ٢٠٣٠بعض القضايا المرتبطة بمحور البيئة والتي قد تمثل أولويا بحثية لمجالات التربية المقارنة والدولية، وأبرزها: التحسين المستدام لجودة الحياة وقضايا الاستدامة، والوعي البيئي لحماية الموارد والحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية، وتطبيق السياسات والإستراتيجيات الدامجة لعناصر ومجالات الاستدامة البيئية وأولويات النمو الاقتصادي بالتعليم المدرسي والجامعي، والوعي المناخي والحد من التأثيرات المناخية لتوفير بيئة آمنة مستدامة، والمشاركة والمسئولية المجتمعية الفعالة في قضايا البيئة والاستدامة، والمواثيق والاتفاقيات والسياسيات الدولية البيئية والمناخية، والحوكمة البيئية والاقتصاد الأخضر.(جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٨١- ٨٥)، وهذه القضايا وما سبقها تعد مجالات بحثية ثرية ومهمة لبحوث التربية المقارنة والدولية بالقرن الحادي والعشرين.

وفي ضوء قابلية مصر الشديدة للتأثر بتغير المناخ، فإن التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ هو ضرورة حتمية، ومن هذا المنطلق، أعدت مصر استراتيجيتها الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام 2011، وكذلك إستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات LEDS في عام 2018 ، والتي تم إعدادها لتتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 - SDS ، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك فجوة لتوحيد جميع جوانب تغير المناخ في إستراتيجية واحدة تكون مرجعًا أساسيًا يضمن دمج بُعد تغير المناخ في التخطيط العام

لجميع القطاعات بالدولة وخاصة قطاع التعليم والبحث العلمي، ومن ثم طلب المجلس القومي لتغير المناخ NCCC وضع أول استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ بمصر حتى عام2050 .

ويمكن النظر إلى الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ على أنها خارطة طريق لتحقيق الهدف الفرعي "مواجهة تحديات تغير المناخ" ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ حيث ستمكن هذه الإستراتيجية مصر من تخطيط وإدارة تغير المناخ على مستويات مختلفة بطريقة تدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية المرغوبة للبلاد، كما تضع الإستراتيجية رفاهية المواطن المصري كأولوية، وهذا يتناسب مع الهدف الإستراتيجي الأول ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، فتتمثل رؤية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ بمصر في: "التصدي بفاعلية لآثار وتداعيات تغير المناخ بما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، وتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال تغير المناخ".(جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، ٢٠٢١، ٦)

ومن ثم تتضمن الإستراتيجية في ضوء رؤيتها وأهدافها قضايا وتوجهات تمثل أولويات بحثية بمجال التربية عامة والتربية المقارنة والدولية خاصة باعتبار أن قضية التغير المناخي شأن وقضية دولية عالمية، ومن أبرز تلك القضايا والأولويات ما يلي (جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، ٢٠٢١، ٣٣):

١- زيادة الوعي حول العمل المناخي وتعزيز قيم العمل التطوعي في هذا المجال.
٢- التوعية البيئية دمج بُعد التغير المناخي كأحد أهم أبعادها الرئيسية.
٣- دور المؤسسات المجتمعية في تقديم المبادرات التطوعية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

كما أشارت أهداف الإستراتيجية إلى الدور التربوي والبحثي من خلال "تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ"؛ حيث يمثل البحث العلمي عنصرًا مهمًا من عناصر الاستعداد للتصدي لتبعات تغير المناخ، وكذلك الاستفادة من الخبرات العالمية التي تعد مجالًا وتوجهًا تستطيع من خلاله بحوث التربية عامة والتربية المقارنة والدولية تقديم مبادرات بحثية تواجه التغير المناخي والتكيف معه عبر إجراء البحوث ونشر المعرفة والتوصل إلى آليات المواجهة، والعمل على زيادة الوعي البيئي والصحي بشأن التغيرات المناخية، وتذليل الصعوبات في مجال العمل التطوعي، وتوعية مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في أنشطة ومبادرات العمل المناخي والبيئي والصحي، والتخطيط على المدى الطويل للتنبؤ بالكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، وتشجيع زيادة البرامج الدراسية والبحثية المتعلقة بتغير المناخ في الجامعات، ودعم وتمويل لتلك المشروعات البحثية والبرامج الدراسية، والاستفادة من الشراكات مع الجهات البحثية الأجنبية لزيادة التعاون وتكوين الفرق البحثية في مجالات التنبؤ والتخطيط لمواجهة الكوراث والأزمات وحالات الطوارئ الناجمة عن التغيرات المناخية بجميع القطاعات وعلى رأسها القطاع التعليمي والبحثي.(جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، ٢٠٢١، ٣٣- ٣٦)

وفي ظل التأثيرات المتوقعة والمرتقبة والمستقبلية للتغيرات المناخية على منظومة التعليم، تسعى الجامعات وكليات التربية لعقد مؤتمراتها حول تدارس ومناقشة هذه التغيرات وتأثيراتها المختلفة على النظم التعليمية؛ فقد بادرت كلية التربية بجامعة الفيوم إلى التخطيط لمؤتمرها البيئي الثاني في ديسمبر ٢٠٢٢م؛ ليناقش "التغيرات المناخية ومنظومة التعليم "رؤية مستقبلية"، وتهدف محاوره إلى تنمية الوعي بالتغيرات المناخية، وتطبيق الأساليب والتوجهات الحديثة في التعليم والإدارة التربوية لمواجهة تأثيرات هذه المتغيرات على المؤسسات التعليمية بجميع مكوناتها، وتهيئة تلك المؤسسات التعليمية والجامعية للتعامل مع التغيرات المناخية، وتعرف تأثيراتهاعلى جميع مكونات النظام التعليمي(المعلم ومهاراته وكفاياته، والمناهج الدراسية ومحتواها، والبيئة المدرسية والجامعية، والقيادة الإدارية التعليمية والجامعية، ونظم التقويم والامتحانات....وغيرها)، كما تعتزم كلية التربية جامعة المنيا بناء على موافقة مجلسها بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠٢٢م على عقد مؤتمرها الثاني عشر– الدولي الثالث بشهر مايو ٢٠٢٣م لتناول "مستقبل التعليم والتغيرات المناخية المرتقبة"؛ لتصبح تلك القضايا والموضوعات مجالات وأولويات بحثية مهمة تحاول أن تعالجها بحوث التربية باعتبار ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية لها انعكاساتها على جميع النظم التعليمية والبحثية بدول العالم.

وفي ضوء ما أوضحته نتائج الدراسة التحليلة لتوجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في بعض البحوث والدراسات السابقة، والخرائط البحثية لبعض أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وبحوث بعض المجلات والدوريات المحلية المتخصصة والمؤتمرات العلمية، وما أظهره البحث حول رصد وتحليل أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين وبعض الخطط والسياسات والإستراتجيات التنموية والبحثية والرقمية والبيئية وما تتطلبه قضاياها وغاياتها الإستراتيجية من توجهات ومجالات بحثية تربوية، تتضح الفجوة البحثية بين تلك القضايا والتحديات وانعكاساتها وتأثيراتها على المجتمع المصري وقطاعاته التنموية والاقتصادية البيئية والصحية والاجتماعية وبين واقع توجهات ومجالات البحوث التربوية المقارنة والدولية؛ ومن ثم تظهر الحاجة لتعرف وتحديد وترتيب تلك المجالات والأولويات البحثية من وجهة نظر الخبراء التربويين المتخصصين في ضوء ما تفرضة تحديات القرن الحادي والعشرين من انعكاساتها وتأثيرات على الوضع الراهن والمستقبلي للمجتمع المصري ونظامه التعليمي؛ من أجل سد تلك الفجوة البحثية بالتركيز على المجالات والأولويات البحثية المهمة والأولى، ومن ثم توجيه اهتمام المؤسسات البحثية (أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية والمعاهد والمراكز البحثية) وباحثيها إلى بحث ودراسة تلك المجالات والأولويات المهمة والجديرة والمستحقة للبحث، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الميدانية التي يعرضها القسم التالي.

القسم السادس
إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير نتائجها

يعرض هذا القسم من البحث إجراءات الدراسة الميدانية؛ من حيث: هدف الدراسة، وبناء ووصف استبيان "استطلاع الرأي"، وحساب صدقه وثباته؛ للتأكد من قابليته وصلاحيته للتطبيق، وعينة الخبراء ومعايير اختيارهم، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، ثم نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها على ضوء ما جاء بالإطار النظري ونتائج البحوث والدراسات السابقة، وما أظهرته الدراسة التحليلية، وذلك إجابة عن السؤال الخامس من أسئلة البحث، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

المحور الأول- إجراءات الدراسة الميدانية: ويشمل الآتي

أولًا- هدف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى استطلاع رأي بعض الخبراء التربويين المتخصصين حول تحديد درجة أهمية المجالات الرئيسة والأولويات الفرعية لبحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، وترتيبها وفقًا لدرجة أهميتها وأولويتها من وجهة نظرهم.

ثانيًا- بناء استبيان استطلاع الرأي وحساب صدقه وثباته:

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وما توصل إليه البحث من رصد وتحليل توجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية (بالقسم الرابع من البحث)، وتحليل تحديات القرن الحادي والعشرين والخطط والرؤى التنموية الوطنية وانعكاساتها على توجهات مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية(بالقسم الخامس من البحث)، تم بناء استبيان استطلاع رأي الخبراء، وقد تضمن في صورته الأولية محورين: **الأول؛** مجالات وأولويات البحث في التربية المقارنة، وشَمِلَ سبعة مجالات بحثية رئيسة تضم (٥٩) أولوية بحثية فرعية، و**الثاني؛** مجالات وأولويات البحث في التربية الدولية؛ وضم ثلاثة مجالات رئيسة تشمل (٢٧) أولوية بحثية، وللتحقق من صدق المحتوى الظاهري، والصدق البنائي للاستبيان، ومعاملات ثبات محوريه ومجالاتهما الرئيسية، قام الباحث بالإجراءات الآتية:

١- تحكيم الاستبيان للتأكد من صدق المحتوى الظاهري"صدق المحكمين" :

تم عرض الاستبيان على تسعة محكمين من الأساتذة المتخصصين؛ للتحقق من مناسبة وسلامة المجالات الرئيسية للاستبيان، وتغطية وشمولية الأولويات الفرعية لتلك المجالات بمحوري الاستبيان، والتأكد من انتماء وارتباط الأولويات لمجالاتها الرئيسية، وإضافة أو حذف وتعديل ما يراه المحكمون مناسبًا من مجالات وأولويات بحثية، وقد أجمع الخبراء المحكمون على مناسبة وملاءمة الاستبيان لغرض الدراسة، وانتماء وارتباط الأولويات الفرعية لمجالاتها الرئيسة وتغطيتها لقضايا البحث في التربية المقارنة والدولية، كما أشار المحكمون إلى بعض التعديلات فيما يخص الصياغة اللغوية لبعض المجالات والأولويات البحثية، وتم حذف أولوية واحدة من أولويات بحوث التربية المقارنة مكررة في مضمونها وغير مناسبة،

وقد قام الباحث بإجراء ما أشار إليها المحكمون من تعديلات، وأصبح الاستبيان جاهزًا لحساب صدق مؤشرات الاتساق الداخلي، ومعاملات الثبات.

٢- حساب مؤشرات صدق الاتساق الداخلي ومعاملات الثبات:

للتأكد من صلاحية الاستبيان وقدرته على تحقيق هدف الدراسة الميدانية، تم التحقق من مؤشرات صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون لدرجة ارتباط العبارات(الأولويات الفرعية) بمجالاتها الرئيسية، وارتباط المجالات بمحورها الذي تنتمي إليه، ومعامل ارتباط محوري الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان، ثم حساب معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمجالات ومحوري الاستبيان والاستبيان ككل، وذلك على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) عضو هيئة تدريس بالتخصص، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٧)

مؤشرات صدق الاتساق الداخلي ومعاملات الثبات للاستبيان

المحور	المجالات	عدد الأولويات	أرقمها	مؤشرات الاتساق الداخلي		معاملات ثبات ألفا كرونباخ
				ارتباط الأولوية بالمجال تتراوح من : إلى	ارتباط المجال بالمحور	
التربية المقارنة	المجال الأول	٥	١-٥	(٠,٦٥- ٠,٧١)	٠,٧٨	٠,٧٦
	المجال الثاني	٨	٦- ١٣	(٠,٦٩- ٠,٧٨)	٠,٨٥	٠,٨٧
	المجال الثالث	١٠	١٤- ٢٣	(٠,٧١- ٠,٨٦)	٠,٨٣	٠,٩١
	المجال الرابع	١٠	٢٤- ٣٣	(٠,٧٠- ٠,٨٢)	٠,٨٧	٠,٨٩
	المجال الخامس	٨	٣٤- ٤١	(٠,٦٨- ٠,٧٩)	٠,٨٤	٠,٨١
	المجال السادس	١٠	٤٢- ٥١	(٠,٧٨- ٠,٨٤)	٠,٨٦	٠,٩٠
	المجال السابع	٧	٥٢- ٥٨	(٠,٧٢- ٠,٨١)	٠,٨٤	٠,٨٣
	المحور الأول ككل		٥٨	ارتباط المحور بالاستبيان = ٠,٨٩		٠,٩٣
التربية الدولية	المجال الأول	١١	٥٩- ٦٩	(٠,٧٩- ٠,٨٨)	٠,٨٨	٠,٩٢
	المجال الثاني	٧	٧٠- ٧٦	(٠,٦٤- ٠,٧٣)	٠,٨٣	٠,٧٧
	المجال الثالث	٩	٧٧- ٨٥	(٠,٧٥- ٠,٨٦)	٠,٨٦	٠,٨٥
	المحور الثاني ككل		٢٧	ارتباط المحور بالاستبيان =٠,٨٧		٠,٨٩
الاستبيان ككل			٨٥	معامل ارتباط المحورين بالدرجة الكلية للاستبيان= ٠,٨٧		٠,٩٢

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن جميع معاملات ارتباط الأولويات بمجالاتها الرئيسية، وارتباط المجالات بمحورها، وارتباط محوري الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)، كما يتضح أن جميع معاملات الثبات للمجالات الرئيسية ومحوري الاستبيان، والاستبيان ككل مرتفعة؛ ومن ثم تشير هذه النتائج إلى تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والثبات تجعله صالحًا للتطبيق، وقادرًا على تحقيق أهداف الدراسة الميدانية. وفي ضوء التأكد من الشروط والخصائص السيكومترية للاستبيان من صدق وثبات أصبح الاستبيان بصورته

النهائية جاهزًا للتطبيق على عينة البحث من الخبراء من خلال الرابط الآتي:
https://docs.google.com/forms/d/1TCbLWJ-1238IsiukFns5iZik388pgwSc-qThvYpQ9ao/edit

ثالثًا- عينة الخبراء ومعايير اختيارهم:

تم اختيار عينة البحث من الخبراء في ضوء معايير الدرجة العلمية (أستاذ، وأستاذ مساعد) من ذوي الخبرة الأكاديمية والإشرافية والبحثية في المجال، حيث أرسل الباحث استبيان استطلاع الرأي بصورة إلكترونية من خلال جوجل فورم (https://forms.gle) إلى عدد (٧٥) خبيرًا بأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكليات التربية المصرية، عبر حساباتهم على تطبيق واتس آب، أو الماسينجر المرتبط بحساباتهم الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. وقد بلغ عدد الخبراء الذين أجابوا ووصلت ردودهم إلكترونيًا (٤٠) خبيرًا، بواقع (١٩) أستاذًا (عامل، ومتفرغ)، و(٢١) أستاذًا مساعدًا؛ حيث حاول الباحث مراعاة التوزان – قدر الإمكان- في عدد الخبراء من الفئتين؛ لما قد يمثله ذلك من توافر سمات الأصالة والمعاصرة في آرائهم حول مجالات وأولويات الخريطة المقترحة.

رابعًا- المعالجة الإحصائية :

في ضوء طبيعة وهدف الدراسة الميدانية، تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام الأساليب والمعادلات الآتية:

١- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لحساب مؤشرات صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بمحوريه ومجالاته وأولوياته.

٢- معادلة ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ؛ لحساب معاملات ثبات الاستبيان بمحوريه ومجالاتهما.

٣- حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية؛ لتعرف اتجاهات استجابات وتقديرات الخبراء، ونسبة ودرجة إجماعهم واتفاقهم حول أهمية المجالات الرئيسة والأولويات الفرعية، وترتيبها تنازليًا، وذلك من خلال:

أ- حساب تكرارات استجابات الخبراء لكل عبارة أسفل كل بديل من البدائل الثلاثة (كبيرة – متوسطة – صغيرة)، ثم حساب النسبة المئوية لكل تكرار من خلال حاصل ضرب عدد الخبراء الذين أجابوا بكل بديل في (١٠٠)، ثم قسمة الناتج على عدد الخبراء الكلي (ن= ٤٠).

ب- المتوسط الحسابي لكل أولوية باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{المتوسط الحسابي للأولوية} = \frac{\text{مج ك}_{١} \times ٣ + \text{مج ك}_{٢} \times ٢ + \text{مج ك}_{٣} \times ١}{\text{ن} \times ٣}$$

ويتم استخدام هذا المتوسط لمعرفة درجة الأهمية والأولوية من خلال مقارنته بمدى المتوسط المرجح الذي سيتم حسابه لاحقًا.

ج- المتوسط الحسابي لكل مجال من المجالات الرئيسة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{المتوسط الحسابي للمجال} = \frac{\text{مجموع المتوسطات الحسابية لأولوياته}}{\text{عدد أولويات المجال}}$$

وتستخدم هذه المتوسطات للمقارنة بين مجالات محوري الاستبيان وترتيبها في كل محور من حيث درجة أهميتها من وجهة نظر الخبراء التربويين.

د- وبنفس الطريقة السابقة يتم حساب المتوسط الحسابي للمحور من خلال قسمة مجموع المتوسطات الحسابية لمجالاته على عدد مجالاته وذلك لمحوري الاستبيان.

٤- للحكم على درجة اتفاق الخبراء حول أهمية المجالات والأولويات البحثية وترتيبها تنازليًا، وفي ضوء مقياس ليكرت الثلاثي(كبيرة، متوسطة، صغيرة)، تم حساب المدى (٣-١= ٢)، ثم قسمة العدد (٢) على عدد فئات أو خلايا المقياس (٣) فيكون الناتج (٠.٦٧)، ثم إضافة هذا الناتج إلى أقل فئة أو قيمة للمقياس وهو الواحد الصحيح، ومن ثم يصبح معيار الحكم من خلال مدى المتوسط المرجح كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٨)

معيار الحكم على درجة الأهمية/ الأولوية للمجالات والأولويات البحثية

مقياس ليكرت	الوزن/ الدرجة	مدى المتوسط المرجح	درجة الأهمية/ الأولوية
كبيرة	٣	٢.٣٤ - ٣	كبيرة
متوسطة	٢	١.٦٧ - ٢.٣٣	متوسطة
صغيرة	١	١ - ١.٦٦	صغيرة

٥- اعتمد البحث مؤشرات ومحكات إحصائية لإبقاء أو استبعاد المجالات البحثية الرئيسة والأولويات الفرعية تتمثل في نسب اتفاق وإجماع الخبراء، والمتوسطات الحسابية لدرجة أهميتها، على النحو الآتي:

- يتم الإبقاء على المجالات الرئيسة والأولويات الفرعية في حالة حصولها على متوسطات حسابية تقع في المدى (٢.٣٤-٣) أي اتفاق وإجماع الخبراء على أهميتها وأولويتها بدرجة كبيرة، ويستبعد ما دون ذلك.
- الابقاء على الأولويات التي تحصل على نسبة (٨٠%) فما فوق من إجماع واتفاق الخبراء على درجة أهميتها الكبيرة، ويستبعد ما دون ذلك.
- في حالة حصول المجالات الرئيسة أو الأولويات الفرعية على متوسط حسابي يقع في مدى ودرجة الأهمية/الأولوية المتوسطة أو الصغيرة يتم استبعاد تلك المجالات والأولويات نهائيًا.

المحور الثاني: نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها:

يعرض هذا المحور نتائج استطلاع الرأي وتفسيرها؛ وذلك إجابة عن السؤال الخامس من أسئلة البحث ونصه "ما آراء الخبراء التربويين حول أهم مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين؟" على النحو الآتي:

أولًا- نتائج المحور الأول "مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة":

يتضمن هذا المحور سبعة مجالات رئيسية تشمل أولويات وقضايا بحثية فرعية في التربية المقارنة؛ ولتعرف درجات أهمية وترتيب تلك المجالات وما يندرج تحتها من أولويات بحثية فرعية، تم استخدام أساليب المعالجة الإحصائية المعتمدة بالبحث الحالي، فجاءت النتائج جملة وتفصيلًا على النحو الآتي:

١- مجالات بحوث التربية المقارنة:

جاءت استجابات وتقديرات الخبراء حول درجة أهمية مجالات بحوث التربية المقارنة وترتيبها تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول(٩)

المتوسطات الحسابية لدرجات أهمية/أولوية مجالات بحوث التربية المقارنة وترتيبها تنازليًا

م	المجالات	عدد الأولويات	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
١	بنية علم التربية المقارنة	٥	٢.٩١	كبيرة	٢
٢	نظم التعليم المقارنة	٨	٢.٨٨	كبيرة	٥
٣	الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة	١٠	٢.٨٦	كبيرة	٧
٤	نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهينة للقيادات والهيئات التدريسية	١٠	٢.٨٧	كبيرة	٦
٥	السياسات التعليمية والبحثية المقارنة	٨	٢.٨٩	كبيرة	٤
٦	اقتصاديات التعليم المقارن	١٠	٢.٩٠	كبيرة	٣
٧	نظم التعليم عن بُعد	٧	٢.٩٢	كبيرة	١
	التربية المقارنة ككل	٥٨	٢.٨٩	كبيرة	_

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن متوسطات استجابات وتقديرات الخبراء لأهمية مجالات بحوث التربية المقارنة ككل وكل مجال على حِدَةٍ جاءت بدرجة أهمية كبيرة، حيث جاء المتوسط الحسابي لمجالات محور بحوث التربية المقارنة ككل (٢.٨٩)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالاته بين (٢.٨٦- ٢.٩٢) وهذا يوضح الأهمية الكبيرة لتلك المجالات ضمن المجالات البحثية ذات الأولوية للبحث في التربية المقارنة، ويؤكد مدى الحاجة لتوجه الباحثين المتخصصين وبحوثهم ورسائلهم وأطروحاتهم العلمية لمعالجة لتلك المجالات وقضاياها وموضوعات البحثية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين التنموية والتكنولوجية والرقمية والبيئية. وهذا ما أظهرته الدراسة التحليلية لتوجهات بحوث التربية المقارنة وانعكاسات تحديات القرن الحادي والعشرين على تلك التوجهات والمسارات البحثية في هذا المجال العلمي والبحثي.

وقد جاء المجال السابع " نظم التعليم عن بُعد" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٩٢) كأهم المجالات البحثية الأولى والجديرة بالبحث؛ حيث تعايش النظم التعليمية تحديات وتطورات تكنولوجية وتحولات رقمية تمخضت عنها ثورات صناعية متلاحقة (الثورة الرابعة والخامسة) غيرت من شكل ونمط تلك النظم التعليمية وفرضت عليها التحول الرقمي في أداء أنشطتها وعملياتها التعليمية والبحثية والخدمية بشكل إلكتروني، كما فرضت ضرورة هذا التغيير والتحول ظهور وتزايد

التحديات البيئية والصحية كظهور جائحة كورونا Covid 19 وموجاته وتحوراته المتتابعته، والتغيرات المناخية التي تأثرت بها كل دول العالم وأنظمتها وفي مقدمتها النظم التعليمية والبحثية فتحولت بفعل هذه التحديات إلى أنظمة تعليم وبحث إلكتروني؛ ومن ثم كانت الحاجة ماسة وضرورية لنوعية البحوث التربوية المقارنة في هذا المجال العصري والحيوي. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (سالم، ٢٠٢٢) التي ضمنت التعليم عن بعد كأحد أهم مجالات بحوث التربية المقارنة، وأكدت أن التعليم عن بعد بأنواعه وأنماطه المختلفة أصبح جزءًا مهمًا من نظام التعليم المصري، خاصة مع التطورات التكنولوجية المتتالية، وقوة انتشار الإنترنت، وظهور جائحة كوفيد ١٩ وموجاتها المتتابعة، والتغيرات المناخية وتأثيراتها على النظم التعليمية. كما أكدت نتائج دراسة (جمال، وحسن، وجمال٢٠٢٢) دور وأهمية التعليم عن بعد وتأثيره في استدامة التعليم واستمراره في ظل جائحة كوفيد ١٩. وعلى الرغم من ضعف اقتناع بعض العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي والجامعي (المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والقيادات) وبعض المستفدين منه (الطلاب وأولياء الأمور)؛ إلا أن هذا النمط وفي ظل التحولات الرقمية والثورات الصناعية المتلاحقة وتطبيقاتها الذكية وفي ظل التغيرات المناخية والصحية قد يستمر ليصبح نمط التعليم السائد مستقبلًا؛ ومن ثم فالحاجة ضرورية لتناول ومعالجة بحوث التربية بصفة عامة وبحوث التربية المقارنة خاصة لهذا المجال البحثي المهم.

وجاء مجال "بنية علم التربية المقارنة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٩١)؛ ليؤكد أهمية الحاجة إلى بحوث ودراسات تأصلية للبنية النظرية والفكرية والمنهجية لعلم التربية المقارنة وتاريخها وروادها وفلسفاتها ومجالاتها ونظرياتها ومقارباتها ومنهجياتها العلمية، وتطور تاريخ التربية المقارنة من التقليدية إلى التربية المقارنة الجديدة والراديكالية مناهجها الحديثة بما يمثل تجديد لهذه العلم ومنهجية بحوثه. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الجلسات والأوراق والمناقشات العلمية بالندوة العلمية الثانية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية حول "المنهجية في الدراسات التربوية المقارنة". (الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٦؛ أحمد، ٢٠١٦، بيومي وخاطر، ٢٠١٦، حجي، ٢٠١٦)، كما أكدت دراسة (سالم، ٢٠٢٢) أهمية ذلك المجال ضمن مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة من أجل تطوير هذا العلم والتعريف بتاريخه وتطوره وروادة، والفهم المتعمق لنظرياته وفلسفاته ومنهجياته العلمية قديمًا وحديثًا في ضوء التوجهات العالمية. ومن ثم يعد هذا المجال من الأولويات الضرورية الذي ينبغي أن تنال اهتمام بحوث ودراسات التربية المقارنة ورسائلها وأطروحاتها العلمية.

وفي المرتبة الثالثة جاء مجال "اقتصاديات التعليم المقارن" بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وبدرجة أهمية كبيرة، ليعكس تأثير التحديات الاقتصادية والتنموية الراهنة، والحاجة إلى البحوث المقارنة في مجال اقتصاديات التعليم وحساب الكلفة والعائد والفاقد التعليمي وخاصة في ظل الأزمات التعليمية كأزمة "جائحة فيروس كورونا المستجد"، والحاجة إلى بحوث تمويل التعليم والاستدامة المالية وصيغ الجامعات المنتجة والاقتصاد الرقمي والأخضر وغيرها من مجالات اقتصاديات التعليم التي تربط بين التعليم ومجالات التنمية المستدامة(الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) في

ضوء الخطط والاستراتيجيات والرؤى التنموية الوطنية، وهذا ما أظهرته الدراسة التحليلية للتحديات التنموية وانعكاساتها على مجالات بحوث التربية المقارنة بالقرن الحادي والعشرين وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري، وقلة الدراسات والبحوث المقارنة في هذا المجال. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (سالم، ٢٠٢٢؛ وحرب، ٢٠١٨) من أهمية توجه بحوث التربية المقارنة نحو دراسات اقتصاديات التعليم من منظور مقارن، كما أكدت دراسة (عبد الحكيم، ٢٠١٧) أهمية ربط موضوعات البحوث التربوية عامة بقضايا التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

ثم جاء مجال "السياسات التعليمية والبحثية المقارنة" في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (٢.٨٩)، وهذا يعكس الأهمية الكبيرة لبحوث ودراسات السياسات التعليمية المقارنة في ضوء التوجهات المصرية لتطبيق منظومات تعليمية جديدة في التعليم قبل الجامعي والجامعي تحتاج إلى سياسات وتشريعات تناسب تلك المنظومات الجديدة في ظل التحديات التنموية والتحول الرقمي والثورات الصناعية المتتابعة، ومن ثم تظهر الحاجة للبحث المقارن في هذا المجال خاصة في ظل ما كشفت عنه الدراسة التحليلية من قلة دراسات وبحوث سياسات التعليم المقارنة. وتتفق هذه النتيجة ما ما أشارت إليه دراسة كل (سالم، ٢٠٢٢؛ الطاهر وقطيط، ٢٠١٨؛ وحرب، ٢٠١٨)

في حين جاء مجال "نظم التعليم المقارنة" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، ولا يعني تأخره في الترتيب ضعف أهميته، حيث إنه حصل على درجة اتفاق وأهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء، فيعد هذا المجال أساس علم التربية المقارنة القائم على الدراسة التحليلية المقارنة للنظم التعليمية في الدول المختلفة بغية تطوير وإصلاح وحوكمة نظم التعليم القومية وحل مشكلاتها وتأهيلها لتحقيق غاياتها وأهدافها. ويتفق هذا مع ما أشار إليه (سالم، ٢٠٢٢؛ حجي، ٢٠٢٠؛ عبد العال، ٢٠١٦؛ محمد، ٢٠١٢) من أهمية مجال التربية المقارنة ودراساته في تحليل ودراسة ومقارنة النظم التعليمية وفلسفاتها وسياساتها بمراحل التعليم المختلفة قبل الجامعي والجامعي.

وقد ارتبط بالمجال السابق مجال "نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية والقيادات الإدارية" كأحد المكونات والجوانب والعناصر المهمة في الدراسة المقارنة لنظم التعليم، فجاء في المرتبة السادسة، ويدل حصول هذا المجال على متوسط حسابي (٢.٨٧) بدرجة أهمية كبيرة على مدى الحاجة لتوجه البحوث التربوية المقارنة إلى دراسة نظم اختيار وبرامج الإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية والقيادات الإدارية بمؤسسات التعليم الجامعي وقبل الجامعي من منظور مقارن في ضوء الخبرات والتجارب العالمية الرائدة والمتطلبات والجدرات المهنية والإدارية بالقرن الحادي والعشرين وخاصة المتطلبات والمهارات والجدارات الرقمية للقيادات الإدارية والهيئات التدريسية. ويؤكد ذلك ما طرحته مجالات وأهداف مؤتمر كلية التربية جامعة حلوان في أكتوبر ٢٠٢٢ حول "مستقبل إعداد المعلم في

ضوء متغيرات الثورة الصناعية: الرابعة والخامسة"، كما أكدت دراسة(سالم، ٢٠٢٢) أهمية هذا المجال ضمن مجالات وبحوث التربية المقارنة ذات الأهمية والأولوية.

وجاء مجال "الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢.٨٦) وبدرجة أهمية وأولوية كبيرة؛ ليعكس الحاجة للبحوث التي تتناول المداخل والاتجاهات القيادية والإدارية الحديثة من منظور مقارن في ضوء الخبرات والاتجاهات العالمية، كمجال مستحدث يجمع بين طبيعة الإدارة التربوية والتربية المقارنة من الموضوعات المنهجية البحثية والأهداف. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة كل من (سالم، ٢٠٢٢)، و(دياب، ٢٠١٨).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن المجالات البحثية السابقة ذات الأهمية والأولوية كبيرة، وينبغي أن ترتكز عليها الخريطة البحثية المقترحة، وأن تتوجه إليها البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات العلمية للباحثين في التربية المقارنة.

٢- الأولويات البحثية لمجالات بحوث التربية المقارنة:

يعرض هذا المحور درجة أهمية الأولويات البحثية لكل مجال رئيس من مجالات بحوث التربية المقارنة، وترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو الآتي:

- **<u>المجال الأول:</u> بنية علم التربية المقارنة :**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء على هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٠)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "بنية علم التربية المقارنة"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	تاريخ وتطور التربية المقارنة وفلسفاتها ونظرياتها وروادها.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤
٢	تجديد المهنجية في البحوث والدراسات التربوية المقارنة.	٣٨	%٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٢
٣	التوجهات العالمية لبرامج وبحوث ودراسات التربية المقارنة.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	١
٤	صعوبات البحث في التربية المقارنة.	٣٣	%٨٢.٥	٧	%١٧.٥	٠	%٠	٢.٨٣	كبيرة	٥
٥	البحوث البينية والدراسات المستقبلية في مجال التربية المقارنة.	٣٧	%٩٢.٥	٣	%٧.٥	٠	%٠	٢.٩٢	كبيرة	٣
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٩١	كبيرة	-

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال (٢.٩١)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٨٣- ٢.٩٥)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٢.٥%- ٩٥%)، وهذه النسب للاتفاق والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة (المشار إليها بالمعالجة الإحصائية)؛ ومن ثم يتم اعتماد المجال وأولوياته البحثية بالخريطة المقترحة دون استبعاد أيٍ منها.

ومن حيث ترتيب الأولويات البحثية لهذا المجال،فقد جاءت الأولوية رقم(٣) "التوجهات العالمية لبرامج وبحوث ودراسات التربية المقارنة." في المرتبة الأولى، بنسبة اتفاق وإجماع (٩٥%) ومتوسط حسابي(٢.٩٥) لتدل على الأهمية الكبيرة لهذه الأولوية من وجهة نظر الخبراء، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (سالم، ٢٠٢١) من ضرورة الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال برامج التربية المقارنة والدولية ومنها خبرة كلية المعلمين جامعة كولومبيا، ودراسة (العمري، ٢٠٢٢) التي أشارت إلى ضرورة الاستفادة من توجهات وأبحاث التربية المقارنة في معهد التربية بجامعة لندن في تطوير توجهات بحوث التربية المقارنة، وثم تعد قضية دراسة التوجهات العالمية في مجال التربية المقارنة بحثًا ودراسة للاستفادة منها أولوية مهمة ضمن بحوث التربية المقارنة.

وجاءت الأولوية رقم (٢) " تجديد المهنجية في البحوث والدراسات التربوية المقارنة." في المرتبة الثانية بنسبة اتفاق وإجماع (٩٥%) ومتوسط حسابي(٢.٩٣) لتشير إلى أهمية تجديد المقاربات والمنهجيات في البحوث التربوية المقارنة، والتي جاءت أوراق ندوة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية المعنونة(المنهجية في الدراسات التربوية المقارنة) لتسلط الضوء على أهميتها كقضية بحثية ذات أولوية في مجال التربية المقارنة(الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٦)، وقد أكدت بعض الدراسات على ضرورة التوجه نحو تجديد المنهجية في البحوث التربوية المقارنة وتضمينها أساليب الدراسات المستقبلية ذات القيمة التنبؤية ومدخل التحولات الكبرى التي تتناسب والظواهر والمشكلات التربوية بالقرن الحادي والعشرين(البراك، ٢٠٢٢؛ أحمد، ٢٠١٦؛ وبيومي وخاطر، ٢٠١٦)، في حين جاءت الأولوية رقم (٥) "البحوث البينية والدراسات المستقبلية في مجال التربية المقارنة." في المرتبة الثالثة بنسبة اتفاق وإجماع (٩٢.٥%) ومتوسط حسابي(٢.٩٢) وبدرجة أهمية كبيرة؛ لتؤكد أهيمة البحوث والدراسات البينية والمستقبلية كأحد الأولويات والقضايا المهمة لبحوث التربية المقارنة، وهذا يتفق مع ما أشارت أوصت به دراسة كل من:(محمد،٢٠٢٠)، و(أحمد، ٢٠١٦)، و(بيومي وخاطر، ٢٠١٦)، واحتلت الأولوية (١) "تاريخ وتطور التربية المقارنة وفلسفاتها ونظرياتها ورواداها "، والأولوية رقم (٤) " صعوبات البحث في التربية المقارنة." الترتيب الرابع والخامس على التوالي وبنسب اتفاق عالية من من وجهة نظر الخبراء ودرجة أهمية كبيرة؛ وهذا يتفق مع ما أشارت دراسة (سالم، ٢٠٢٢) من أهمية البحث في بنية وتطور علم التربية المقارنة ومنهجياتها وتاريخها ورواداها وفلسفاتها ونظرياتها وصعوباتها قديمًا وحديثًا من أجل تطوير والتحديث لبينة هذا العلم

ومجالاته البحثية، كما أكدت دراسة (بيومي وخاطر، ٢٠١٦) على أهمية تدارس صعوبات دراسة التربية المقارنة والبحث في ميادينها ومجالاتها والسعي لتطوير وتنمية قدرات الباحثين لمواجهة تلك الصعوبات.

وفي ضوء نسب اتفاق وإجماع الخبراء والمتوسطات الحسابية لدرجة أهمية مجال بنية علم التربية المقارنة وأولوياته يعد هذا المجال وقضاياه البحثية الفرعية من مجالات وأولويات البحوث التربوية المقارنة ذات الأهمية والجديرة بالبحث والدراسة، والتي يجب تضمينها بالخريطة البحثية المقترحة.

- **المجال الثاني: نظم التعليم المقارنة:**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١١)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "نظم التعليم المقارنة"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	رياض الأطفال ونظام التعليم الابتدائي الجديد (2.0):"القضايا والتحديات".	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٣
٢	التعليم الأساسي في ظل المنظومة التعليمية الجديدة.	٣٦	%٩٠	٢	%٥	٢	%٥	٢.٨٥	كبيرة	٥
٣	نظام التعليم الثانوي العام الجديد ونظم التقويم والامتحانات.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	١
٤	نظام التعليم الثانوي الفني(الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والتمريضي) وقضايا التنمية المستدامة.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٨	كبيرة	٤
٥	ثلاثية التعليم الجامعي "الحكومي والخاص والأهلي".	٣٥	%٨٧.٥	٢	%٥	٣	%٧.٥	٢.٨٠	كبيرة	٧
٦	نظم وبرامج تعليم المتفوقين والموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.	٣٦	%٩٠	٢	%٥	٢	%٥	٢.٨٥	كبيرة	٥ مكرر
٧	توجهات نظم التعليم المهني والتقني ومتطلبات التنمية المستدامة.	٣٦	%٩٠	١	%٥	٣	%٧.٥	٢.٨٣	كبيرة	٦
٨	استشراف مستقبل التعليم قبل الجامعي والجامعي في ضوء المنظومة التعليمية الجديدة وتحديات القرن الحادي والعشرين.	٣٧	%٩٢.٥	١	%٢.٥	٢	%٥	٢.٩٣	كبيرة	٢
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٨	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بنسبة (٢.٨٨)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٨٠- ٢.٩٥)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٧.٥%- ٩٥%)، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث؛ ومن ثم يتم اعتمادها وتضمينها بالخريطة البحثية المقترحة دون استبعاد أيٍ منها.

ومن حيث ترتيب الأولويات بهذا المجال، فقد جاءت الأولويات أرقام (٣، ٨، ١) لتحتل الترتيب من الأول إلى الثالث وبنسب اتفاق ومتوسطات حسابية ودرجات أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء، مؤكدة أهمية الدراسة المقارنة واستشراف مستقبل نظم التعليم قبل الجامعي والجامعي في ظل المنظومة التعليمية المصرية الجديدة وتحديات القرن الحادي والعشرين، وخاصة نظام التعليم الثانوي العام ونظم التقويم الامتحانات كأولوية أولى بهذا المجال وبنسبة اتفاق وإجماع (٩٥%) من قبل الخبراء وبمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ثم جاء التعليم برياض الأطفال والتعليم الابتدائي كبداية لتطبيق المنظومة التعليمية الجديدة لتحتل المرتبة الثالثة ضمن سلم الأولويات البحثية لهذا المجال وبنسبة اتفاق وإجماع (٩٢.٥%) من الخبراء وبمتوسط حسابي (٢.٩٠)؛ مما يؤكد ضرورة وأهمية توجه بحوث التربية المقارنة صوب دراسة هذه القضايا البحثية في ضوء الخبرات والتجارب العالمية، واستشراف مستقبلها في ضوء تحديات ومتغيرات القرن الحادي والعشرين. وقد اتفقت هذه النتائج مع أشارت إليه دراسة (سالم، ٢٠٢٢) من وضع مجالات نظم التعليم برياض الأطفال والتعليم العام والجامعي ومكوناته وقضاياه ومشكلاته وتحدياته ومتغيراته في قمة أولويات بحوث التربية المقارنة ذات الأهمية.

وقد جاءت الأولوية رقم(٤) "نظام التعليم الثانوي الفني(الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والتمريضي) وقضايا التنمية المستدامة." في المرتبة الرابعة لتؤكد أهمية توجه بحوث التربية المقارنة نحو دراسة قضايا التعليم الفني وأنماطه المختلفة وربطها بالتنمية المستدامة. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه نتائج وتوصيات دراسة كل من(أحمد، ٢٠٢٢)، (محمد، ٢٠٢٠) بضرورة توجيه اهتمام الباحثين إلى هذا المجال، مشيرة لقلة البحوث في هذه القضية رغم أهميتها؛ ،وجاءت الأولوية رقم(٦) " نظم وبرامج تعليم المتفوقين والموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي والجامعي." في المرتبة الخامسة لتؤكد أهمية قضايا تعليم الفائقين والموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن أولويات هذا المجال، وهذا ما أكدته دراسة (سالم، ٢٠٢٢) ضمن أبرز مجالات البحث في التربية المقارنة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة كتوجهات وطنية للدولة المصرية. واختتم المجال بالأولوية رقم (٥) "ثلاثية التعليم الجامعي "الحكومي والخاص والأهلي"؛ لتحتل المرتبة الأخيرة في سلم أولويات مجال نظم التعليم المقارنة بمتوسط حسابي ودرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ لتؤكد ضرورة دراسة نظام التعليم الجامعي بمصر وما يتضمنه من أنماط تعليم

جامعي تجمع بين التعليم الحكومي، والخاص، والنمط الثالث "التعليم الأهلي والجامعات الأهلية" كنمط جديد على منظومة التعليم الجامعي في مصر تقتضي توجه البحوث والدراسات نحوها استشرافًا لمستقبلها وتحليلًا لمكوناتها ومقارنة لجوانبها ومزاياها وعيوبها في ضوء الخبرات الدولية والتجارب العالمية.

وبصفة عامة يعد مجال نظم التعليم المقارنة جوهر وهدف علم التربية المقارنة تنظيرًا وتطبيقًا وفهمًا لمكونات النظم التعليمية وتعرفًا لقضاياها ومشكلاتها واقتراحًا لحلول الإصلاح والتطوير، وإفادة الباحثين والممارسين في ميدان التربية والتعليم. وهذا أشارت إليه دراسات وبحوث مؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية حتى أخر مؤتمراتها في في يناير ٢٠٢٠ حول نظم التعليم. فقد أكدت بعض الدراسات أهمية التربية المقارنة في دراسة نظم التعليم من منظور مقارن من أجل إصلاحها وتطويرها ومن ثم تعد نظم التعليم ومقارنتها أحد أهم مجالات البحث في التربية المقارنة. (سالم، ٢٠٢٢؛ حجي، ٢٠٢٠)

وفي ضوء نسب اتفاق وإجماع الخبراء والمتوسطات الحسابية لدرجة أهمية مجال نظم التعليم المقارنة وأولوياته يعد هذا المجال وقضاياه البحثية الفرعية من مجالات وأولويات البحوث التربوية المقارنة ذات الأهمية والجديرة بالبحث والدراسة ضمن الخريطة البحثية المقترحة بالبحث الحالي.

- **المجال الثالث: الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها مرتبة تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٢)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "الإدارة التربوية التعليمة المقارنة"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	الإدارة التربوية والتعليمية ونظم ونماذج إدارة التميز المؤسسي وضمان الجودة من منظور عالمي	٣٦	٩٠%	٢	٥%	٢	٥%	٢.٨٥	كبيرة	٦
٢	توجهات عالمية لمأسسة مكافحة الفساد بالنظم التعليمية والبحثية.	٣٦	٩٠%	٣	٧.٥%	١	٢.٥%	٢.٨٨	كبيرة	٥
٣	المداخل والاتجاهات العالمية الحديثة للقيادة التربوية والتعليمية في القرن الحادي والعشرين.	٣٧	٩٢.٥%	٢	٥%	١	٢.٥%	٢.٩٠	كبيرة	٤
٤	الاتجاهات العالمية لتطبيقات الهندرة الإدارية بالتعليم والبحث العلمي على ضوء توجهات التحول الرقمي ومتطلبات الثورات الصناعية.	٣٤	٨٥%	٢	٥%	٤	١٠%	٢.٧٥	كبيرة	٩

٥	مداخل الحوكمة الرشيدة للنظم التعليمية والبحثية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.	٣٥	%٨٧.٥	٣	%٧.٥	٢	%٥	٢.٨٣	كبيرة	٧
٦	الخبرات والتجارب الدولية لإدارة المخاطر والأزمات التعليمية في ضوء الجوائح البيئية والصحية والتغيرات المناخية.	٣٩	%٩٧.٥	١	%٢.٥	٠	%٠	٢.٩٦	كبيرة	١
٧	الاتجاهات العالمية لإدارة مؤسسات التعليم النوعي(مدارس التربية الخاصة والمدارس الرياضية، ومدارس المتفوقين STEM، الجامعات والمعاهد والمجمعات والمدارس التكنولوجية).	٣٦	%٩٠	٢	%٥	٢	%٥	٢.٨٥	كبيرة	٦ مكرر
٨	الاتجاهات الحديثة لإدارة المواهب بالمؤسسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين.	٣٧	٩٢.٥	٣	٧.٥	٠	%٠	٢.٩٣	كبيرة	٣
٩	صيغ واتجاهات اللامركزية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.	٣٤	%٨٥	٤	%١٠	٢	%٥	٢.٨٠	كبيرة	٨
١٠	التوجهات العالمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة والرقمية في إدارة التعليم والبحث العلمي.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٦	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بمقدار (٢.٨٦)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٧٥- ٢.٩٦)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٥% - ٩٧.٥%)، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث الحالي والمشار إليها بالمعالجة الإحصائية، وتتفق هذه النتائج مع ما أكدته دراسة (سالم، ٢٠٢٢)، ودراسة (دياب، ٢٠١٨) من أهمية مجال الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة ضمن التوجهات المعاصرة لبحوث التربية المقارنة؛ حيث يجمع بين طبيعة البحث الإداري التربوي والمقارن؛ ومن ثم يتم اعتماد هذا المجال وقضاياه الفرعية ضمن مجالات الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات بهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (٦) "الخبرات والتجارب الدولية لإدارة المخاطر والأزمات التعليمية في ضوء الجوائح البيئية والصحية والتغيرات المناخية."في المرتبة الأولى بنسبة (٩٧.٥%) اتفاق وإجماع الخبراء وبمتوسط

حسابي (٢.٩٦) مما يدل على أهميتها الكبيرة كأولوية بحثية ضمن هذا المجال، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (أبو عليوة، ٢٠٢١) من ضرورة التوجه البحثي المقارن للاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة للدول المتقدمة، ومن المعايير الدولية في إدارة المخاطر والأزمات التعليمية في ظل الجوائح الصحية والتغيرات المناخية، وأكدته دراسة(حسن، ٢٠٢٢) من ضرورة معالجة التحديات والتغيرات التي تواجه المجتمع والتعليم في ظل جائحة كوفيد ١٩، ودراسة إجراءات التعافي لنظم التعليم المصرية من آثار تلك الجائحة في ضوء الخبرات العالمية والدولية، كما تأكد هذه النتيجة أهمية الدراسة المستقبلية لتأثير التغيرات المناخية على منظومة التعليم، ولهذا سعت الجامعات وكليات التربية لعقد مؤتمراتها حول تدارس ومناقشة هذه التغيرات وتأثيراتها المختلفة على النظم التعليمية؛ فقد بادرت كلية التربية بجامعة الفيوم إلى التخطيط لمؤتمرها البيئي الثاني في ديسمبر ٢٠٢٢ ليناقش قضية "التغيرات المناخية ومنظومة التعليم " رؤية مستقبلية".

وجاءت الأولوية رقم (١٠) "التوجهات العالمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة والرقمية في إدارة التعليم والبحث العلمي." في المرتبة الثانية بنسبة (٩٥%) من اتفاق وإجماع الخبراء وبمتوسط حسابي (٢.٩٥) مما يدل على أهميتها الكبيرة، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة (صالح، ٢٠٢٢) من ضرورة التوجه نحو الاستفادة من التوجهات العالمية لتوظيف النظم الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة التعليمية، وهذا يشير إلى أهمية توجه بحوث التربية المقارنة نحو الخبرات والتجارب الرائدة بمجال إدارة المخاطر والأزمات التعليمية في ظل ما يشهده العالم من تغيرات بيئية ومناخية وجوائح صحية تشكل مخاطر وأزمات على المنظومة التعليمية بالقرن الحادي والعشرين، وأيضًا أهمية التوجه نحو الاستفادة من تطبيقات الثورات الصناعية من ذكاء اصطناعي ونظم خبيرة وتطبيقاتها في مجال الإدارة التعليمية والمدرسية.

كما جاءت باقي أولويات المجال في الترتيب من الثالث حتى التاسع بنسب تكرار واتفاق مرتفعة ومتوسطات حسابية ودرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ لتؤكد أهمية تلك الأولويات البحثية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاسات الثورات الصناعية والتحولات الرقمية على منظومتي التعليم والبحث العلمي، وهذا ما أظهرته الدراسة التحليلية للتحديات الرقمية بالقرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على التعليم والبحث العلمي، كما تتفق هذه النتائج ما أشارت إليه دراسة كل من: (عتريس، ٢٠٢٠)، و(حرب، ٢٠١٨) من أهمية تحديد وترتيب مجالات البحث في الفكر الإداري التربوي المعاصر وخاصة الإدارة التربوية المقارنة ومجالات التميز المؤسسي والمداخل القيادية والإدارية الحديثة وضمان الجودة والتنافسية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرقمية في الإدارة التربوية، فتشير نتائج دراسة (سالم، ٢٠٢٢) إلى أن هناك إجماع على أن الإدارة التربوية هي رافعة مهمة لتحسين التعليم وتحقيق أهدافه في خدمة المجتمع، وهي جزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ السياسة التعليمية. ومن ثم فهناك

حاجة إلى دراسات مقارنة لأساليب الإدارة التعليمية ومداخلها وأنماطها وتطوير الأطر المفاهيمية والممارسات القيادية في ضوء الخبرات والتجارب العالمية لمواجهة التحديات التنموية والرقمية والبيئية الصحية والمناخية. وعليه يعد مجال الإدارة التربوية المقارنة وأولوياته وقضاياها البحثية الفرعية أحد مجالات البحوث التربوية ذات الأهمية والجديرة بالبحث والدراسة ضمن أولويات الخريطة البحثية المقترحة.

- **المجال الرابع: نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهينة للقيادات والهيئات التدريسية**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٣)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهينة للقيادات والهيئات التدريسية "

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	التوجهات العالمية لأساليب ومعايير اختيار الهيئات التدريس والقيادات الإدارية في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
٢	نظم وبرامج الإعداد والتنمية المهنية العالمية في ضوء متطلبات التحول الرقمي والثورات الصناعية.	٤٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠	٣	كبيرة	١
٣	اتجاهات ومداخل إرشاد القيادات والمعلمين الجدد من منظور عالمي مقارن.	٣٧	%٩٢.٥	١	%٢.٥	٢	%٥	٢.٨٦	كبيرة	٧
٤	آليات ضمان الجودة والتميز في برامج الإعداد والتدريب والتنمية المهنية.	٣٥	%٨٧.٥	٣	%٧.٥	٢	%٥	٢.٨٣	كبيرة	٨
٥	الكفايات المهنية والجدارات الرقمية للعاملين بمؤسسات التعليم في القرن الحادي والعشرين.	٣٦	%٩٠	٤	%١٠	٠	%٠	٢.٩٠	كبيرة	٤
٦	مستقبل مراكز التنمية المهنية للقيادات الإدارية والهيئات التدريسية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.	٣٤	%٨٥	١	%٢.٥	٥	%١٢.٥	٢.٧٣	كبيرة	١٠
٧	مجتمعات التعلم والممارسة الافتراضية كمدخل للتنمية المهنية بالمدارس والجامعات في الخبرات والتجارب العالمية.	٣٧	%٩٢.٥	١	%٢.٥	٢	%٥	٢.٨٨	كبيرة	٥
٨	نظم وبرامج إعداد المعلم الدولي والباحث في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٧	كبيرة	٦

٩	خبرات دولية في إعداد (معلم الفصل، ومساعد المعلم، ومعلم التربية الخاصة والموهوبين، ومعلم الكبار) .	٣٧	%٩٢.٥	٣	%٧.٥	٠	%٠	٢.٩٣	كبيرة	٣
١٠	الاتجاهات العالمية لنظم الإعداد والتنمية المهنية للقيادات النسائية بالمؤسسات التعليمية.	٣٤	%٨٥	٢	%٥	٤	%١٠	٢.٧٥	كبيرة	٩
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٧	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بنسبة (٢.٨٧)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٧٣-٣)، كما جاءت نسب تكرار الاستجابات موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال حيث تراوحت النسب بين(٨٥%- ١٠٠%)، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالحبث الحالي؛ ومن ثم يتم اعتماد هذا المجال وأولوياته ضمن مجالات الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية بهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (٢) "نظم وبرامج الإعداد والتنمية المهنية العالمية في ضوء متطلبات التحول الرقمي والثورات الصناعية."في المرتبة الأولى بنسبة (١٠٠%) لإجماع واتفاق الخبراء حول أهميتها الكبيرة وبمتوسط حسابي (٣)؛ حيث تشير تلك النتيجة إلى أهمية مسايرة عملية الإعداد والتنمية المهنية للهيئات التدريسية والقيادات الإدارية لمتطلبات التحول الرقمي والثورات الصناعية (الرابعة والخامسة) بالقرن الحادي والعشرين، ومن ثم جاءت هذه الأولوية كأولوية أولى مهمة وضرورية ينبغي توجيه البحوث والدراسات التربوية المقارنة نحوها، ويؤكد ذلك انعقاد المؤتمرات التربوية والقومية حول تدارس هذه الأولوية والتوجه لإعداد المعلم وتنميته مهنيًا في ضوء نظام التعليم الجديد والجمهورية الجديدة وفي ظل تحديات القرن الحادي والعشرين التنموية والتكنولوجية والبيئية، ومن أحدث هذه المؤتمرات: مؤتمر كلية التربية جامعة حلوان في أكتوبر ٢٠٢٢م حول "مستقبل إعداد المعلم في ضوء متغيرات الثورة الصناعية "الرابعة والخامسة" وتناول قضايا اختيار وإعداد المعلمين والقيادات التعليمية وتنميتهم مهنيًا وتعرف التوجهات العالمية لضمان الجودة والتميز في برامج الإعداد والتنمية، ومن المؤتمرات القومية أيضًا المؤتمر القومي الأول للجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات في ٣- ٤ ديسمبر عام ٢٠٢٢م والمعنون "التعليم والشراكة المجتمعية ومؤسسات إعداد المعلم وتأهيله في الجمهورية الجديدة، كما تشير دراسة (عبد العظيم، ٢٠٢٢) إلى أهمية تنمية الجدارات الرقمية للمعلمين في مصر من خلال الدراسة المقارنة لأطر تلك الجدارات ببرامج الإعداد والتنمية المهنية خبرات بعض دول الاتحاد الأروبي ودمجها في أطر الجدارات الرقمية للمعلمين بمصر. ومن ثم تتضح أهمية هذه الأولوية والقضية البحثية ومدى الحاجة إلى الدراسات والبحوث التربوية التي تتناولها وتعالجها. وقد جاءت الأولوية رقم (٦) "مستقبل مراكز التنمية المهنية للقيادات الإدارية والهيئات التدريسية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي. "في المرتبة العاشرة والأخيرة بنسبة اتفاق (٨٥%) وبمتوسط حسابي (٢.٧٣) وبدرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛

لتدل على مدى الحاجة للدراسات المقارنة والاستشرافية لمستقبل تلك المراكز بالتعليم قبل الجامعي والجامعي في ضوء التحولات الرقمية وتوجهات وأساليب التدريب والتنمية المهنية الإلكترونية بالمدارس والجامعات.

وفي ضوء نسب اتفاق وإجماع الخبراء والمتوسطات الحسابية لدرجة أهمية هذا المجال وأولوياته يعد المجال وقضاياه البحثية الفرعية من مجالات وأولويات البحوث التربوية المقارنة ذات الأهمية والجديرة بالبحث والدراسة ضمن الخريطة البحثية المقترحة.

- **المجال الخامس: السياسات التعليمية والبحثية المقارنة:**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء على هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٤)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "السياسات التعليمية والبحثية المقارنة"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	توجهات سياسات الإصلاح والتطوير التربوي بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.	٣٦	%٩٠	١	%٢.٥	٣	%٧.٥	٢.٨٣	كبيرة	٣
٢	السياسات العالمية لتطوير البحث العلمي بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٨	كبيرة	٤
٣	السياسات الدولية لتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم المستمر.	٣٣	%٨٢.٥	٤	%١٠	٣	%٧.٥	٢.٧٥	كبيرة	٦
٤	سياسات التطوير والتحول الرقمي للتعليم والبحث العلمي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة.	٣٩	%٩٧.٥	١	%٢.٥	٠	%٠	٢.٩٨	كبيرة	١
٥	توجهات صنع سياسات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الصحية والبيئية والمناخية منظور عالمي.	٣٧	%٩٢.٥	٣	%٧.٥	٠	%٠	٢.٩٣	كبيرة	٣ مكرر
٦	السياسات العالمية للنزاهة والشفافية الأكاديمية والتميز العلمي والبحثي في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
٧	سياسات تعليم الظل والتعليم الموازي بالقرن الحادي والعشرين.	٣٧	%٩٢.٥	٢	٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤ مكرر
٨	المداخل والاتجاهات العالمية في صنع سياسات التعليم بالجامعات الأهلية والمدارس والمعاهد والمجمعات التكنولوجية.	٣٦	%٩٠	٢	%٥	٢	%٥	٢.٨٥	كبيرة	٥
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٩	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بنسبة (٢.٨٩)، وتراوحت المتوسطات

الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٧٥- ٢.٩٨)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت ما بين (٨٢.٥%- ٩٧.٥%)، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم لإجماع الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته؛ ومن ثم يتم اعتمادها ضمن الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (٤) "سياسات التطوير والتحول الرقمي للتعليم والبحث العلمي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة." في المرتبة الأولى بنسبة متوسط حسابي (٢.٩٨)، ونسبة اتفاق (٩٧.٥%) بين الخبراء حول أهميتها الكبيرة، مما يدل على أهمية الحاجة إلى بحوث السياسات التعليمية المقارنة الهادفة إلى تحليل السياسات التعليمية لتطوير وصنع سياسات تعليمية وبحثية تناسب متطلبات العصر الرقمي وثوراته الصناعية، بينما جاءت الأولوية رقم (٣) "السياسات الدولية لتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم المستمر" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، ونسبة (٨٢.٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة ضمن التوجهات الحديثة لمجال سياسات التعليم المقارن، وقد جاءت باقي أولويات المجال بدرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ مما يدل على أهمية مجال بحوث السياسات التعليمية والبحثية المقارنة وأولوياته. وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (سالم، ٢٠٢٢؛ وعتريس، ٢٠٢٠؛ الطاهر وقطيط، ٢٠١٨؛ وحرب، ٢٠١٨) ، وعليه يمثل هذا المجال وأولوياته البحثية أحد المحاور المهة التي تقوم عليها الخريطة البحثية المقترحة

- **المجال السادس: اقتصاديات التعليم المقارن**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٥)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "اقتصاديات التعليم المقارن"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	نماذج وصيغ المدارس والجامعات الريادية والبيئة والخضراء والمنتجة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.	٣٩	٩٧.٥%	١	٢.٥%	٠	٠%	٢.٩٨	كبيرة	١
٢	التوجهات التربوية للاقتصاد المعرفي والرقمي والأخضر ودورها في التقدم والتنمية المستدامة.	٣٨	٩٥%	٢	٥%	٠	٠%	٢.٩٥	كبيرة	٢
٣	القوة الناعمة ورأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية ومتطلبات التنمية المستدامة بالقرن الحادي والعشرين.	٣٦	٩٠%	٤	٥%	٠	٠%	٢.٩٢	كبيرة	٤
٤	صيغ ونماذج الشراكات التعليمية والبحثية بين مدارس التعليم الفني والجامعات ومؤسسات المجتمع والإنتاج والقطاع الخاص.	٣٧	٩٢.٥%	١	٢.٥%	٢	٥%	٢.٨٨	كبيرة	٦

٥	تسويق الخدمات التعليمية والبحثية في ظل تطبيقيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٦	كبيرة	٧
٦	الفاقد التعليمي في ظل الجوائح والأزمات البيئية والصحية وآليات معالجته "جائحة كورانا، والتغيرات المناخية".	٣٨	%٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٥
٧	الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل بالمدارس والجامعات في ظل التحديات التنموية والاقتصادية.	٣٧	%٩٢.٥	١	٢.٥	٢	%٥	٢.٨٨	كبيرة	٦ مكرر
٨	الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم والبحث والتطوير.	٣٤	%٨٥	٤	%١٠	٢	%٥	٢.٨٠	كبيرة	٩
٩	مداخل وتوجهات خصخصة التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي.	٣٥	%٨٧.٥	٣	%٧.٥	٢	%٥	٢.٨٣	كبيرة	٨
١٠	برامج تعليم الابتكار وريادة الأعمال والحاضنات التكنولوجية بالجامعات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.	٣٨	%٩٥	١	%٥	١	%٥	٢.٩٣	كبيرة	٣
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٩٠	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمجال بنسبة (٢.٩٠)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٨٠- ٢.٩٨)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٥%- ٩٧.٥%)، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث الحالي؛ ومن ثم يتم اعتمادها ضمن مجالات الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (١) "نماذج وصيغ المدارس والجامعات الريادية والبيئة والخضراء والمنتجة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة."في المرتبة الأولى بنسبة متوسط حسابي (٢.٩٨)، وبنسبة اتفاق (٩٧.٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة كل من (السعودي، ٢٠٢١)، و(عبد العظيم، ٢٠٢٢) من ضرورة تبني صيغ وبرامج المدارس البيئية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، كما جاءت الأولوية رقم (٢) "التوجهات التربوية للاقتصاد المعرفي والرقمي والأخضر ودورها في التقدم والتنمية المستدامة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ونسبة (٩٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(الجيار، ٢٠١٩) التي أشارت إلى دور البحث العلمي بالجامعات المصرية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

في حين احتلت الأولوية رقم (٨) "الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم والبحث والتطوير." الترتيب الأخير وبدرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ حيث إنها تمثل صلب وقوام هذا المجال البحثي. وجاءت باقي الأولويات أيضًا بدرجة أهمية كبيرة؛ لتدل على أهمية توجه البحوث المقارنة نحو مجال اقتصاديات التعليم؛ حيث تلعب اقتصاديات التعليم دورًا مهمًا في

التنمية المستدامة من خلال دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعليم مثل (مصادر تمويل التعليم، والاستدامة المالية، والفاقد التعليمي، وإنتاج رأس المال البشري والقوة الناعمة ، وعائدات رأس المال البشري، وتسويق الخدمات التعليمية والبحثية، وصيغ المدارس والجامعات المنتجة...إلخ)، وتتفق هذه النتائج بشكل عام مع نتائج دراسة (سالم، ٢٠٢٢؛ السميح والغامدي، ٢٠٢١؛ عبد الحافظ وعبد الفتاح، ٢٠١٩؛ حرب، ٢٠١٨)، وعليه يمثل هذا المجال وأولوياته البحثية أحد المحاور المهة التي تقوم عليها الخريطة البحثية المقترحة

- **المجال السابع: نظم التعليم عن بُعد:**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٦)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "نظم التعليم عن بُعد"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية والأولوية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	نظم التعليم الافتراضي والمدمج والهجين وإدارته في ضوء التوجهات العالمية.	٣٩	%٩٧.٥	١	%٢.٥	٠	%٠	٢.٩٨	كبيرة	١
٢	صيغ ونماذج المدارس والجامعات الرقمية والافتراضية والذكية.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
٣	منصات التعليم الإلكتروني والدورات التدريبية والمقررات والمسافات التعليمية واسعة النطاق (MOOCs) في ضوء التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤
٤	الاتجاهات العالمية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة برامج ونظم التعليم.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٨	كبيرة	٦
٥	ضمان جودة التعليم الافتراضي والإلكتروني والمدمج في ضوء المعايير العالمية.	٣٦	%٩٠	٤	%١٠	٠	%٠	٢.٩٠	كبيرة	٥
٦	الاعتبارات والسياسات الأخلاقية للتعليم الافتراضي والإلكتروني في العصر الرقمي.	٣٥	٨٧.٥	٥	%١٢.٥	٠	%٠	٢.٨٧	كبيرة	٧
٧	نظم التقويم والاختبارات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.	٣٧	%٩٢.٥	٣	%٧.٥	٠	%٠	٢.٩٣	كبيرة	٣
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٩٢	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بنسبة (٢.٩٢)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٨٧– ٢.٩٨)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماع الخبراء واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٧.٥%– ٩٧.٥%) ، وهذه النسب المئوية للتكرارات والمتوسطات الحسابية

للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المشار إليها بالمعالجة الإحصائية لإجماع الخبراء؛ ومن ثم يتم اعتمادها ضمن مجالات الخريطة البحثية.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم(١)"نظم التعليم الافتراضي والمدمج والهجين وإدارته في ضوء التوجهات العالمية."بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، وبنسبة (٩٧.٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة، وجاءت الأولوية رقم (٢) "صيغ ونماذج المدارس والجامعات الرقمية والافتراضية والذكية". في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ونسبة (٩٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة أيضًا وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (الخولاني، ٢٠٢١) من أهمية تفعيل الرقمنة الذكية بالمؤسسات التعليمية والجامعات في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، كما أكدت دراسة (سالم،٢٠٢٢) أهمية وضرورة توجه بحوث التربية المقارنة نحو دراسة وبحث نظم التعليم عن بعد بأشكاله وأنماطه المختلفة: التعليم الافتراضي، التعلم الإلكتروني، التعليم المدمج والهجين، المؤسسات التعليمية الرقمية الذكية، والمصادر التعليمية المفتوحة MOOCs خاصة مع التطورات التكنولوجية والثورات الصناعية المتتالية (الرابعة والخامسة...)، وقوة وزيادة انتشار الإنترنت، وظهور جائحة كوفيد ١٩، في حين احتلت الأولوية رقم (٦) "الاعتبارات والسياسات الأخلاقية للتعليم الافتراضي والإلكتروني في العصر الرقمي."المرتبة الأخيرة بدرجة أهمية كبيرة؛ لتدل على أهمية وجود سياسات ومواثيق أخلاقية لاستخدام نظم التعليم عن بعد تلتزم بها كافة الأطراف المشاركة، وقد جاءت باقي الأولويات بدرجات أهمية كبيرة؛ لتشير إلى أهمية مجال التعليم عن بعد وقضاياه البحثية ضمن مجالات بحوث التربية المقارنة في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وخاصة التحديات الرقمية. وهذه ما أوضحته الدراسة التحليلية لتلك التحديات بالقسم الخامس.

وفي ضوء العرض السابق لنتائج مجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة جملة وتفصيلًا، ومقارنة نتائج متوسطاتها الحسابية ونسب تكرار استجابات الخبراء واتفاقهم حول أهميتها بالمحكات والمعايير المعتمدة بالبحث الحالي والمشار إليها بأساليب المعالجة الإحصائية، يتم اعتماد تلك المجالات السبع وأولوياتها الفرعية ضمن محاور ومجالات وأولويات الخريطة المقترحة دون استبعاد أيًا منها؛ حيث إنها تجاوزت النسبة المحددة للاتفاق والقبول (٨٠%) فما فوق، وكانت متوسطاتها الحسابية تقع في مدى درجة الأهمية الكبيرة (٢.٣٤- ٣) .

ب- نتائج المحور الثاني: مجالات وأولويات بحوث التربية الدولية:

يتضمن هذا المحور ثلاثة مجالات رئيسة تشمل (٢٧) أولوية بحثية فرعية لبحوث التربية الدولية، ويمكن عرض نتائج تكرارات ونسبب اتفاق وإجماع الخبراء حول درجة أهمية تلك المجالات وأولوياتها الفرعية، على النحو الآتي:

١- مجالات بحوث التربية الدولية:

جاءت استجابات الخبراء حول تقدير درجة أهمية وأولوية مجالات بحوث التربية الدولية وترتيبها تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول(١٧)

المتوسطات الحسابية لدرجات أهمية/أولوية مجالات بحوث التربية الدولية وترتيبها تنازليًا

م	المجالات	عدد الأولويات	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية والأولوية	الترتيب
١	صيغ ومجالات التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي	١١	٢.٨٨	كبيرة	٢
٢	الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية	٧	٢.٨٦	كبيرة	٣
٣	عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي	٩	٢.٩١	كبيرة	١
	التربية الدولية ككل	٢٧	٢.٨٨	كبيرة	_

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن متوسطات استجابات وتقديرات الخبراء لأهمية مجالات بحوث التربية الدولية ككل وكل مجال من مجالاتها جاءت بدرجة أهمية كبيرة، حيث جاء المتوسط الحسابي للتربية الدولية ككل (٢.٨٨)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالاتها بين (٢.٨٦- ٢.٩١) وهذا يبين الأهمية الكبيرة لتلك المجالات ضمن المجالات البحثية ذات الأولوية لبحوث التربية الدولية، كما يؤكد مدى الحاجة لتوجه الباحثين المتخصصين وبحوثهم ورسائلهم وأطروحاتهم العلمية لمعالجة لتلك المجالات وقضاياها وموضوعاتها في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وخاصة تحديات العولمة وأنماطها وتأثيراتها المختلفة، والتحديات التنموية والتكنولوجية والرقمية والبيئية. وهذا ما أبرزته الدراسة التحليلية لتلك التحديات وانعكاساتها على توجهات ومجالات البحث في التربية المقارنة والدولية.

فقد جاء مجال "عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٩١) ودرجة أهمية كبيرة؛ ليؤكد مدى تأثير تحديات العولمة وزيادة حدتها وانعكاساتها على نظم التعليم وتوجهات البحوث العلمية والتربوية وخاصة بحوث التربية المقارنة والدولية، وتزايد وتعدد مداخل وتوجهات التدويل للمدارس والجامعات والمناهج والمؤهلات والدرجات العلمية، واعتماد معايير النشر الدولي للبحوث، والتعاون الدولي والتوأمة الجامعية والشراكات الدولية بين المدارس والجامعات، ومعايير التصنفيات العالمية والتقييمات الدولية لجودة النظم التعليمية، وقضايا الهوية القومية وغيرها من قضايا العولمة والتدويل التي تمثل مجالات وأولويات وقضايا بحثية لبحوث التربية الدولية، حيث أكدت دراسة (حجي، ٢٠١٣)، و(مجاهد وعتيبة، ٢٠٠٩)، و(سالم، وناصف، ٢٠٠٦)، و(عبد الغني، ٢٠٠٦) وجود تأثيرات تربوية مختلفة للعولمة على النظم التعليمية والبحثية وخاصة حقل التربية المقارنة والدولية ومجالاتها دراساتها وبحوثها. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه وطرحته دراسة (عبد الغني، ٢٠١٦)، ودراسة (نصر، ٢٠١٣) من قضايا بحثية واتجاهات

حديثة لمجالات وموضوعات التربية الدولية يأتي في القلب منها قضايا العولمة وتأثيراتها في تدويل التعليم ومكوناته والبحث العلمي ومجالاته، وفي ضوء الأهمية والحاجة لتدارس وبحث وماقشة قضايا تدويل التعليم والبحث العلمي والهوية الوطنية؛ جاء مؤتمر كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة في ١٢- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢م ليناقش موضوع"تدويل التعليم بين الثوابت والمتغيرات" وما يتضمنه من فلسفات ومداخل واستراتيجيات وتجارب ونماذج لتدويل التعليم في ضوء السياق الثقافي المجتمعي المصري، وتدارس قضية التدويل بين الثوابت والمتغيرات في منظومة التعليم عامة وسياسات تدويل التعليم الأزهري خاصة.

ثم جاء مجال "صيغ ومجالات التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي"، بالمرتبة الثانية؛ حيث تمثل صيغ التربية الدولية في التعليم قبل الجامعي والجامعي (المدارس والجامعات الدولية والمنتسبة لليونسكو، وأندية وروابط ومراكز وكراسي اليونسكو، والمناهج الدولية)، ومجالات التربية الدولية المتمثلة في (التربية من أجل المواطنة والسلام العالمي، والتربية من أجل البيئة، والتربية والتعاون الدولي، وحقوق الإنسان، وغيرها) توجهات وموضوعات أساسية تمثل قوام وبنية التربية الدولية وأهدافها ومؤلفاتها وبحوثها ومنظماتها وهيئاتها الدولية، وهذا يتفق وما طرحه الإطار النظري للبحث، وكشفته الدراسة التحليلية حول قلة الدراسات والبحوث في هذا المجال، ومدى الحاجة لتوجه البحوث التربوية لدراسة صيغ ومجالات وبنية التربية الدولية وما يتعلق بها من قضايا واتجاهات وموضوعات بحثية، وهذا ما أشارت إليه دراسات كل من (عبد الغني، ٢٠١٦؛ نصر، ٢٠١٣؛ عبد الغني، ٢٠٠٦؛ سالم وناصف، ٢٠٠٦).

واحتل مجال "الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية" المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي(٢.٨٦) ودرجة أهمية كبيرة، ليؤكد أهمية دراسة وبحث جهود الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية ومجالاتها وأهدافها كاليونسكو، ومنظمة التنمية والتعاون الدولي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وأدوراها في دعم نظم التعليم وأهداف التربية الدولية وتطبيق مجالاتها بالدول المختلفة، وخاصة دراسة منظمتي الألسكو ALECSO "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" والإيسيسكو ICESCO "منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة" وجهودهما التعليمية والبحثية والتربوية على الصعيد العربي الإسلامي، وكما تبين هذه النتيجة مدى الاحتياج لمثل هذه الدراسات والبحوث في مجال التربية المقارنة والدولية. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية دور وجهود هذه المنظمات في مجال التعليم غير الرسمي ودعم التعليم في حالات الأزمات والطوارئ، وتعزيز التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتعاون والتفاهم الدولي، ودعم قضايا التنمية المستدامة وأهدافها بالدول المختلفة وغيرها من القضايا الكوكبية العالمية في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي. (سالم، ٢٠٢٢؛ سليم، ٢٠٢٠؛ عبد الرحيم، ٢٠١٨)

مما سبق، يتضح أن المتوسطات الحسابية لمجالات بحوث التربية الدولية بشكل عام تشير لإجماع الخبراء حول أهميتمها وأولويتها بما يتعدى محكات والمعايير المحددة للقبول بهذا البحث؛ ومن ثم يتم اعتمادها جميعًا ضمن مجالات الخريطة البحثية المقترحة.

٢- الأولويات البحثية لمجالات بحوث التربية الدولية:

يعرض هذا المحور نسب تكرار استجابات وتقدير الخبراء لدرجة أهمية كل أولوية من الأولويات البحثية بمجالات بحوث التربية الدولية، وترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو الآتي:

- <u>المجال الأول:</u> صيغ ومجالات التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي:

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٨)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "صيغ ومجالات التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية والأولوية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	تاريخ وتطور التربية الدولية وبحوثها ومجالاتها وصيغها وروادها.	٣٥	%٨٧.٥	٣	%٧.٥	٢	%٥	٢.٨٣	كبيرة	٨
٢	المدارس والجامعات الدُولية والتعليم الدولي العابر للحدود متنوع الثقافات.	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤
٣	المدارس والجامعات الدولية والمنتسبة لليونسكو وقضايا الهوية القومية.	٣٥	%٨٧.٥	٥	%١٢.٥	٠	%٠	٢.٨٨	كبيرة	٥
٤	المناهج الدُولية بالمدارس والجامعات في ظل عولمة وتدويل التعليم.	٣٨	%٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٣
٥	أندية ومراكز وروابط وكراسي اليونسكو بالمدارس والجامعات.	٣٦	%٩٠	٢	%٢.٥	٢	%٢.٥	٢.٨٥	كبيرة	٧
٦	التربية من أجل المواطنة العالمية والسلام والتعاون الدولي.	٣٨	٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٣ مكرر
٧	التربية من أجل التنمية المستدامة "صيغ ونماذج المدارس والجامعات البيئية الخضراء والمستدامة".	٣٨	%٩٥	٢	%٢.٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
٨	التربية وحقوق الإنسان في ظل الحروب والنزاعات والثورات.	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤ مكرر
٩	التربية المدنية والسكانية في عصر الهجرة الجماعية من منظور عالمي.	٣٣	%٨٢.٥	٢	%٥	٥	%١٢.٥	٢.٧٠	كبيرة	٩
١٠	التربية والوعي البيئي والصحي العالمي (المدارس والجامعات الآمنة والمعززة للصحة في ظل الجوائح الصحية).	٣٧	%٩٠.٥	١	%٧.٥	٢	%٠	٢.٨٧	كبيرة	٦

١١	نظم التعليم في ظل التغيرات المناخية من منظور عالمي.	٣٩	٩٧.٥	١	٢.٥	٠	%٠	٢.٩٨	كبيرة	١
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٨	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بمقدار (٢.٨٨)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٧٠– ٢.٩٨)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماعهم واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٢.٥%– ٩٧.٥%)، وهذه النسب للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث والمشار إليها بالمعالجة الإحصائية؛ ومن ثم قبول واعتماد هذا المجال وأولوياته الفرعية ضمن مجالات وأولويات الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (١١) "نظم التعليم في ظل التغيرات المناخية من منظور عالمي."في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، ونسبة اتفاق (٩٧.٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة، لتعكس أهمية تحدي التغيرات المناخية وتأثيراته على النظم التعليمية والبحثية بدول العالم المختلفة ومنها مصر، وثم تتضح الحاجة الضرورية لبحوث ودراسات تتناول أوضاع النظم التعليمية في ظل التغيرات المناخية كتحدٍ عالمي، وهذا ما أشارت إليه الدراسة التحليلية وأكدته الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ بمصر ٢٠٥٠، كما أشارت دراسة (بنوان، ٢٠٢٢) إلى ضرورة التوجه نحو دراسة دور المؤسسات التعليمية والجامعية في التنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر في ظل التغيرات المناخية والإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر، وأكدت دراسة (عبد العظيم، ٢٠٢٢)، و(السعودي، ٢٠٢١) على ضرورة التربية من أجل البيئة والتنمية المستدامة من خلال تبني صيغ وبرامج المدارس البيئية والخضراء والمعززة للصحة بمصر في ضوء التغيرات المناخية والبيئية والصحية. بينما جاءت الأولوية رقم (٩) "التربية المدنية والسكانية في عصر الهجرة الجماعية من منظور عالمي." في الترتيب الأخير بمتوسط (٢.٧٠) وبدرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ لتؤكد على أحد المجالات المهمة للتربية الدولية كالتربية المدنية والسكانية في ظل الفترة الراهنة التي يعيشها العالم من ثورات وحروب وما ينجم عنها من هجرة جماعية شرعية وغير شرعية ولجوء وحاجة هؤلاء المهاجرين واللاجئين للتعليم بمستوياته المختلفة. ومن ثم تتضح الحاجة الضرورية لبحوث ودراسات تربوية مقارنة ودولية تتنول مجلات وصيغ التربية الدولية وقضاياها وتسد الفجوة البحثية بهذا المجال وأولوياته.

- **المجال الثاني: الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء حول هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (١٩)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية والأولوية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	اليونسكو ودعم التعليم في حالات الطوارئ والأزمات والجوائح.	٣٨	%٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٢
٢	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) وجهودها في دعم وتطوير النظم التعليمية البحثية.	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٣
٣	مبادرات ومعونات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال التعليم والبحث العلمي ودعم تعليم الفئات المهمشة.	٣٦	%٩٠	١	%٢.٥	٣	%٧.٥	٢.٨٣	كبيرة	٥
٤	آليات وأدوار منظمة التجارة العالمية في دعم التعليم بدول العالم الثالث.	٣٣	%٨٢.٥	٢	%٥	٥	%١٢.٥	٢.٧٠	كبيرة	٦
٥	جهود ومبادرات الألسكو والإيسيسكو في دعم وتطوير النظم التعليمية والبحثية بالوطن العربي والإسلامي.	٣٨	٩٥	٢	٥٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	١
٦	أهداف وتوجهات المنظمات الدولية في دعم التعليم والبحث العلمي.	٣٥	%٨٧.٥	٣	%٧.٥	٢	%٥	٢.٨٣	كبيرة	٥ مكرر
٧	الهيئات والمبادرات الدولية في مجالات تعليم الكبار والتعليم المجتمعي والريفي والخدمي.	٣٦	%٩٠	٣	%٧.٥	١	%٢.٥	٢.٨٨	كبيرة	٤
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٨٦	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بمقدار (٢.٨٦)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٧٠– ٢.٩٥)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماعهم واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٨٢.٥%– ٩٥%)، وهذه النسب للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث والمشار إليها بالمعالجة الإحصائية؛ ومن ثم يتم اعتماد هذا المجال وأولوياته الفرعية ضمن مجالات وأولويات الخريطة البحثية المقترحة.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (٥) "جهود ومبادرات الألسكو والإيسيسكو في دعم وتطوير النظم التعليمية والبحثية بالوطن العربي والإسلامي."في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ونسبة اتفاق (٩٥%) لإجماع الخبراء حول أهميتها الكبيرة؛ لتوكد أهمية قضية التربية الدولية على المستوى العربي والإسلامي وبين

شعوبه ومجتمعاته أولًا؛ وهذا يوضح المخاوف المستمرة لدى الكثير من الخبراء والباحثين من تمدد العولمة والتدويل التي تثير أفكار الهيمنة والسيطرة والأمركة التي لا يُعلم أهدافها الخفية حتى الآن، ومن ثم تتضح الحاجة إلى بحوث ودراسات في مجال التربية الدولية وجهاتها وهيئاتها الداعمة على المستوى العربي والإسلامي التي – يُعتقد– أنها تسعى لوضع ضوابط لا تتعارض مع الهوية العربية والإسلامية في تطبيق وتوظيف صيغ التربية الدولية والسعي نحو انضمام مؤسسات التعليم العربية وانتسابها لمشروع وشبكات المدارس والجامعات المنتسبة وتدويل المناهج الدراسية وتضمينها قضايا التربية الدولية من منظور الثقافة الإسلامية العربية التي تدعو للتسامح والتعاون والاندماج مع الأخر دون الذوبان الذي يضر بالعقيدة والدين وخصوصيات الثقافة والهوية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (العطاس، ٢٠١٦)، و(عبد الفتاح، ٢٠٠١) من ضرورة الحذر والحيطة من تأثيرات صيغ وأهداف التربية الدولية على نظم التعليم بما يخدش الهوية القومية والعربية والإسلامية لتلك النظم التعليمية مع وضع ضوابط ومبادئ لتطبيق صيغ ومجالات التربية الدولية بنظم التعليم العربية. وعليه فالحاجة ضرورية إلى الدراسات والبحوث التربوية النقدية لجهود المنظمات الدولية الداعمة للتربية الدولية وصيغها ومجالاتها وغاياتها وأهدافها المعلنة والخفية، مع التأصيل للتربية الدولية على المستوى العربي والإسلامي في ضوء محددات الهوية القومية والوطنية.

وقد جاءت الأولوية رقم (٤) " آليات وأدوار منظمة التجارة العالمية في دعم التعليم بدول العالم الثالث." في الترتيب الأخير وبدرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء، وهذا لا يعني قلة أهمية الدور الذ تلعبه هذه المنظمة في دعم التربية الدولية وصيغها وأهدافها والتعليم والبحث العلمي، لكن هذا الدور بحاجة إلى الدراسة والبحث من منظور دولي لإبرازه بين جهود المنظمات العالمية المشهورة في هذا المجال كاليونسكو.

وفي ضوء المتوسطات الحسابية لهذا المجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتضح أهميته كأحد المجالات الأساسية للبحث في التربية الدولية ضمن الخريطة البحثية المقترحة.

- **المجال الثالث: عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي:**

جاءت التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء على هذا المجال وأولوياته ومتوسطاتها الحسابية ودرجة أهميتها وترتيبها تنازليًا على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول (٢٠)

استجابات الخبراء حول الأولويات البحثية لمجال "عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي"

م	الأولويات	الاستجابات/ التكرارات						المتوسط الحسابي	درجة الأهمية والأولوية	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة				
		ك١	%	ك٢	%	ك٣	%			
١	اتجاهات ومداخل تدويل التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي.	٣٨	%٩٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٣
٢	البحث العلمي والنشر الدولي في ضوء المعايير الدولية.	٣٧	%٩٢.٥	٢	%٥	١	%٢.٥	٢.٩٠	كبيرة	٤
٣	التعاون الدولي والابتعاث والشراكات والتحالفات العلمية والبحثية في ظل الحراك العلمي والطلابي والمؤسسي الدُولي.	٣٨	%٩٥	٢	%٥	٠	%٠	٢.٩٥	كبيرة	٢
٤	تدويل برامج الإعداد والتنمية المهنية للمعلمين والقيادات التربوية.	٣٨	%٩٥	٠	%٠	٢	٥٥	٢.٩٠	كبيرة	٤ مكرر
٥	التقييمات والتصنيفات العالمية لجودة التعليم والبحث العلمي.	٣٧	%٩٢.٥	١	%٢.٥	٢	%٥	٢.٨٧	كبيرة	٦
٦	الاختبارات الدولية (PISA, TIMMS, PIAAC, PIRLS..). كمدخل لتقييم وتصنيف النظم التعليمية عالميًا.	٣٩	٩٧.٥	١	٢.٥	٠	%٠	٢.٩٨	كبيرة	١
٧	توجهات تدويل التعليم والبحث العلمي وقضايا الهوية القومية والاغتراب وهجرة العقول البشرية.	٣٨	٩٥٥	١	%٢.٥	١	%٢.٥	٢.٩٣	كبيرة	٣مكرر
٨	تأثيرات العولمة والتدويل في حقل التربية المقارنة ونظم التعليم والبحث العلمي.	٣٧	%٩٢.٥	١	٢.٥	٢	%٥	٢.٨٨	كبيرة	٥
٩	الأطر العالمية للمؤهلات والدرجات العلمية في ظل تدويل وعولمة التعليم والبحث العلمي.	٣٦	%٩٠	٢	%٥	٢	%٥	٢.٨٥	كبيرة	٧
	المتوسط الحسابي للمجال							٢.٩١	كبيرة	–

يتضح من الجدول السابق، اتفاق الخبراء حول أهمية هذا المجال وأولوياته البحثية الفرعية بدرجة كبيرة؛ حيث جاء المتوسط الحسابي للمجال بمقدار (٢.٩١)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لأولوياته الفرعية بين (٢.٨٥- ٢.٩٨)، كما جاءت نسب تكرار استجابات عينة الخبراء موضحة لإجماعهم واتفاقهم حول درجة الأهمية الكبيرة لأولويات هذا المجال؛ حيث تراوحت بين (٩٠%- ٩٧.٥%) ، وهذه النسب للتكرارات والمتوسطات الحسابية للمجال بشكل عام وأولوياته الفرعية تتعدى نسب ومؤشرات الحكم المعتمدة بالبحث والمشار إليها بالمعالجة الإحصائية؛ ومن ثم يتم اعتماد هذا المجال وأولوياته الفرعية ضمن مجالات وأولويات الخريطة البحثية المقترحة. وتتفق هذه النتائج بشكل عام مع ما طرحته دراسة (نصر، ٢٠١٣) من مجالات وقضايا بحثية معاصرة في مجال التربية الدولية، وما أكدته دراسة (عبد الغني، ٢٠١٦) من أهمية دراسة الاتجاهات الحديثة للتربية الدولية وأدوراها في ظل تحديات العولمة وتدويل التعليم.

ومن حيث ترتيب الأولويات الفرعية لهذا المجال، فقد جاءت الأولوية رقم (٦) " الاختبارات الدولية (PISA, TIMMS, PIAAC, PIRLS..) كمدخل لتقييم وتصنيف النظم التعليمية عالميًا." في المرتبة الأولى من حيث إجماع الخبراء بنسبة(٩٧.٥%) وبمتوسط الحسابي (٢.٩٨) وبدرجة أهمية كبيرة؛ لتبين جدارة واستحقاق هذه الألوية البحثية التي تكاد تكون غائبة بشكل كبير عن مجال البحوث التربوية المقارنة والدولية على الرغم من أهميتها كقضية بحثية جديرة بالاهتمام والدراسة من منظور دولي من أجل وضع طلاب مصر ونظامها التعليم في مقدمة تلك التصنيفات، وتلك الأهمية تدعو إلى توجيه البحوث نحو دراسة هذه القضية وفي ضوء التجارب والخبرات الرائدة كدول النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، والصين، وسنغافورة، وماليزيا) وغيرها من الدول ذات الترتيب المتقدم بهذه الاختبارات والاستفادة من خبرتها. في حين جاءت الأولوية (٩) " الأطر العالمية للمؤهلات والدرجات العلمية في ظل تدويل وعولمة التعليم والبحث العلمي" في الترتيب الأخير وبنسبة اتفاق ودرجة أهمية كبيرة من وجهة نظر الخبراء؛ لتعكس الحاجة إلى دراسات تربوية دولية لأطر المؤهلات العالمية والاستفادة منها في وضع إطار قومي للمؤهلات في مصر والوطن العربي. وفي ضوء استجابات الخبراء من نسب الاتفاق والمتوسطات الحسابية ودرجات الأهمية الكبيرة لهذا المجال وأولوياته فقد تم اعتماده كأحد المجالات الرئيسة لخريطة بحوث التربية المقارنة والدولية المقترحة.

ومن العرض السابق لنتائج مجالات وأولويات بحوث التربية الدولية جملة وتفصيلًا، ومقارنة نتائج متوسطاتها الحسابية ونسب تكرار استجابات وتقديرات الخبراء واتفاقهم حول أهميتها بالمحكات والمعايير المعتمدة بالبحث الحالي والمشار إليها في أساليب المعالجة الإحصائية، يتم اعتماد تلك المجالات الثلاث وأولوياتها الفرعية ضمن محاور ومجالات وأولويات الخريطة المقترحة دون استبعاد أيًا منها؛ حيث إنها تجاوزت النسبة المحددة للاتفاق والقبول (٨٠%)، وكانت متوسطاتها الحسابية تقع في مدى الأهمية الكبيرة (٢.٣٤- ٣).

وفي ضوء نتائج محوري الاستبيان لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية من وجهة نظر الخبراء، واتفاقهم حول أهميتها الكبيرة كمجالات وأولويات بحثية للتربية المقارنة والدولية في ضوء تحديات القرن العشرين والخطط والرؤى التنموية للمجتمع المصري، سوف يتم الارتكاز عليها كمحاور أساسية لبناء الخريطة المقترحة؛ لتكون نقطة انطلاق ودليلًا استرشاديًا يساعد الباحثين في اختيار موضوعات بحوثهم المستقبلية على ضوء توجهات التخصص وتحديات القرن الحادي والعشرين.

القسم السابع

خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء الخبراء التربويين

في ضوء الأسس النظرية والمنهجية لبناء وإعداد الخريطة وتحديد مجالاتها وأولوياتها البحثية، وما توصل إليه البحث من رصد وتحليل لتوجهات مجالات بحوث التربية المقارنة والدولية، وتحديات القرن الحادي والعشرين وخطط ورؤى التنمية المستدامة بالمجتمع المصري وانعكاساتها على تلك التوجهات البحثية، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية من

نتائج حول أهم المجالات والأولويات البحثية للتربية المقارنة والدولية من وجهة نظر الخبراء المتخصصين في تلك التحديات والخطط والرؤى التنموية، توصل البحث إلى ملامح ومحاور خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية، وآليات ومتطلبات تنفيذها؛ تمثيلًا للقسم الأخير من البحث، وإجابة عن السؤال الأخير من أسئلته.

وتنطلق الخريطة من أساس ومبدأ ضروري يتمثل في أن البحث العلمي والتربوي عامة والمقارن والدولي خاصة يعد محركًا قويًا لدفع عجلة التنمية المستدامة والشاملة بجميع مجالاتها ولا سيما المجال التربوي، وآلية فعالة في مواجهة القضايا والمشكلات والتحديات المجتمعية التربوية والتعليمية ذات الأولوية، وذلك إذا أحسن التخطيط له وتوجيهه الوجة الصحيحية لتحقيق تلك الغايات المنشودة؛ وتمثل الخريطة البحثية أداة مُثلى لتنفيذ التوجهات القومية والخطط البحثية الوطنية من خلال تناول قضايا وموضوعات بحثية ذات أولوية وأهمية في سد احتياجات المجتمع، ومعالجة الهدر والتكرار والعشوائية والنمطية في الجهود البحثية، وتجسير الفجوة بين مخرجات البحوث التربوية ومتطلبات التنمية بالمجتمع، ولقد انطلقت صياغة المحاور والمجالات الرئيسة للخريطة البحثية وأولوياتها وقضاياها وموضوعاتها من تحليل توجهات التخصص المعاصرة، والتحديات المختلفة التي تواجه المجتمع المصري بالقرن الحادي والعشرين، وآراء الخبراء التربويين المتخصصين. وعليه تأتي رؤية ورسالة الخريطة المقترحة، ومنطلقاتها وغاياتها وأهدافها، ومجالاتها وأولوياتها البحثية، ومتطلبات تنفيذها، ومداها الزمني وآليات مراجعتها وتحديثها لتعكس فلسفتها وأهميتها في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على المجتمع المصري ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- رؤية الخريطة البحثية المقترحة:

تطمح الخريطة البحثية المقترحة إلى التميز والجودة والإبداع لبحوث التربية المقارنة والدولية، تلبية لأولويات التنمية المستدامة في ضوء متغيرات وتحديات القرن الحادي والعشرين؛ بما يحقق التقدم والريادة للمجتمع المصري إقليميًا وعالميًا.

ثانيًا: رسالة الخريطة البحثية المقترحة:

تسعى الخريطة البحثية إلى وضع تصور وإطار مقترح لمجالات وقضايا بحوث التربية المقارنة والدولية ذات الأولوية في ضوء المستجدات التربوية والمعرفية، والمتغيرات والتطورات التكنولوجية والتحديات الاقتصادية والبيئية الصحية والمناخية؛ لإنتاج بحوث علمية رصينة ذات قيمة تربوية وتنموية مضافة تتوافق ومعايير جودة البحث العلمي محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ثالثًا- منطلقات وغايات وأهداف الخريطة البحثية المقترحة:

تنطلق الخريطة البحثية ورؤيتها ورسالتها وغاياتها وأهدافها من الغايات الرئيسة لرؤية مصر ٢٠٣٠ بمجالات التعليم والابتكار والمعرفة والبحث العلمي والبيئة، ومحاور وغايات الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥- ٢٠٣٠) STI-EGY 2030 خاصة محور "التعليم أمن قومي"، وتوطين البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا بما يحقق

الريادة الدولية، كما تراعي الخريطة المقترحة غايات الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي والجامعي ٢٠٣٠م، وتسعى لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ بمصر ٢٠٥٠ من خلال دراسة وبحث القضايا ذات الأهمية والصلة بتلك الخطط والرؤى والإستراتيجيات التنموية من خلال البحوث العلمية الرصينة.

ومن ثم تطمح الخريطة المقترحة إلى تطوير وتجويد البحوث العلمية في مجال التربية المقارنة والدولية، واستخدام مخرجاتها في دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة بالمجتمع المصري وفقا للرؤى والخطط والإستراتيجيات الوطنية لمصر ٢٠٣٠، ومواجهة تحديات ومتغيرات القرن الحادي والعشرين من خلال توفير دليل إرشادي لأهم المجالات والقضايا البحثية ذات الأولوية التي يمكن أن يتناولها الباحثون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصون في هذا المجال بالجامعات ومراكز ومعاهد البحوث التربوية؛ من أجل إنتاج بحوث تربوية مقارنة ودولية تتسم بالجدة والأصالة والإبداع، وتعالج مشكلات المجتمع المصري وقضاياه التنموية والتربوية ذات الأولوية، وتواكب تطلعات المجتمع وطموحاته وخططه وإستراتيجياته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تسعى الخريطة المقترحة لتحقيق مجموعة من الأهداف على مستوى الأقسام العلمية المختصة والباحثين في مجال التربية المقارنة والدولية على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية؛ وتطوير وتحسين الميدان التربوي والتعليمي وحل ومشكلاته، فتتمثل أهداف الخريطة البحثية المقترحة فيما يلي:

١- إعداد قاعدة وقائمة بمجالات وموضوعات وقضايا التربية المقارنة والدولية ذات الأهمية والأولوية لسد احتياجات المجتمع الراهنة والمستقبلية، وتلبية متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في جميع جوانب ومجالات المجتمع التنموية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والبيئية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.
٢- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وطلاب الدراسات العليا بأقسام التربية المقارنة للإقبال على بحوث التربية المقارنة والدولية بتقديم العون والمساعدة والتوجيه للقضايا والمشكلات البحثية ذات الأولوية والأهمية والجديرة بالدراسة والبحث في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين واحتياجات التخصص، ومتطلبات وقضايا المجتمع.
٣- ترشيح المجالات والقضايا البحثية الحديثة ذات الأهمية والأولوية التي لم يتم تناولها؛ بما يمنع التكرار والنمطية الجهود البحثية، وإضاعة الوقت واستنزاف الموارد البحثية للمؤسسات والباحثين في موضوعات قُتِلت وأشبعت بحثًا على حساب أخرى حرية وجديرة بالبحث والدراسة.
٤- تمكين الأقسام العلمية من مراجعة سياساتها البحثية ورؤيتها ورسالتها العلمية، وتحديد نوع وحجم المشكلات والقضايا البحثية ذات الأهمية في ضوء احتياجات المجتمع والتوجهات البحثية العالمية والمحلية الحالية والمستقبلية في مجال التخصص، والعمل على توجيه الباحثين نحوها.

٥- تعمل الخريطة كمرشد للتنسيق بين مؤسسات البحث التربوي وأقسام التربية المقارنة بكليات التربية؛ بما يمنع التكرار والنمطية في تناول الموضوعات والقضايا البحثية، وتشخيص واقع النظام التعليمي ومؤسساته ومشكلاته والعمل على حلها.
٦- ربط بحوث التربية المقارنة والدولية بتوجهات وخطط السياسة التربوية والتعليمية والبحثية المعاصرة، وخطط ورؤى التنمية الشاملة والمستدامة وإستراتيجياتها الوطنية .
٧- إثراء التخصصات التربوية بدراسات وبحوث التربية المقارنة والدولية التي تواكب التوجهات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة، وتوظيف مخرجاتها في تحقيق التكامل بين المعرفة والتخصصات البينية.

رابعًا- مجالات وأولويات الخريطة البحثية:

تشمل الخريطة سبعة مجالات رئيسة لبحوث التربية المقارنة تتضمن (٥٨) أولوية بحثية فرعية، وثلاثة مجالات رئيسة لبحوث التربية الدولية تصم (٢٧) أولوية بحثية، مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن إضافة قضايا وموضوعات وأولويات بحثية مستجدة نتيجة المتغيرات والتحديات المجتمعية والعالمية والتطورات العلمية المعرفية والتربوية في التخصص، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول- مجالات وأولويات البحث في التربية المقارنة:

جاءت مجالاته السبعة الرئيسة وأولوياتها البحثية، مرتبة تنازليًا وفقًا لدرجة أهميتها من وجهة نظر الخبراء على النحو الآتي:

المجال الأول- نظم التعليم عن بُعد، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:
١- نظم التعليم الافتراضي والمدمج والهجين وإدارته في ضوء التوجهات العالمية.
٢- صيغ ونماذج المدارس والجامعات الرقمية والافتراضية والذكية.
٣- نظم التقويم والاختبارات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٤- منصات التعليم الإلكتروني ودورات التدريبية والمقررات والمساقات التعليمية واسعة النطاق (MOOCs) في ضوء التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٥- ضمان جودة التعليم الافتراضي والإلكتروني والمدمج في ضوء المعايير العالمية.
٦- الاتجاهات العالمية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة برامج ونظم التعليم.
٧- الاعتبارات والسياسات الأخلاقية للتعليم الافتراضي والإلكتروني في العصر الرقمي.

المجال الثاني- بنية علم التربية المقارنة، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:
١- التوجهات العالمية لبرامج وبحوث ودراسات التربية المقارنة.
٢- تجديد المهنجية في البحوث والدراسات التربوية المقارنة.
٣- البحوث البينية والدراسات المستقبلية في مجال التربية المقارنة.
٤- تاريخ وتطور التربية المقارنة وفلسفاتها ونظرياتها وروادها.
٥- صعوبات البحث في التربية المقارنة.

المجال الثالث– اقتصاديات التعليم المقارن، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١– نماذج وصيغ المدارس والجامعات الريادية والبيئة والخضراء والمنتجة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
٢– التوجهات التربوية للاقتصاد المعرفي والرقمي والأخضر ودورها في التقدم والتنمية المستدامة.
٣– برامج تعليم الابتكار وريادة الأعمال والحاضنات التكنولوجية بالجامعات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
٤– القوة الناعمة ورأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية ومتطلبات التنمية المستدامة بالقرن الحادي والعشرين.
٥– الفاقد التعليمي في ظل الجوائح والأزمات البيئية والصحية وآليات معالجته "جائحة كورانا، والتغيرات المناخية".
٦– صيغ ونماذج الشراكات التعليمية والبحثية بين مدارس التعليم الفني والجامعات ومؤسسات المجتمع والإنتاج والقطاع الخاص.
٧– الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل بالمدارس والجامعات في ظل التحديات التنموية والاقتصادية.
٨– تسويق الخدمات التعليمية والبحثية في ظل تطبقيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
٩– مداخل وتوجهات خصخصة التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي.
١٠– الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم والبحث والتطوير.

المجال الرابع– السياسات التعليمية والبحثية المقارنة، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١– سياسات التطوير والتحول الرقمي للتعليم والبحث العلمي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة.
٢– السياسات العالمية للنزاهة والشفافية الأكاديمية والتميز العلمي والبحثي في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
٣– توجهات سياسات الإصلاح والتطوير التربوي بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.
٤– توجهات صنع سياسات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الصحية والبيئية والمناخية منظور عالمي.
٥– السياسات العالمية لتطوير البحث العلمي بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية.
٦– سياسات تعليم الظل والتعليم الموازي بالقرن الحادي والعشرين.
٧– المداخل والاتجاهات العالمية في صنع سياسات التعليم بالجامعات الأهلية والمدارس والمعاهد والمجمعات التكنولوجية.
٨– السياسات الدولية لتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم المستمر.

المجال الخامس- نظم التعليم المقارنة، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١- نظام التعليم الثانوي العام الجديد ونظم التقويم والامتحانات.
٢- استشراف مستقبل التعليم قبل الجامعي والجامعي في ضوء المنظومة التعليمية الجديدة وتحديات القرن الحادي والعشرين.
٣- رياض الأطفال ونظام التعليم الابتدائي الجديد (2.0):"القضايا والتحديات".
٤- نظام التعليم الثانوي الفني(الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والتمريضي) وقضايا التنمية المستدامة.
٥- التعليم الأساسي في ظل المنظومة التعليمية الجديدة.
٦- برامج تعليم المتفوقين/ الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.
٧- توجهات نظم التعليم المهني والتقني ومتطلبات التنمية المستدامة.
٨- ثلاثية التعليم الجامعي "الحكومي والخاص والأهلي".

المجال السادس- نظم الاختيار والإعداد والتنمية المهينة، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١- نظم وبرامج الإعداد والتنمية المهنية العالمية في ضوء متطلبات التحول الرقمي والثورات الصناعية.
٢- التوجهات العالمية لأساليب ومعايير اختيار الهيئات التدريس والقيادات الإدارية في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين.
٣- خبرات دولية لإعداد (معلم الفصل، مساعد المعلم، معلم التربية الخاصة والموهوبين، معلم الكبار).
٤- الكفايات المهنية والجدارات الرقمية للعاملين بمؤسسات التعليم في القرن الحادي والعشرين.
٥- مجتمعات التعلم والممارسة الافتراضية كمدخل للتنمية المهنية بالمدارس والجامعات في الخبرات والتجارب العالمية.
٦- نظم وبرامج إعداد المعلم الدولي والباحث في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين.
٧- اتجاهات ومداخل إرشاد القيادات والمعلمين الجدد من منظور عالمي مقارن.
٨- آليات ضمان الجودة والتميز في برامج الإعداد والتدريب والتنمية المهنية.
٩- الاتجاهات العالمية لنظم الإعداد والتنمية المهنية للقيادات النسائية بالمؤسسات التعليمية.
١٠- مستقبل مراكز التنمية المهنية للقيادات الإدارية والهيئات التدريسية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.

المجال السابع- الإدارة التربوية والتعليمية المقارنة، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١- الخبرات والتجارب الدولية لإدارة المخاطر والأزمات التعليمية في ضوء الجوائح البيئية والصحية والتغيرات المناخية.
٢- التوجهات العالمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة والرقمية في إدارة التعليم والبحث العلمي.
٣- الاتجاهات الحديثة لإدارة المواهب بالمؤسسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين.

٤- المداخل والاتجاهات العالمية الحديثة للقيادة التربوية والتعليمية في القرن الحادي والعشرين.
٥- توجهات عالمية لمأسسة مكافحة الفساد بالنظم التعليمية والبحثية.
٦- الإدارة التربوية والتعليمية ونماذج إدارة التميز المؤسسي وضمان الجودة من منظور عالمي.
٧- الاتجاهات العالمية لإدارة مؤسسات التعليم النوعي(مدارس التربية الخاصة والمدارس الرياضية، ومدارس المتفوقين STEM، الجامعات والمعاهد والمجمعات والمدارس التكنولوجية).
٨- مداخل الحوكمة الرشيدة للنظم التعليمية والبحثية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.
٩- صيغ واتجاهات اللامركزية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي.
١٠- الاتجاهات العالمية لتطبيقات الهندرة الإدارية بالتعليم والبحث العلمي على ضوء توجهات التحول الرقمي ومتطلبات الثورات الصناعية.

المحور الثاني- مجالات وأولويات البحث في التربية الدولية:

جاءت مجالاته الثلاثة الرئيسة وأولوياتها البحثية، مرتبة تنازليًا وفقًا لدرجة أهميتها من وجهة نظر الخبراء على النحو الآتي:

المجال الأول- عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:
١- الاختبارات الدولية .(PISA, TIMMS, PIAAC, PIRLS..) كمدخل لتقييم وتصنيف النظم التعليمية عالميًا.
٢- التعاون الدولي والابتعاث والشراكات والتحالفات العلمية والبحثية في ظل الحراك العلمي والطلابي والمؤسسي الدُولي.
٣- اتجاهات ومداخل تدويل التعليم قبل الجامعي والعالي والجامعي.
٤- توجهات تدويل التعليم والبحث العلمي وقضايا الهوية القومية والاغتراب وهجرة العقول البشرية.
٥- البحث العلمي والنشر الدولي في ضوء المعايير الدولية.
٦- تدويل برامج الإعداد والتنمية المهنية للمعلمين والقيادات التربوية.
٧- تأثيرات العولمة والتدويل في حقل التربية المقارنة ونظم التعليم والبحث العلمي.
٨- التقييمات والتصنيفات العالمية لجودة التعليم والبحث العلمي.
٩- الأطر العالمية للمؤهلات والدرجات العلمية في ظل تدويل وعولمة التعليم والبحث العلمي.

المجال الثاني- بنية وصيغ ومجالات التربية الدولية بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، ويشمل الأولويات البحثية الآتية:
١- نظم التعليم في ظل التغيرات المناخية من منظور عالمي.
٢- التربية من أجل التنمية المستدامة "صيغ ونماذج المدارس والجامعات البيئية الخضراء والمستدامة".
٣- المناهج الدُولية بالمدارس والجامعات في ظل عولمة وتدويل التعليم.
٤- التربية من أجل المواطنة العالمية والسلام والتعاون الدولي.
٥- المدارس والجامعات الدُولية والتعليم الدولي العابر للحدود متنوع الثقافات.
٦- التربية وحقوق الإنسان في ظل الحروب والنزاعات والثورات.
٧- المدارس والجامعات الدولية والمنتسبة لليونسكو وقضايا الهوية القومية.

٨- التربية والوعي البيئي والصحي العالمي (المدارس والجامعات الآمنة والمعززة للصحة في ظل الجوائح الصحية).
٩- أندية ومراكز وروابط وكراسي اليونسكو بالمدارس والجامعات.
١٠- تاريخ وتطور التربية الدولية وبحوثها ومجالاتها وصيغها ورواداها.
١١- التربية المدنية والسكانية في عصر الهجرة الجماعية من منظور عالمي.

المجال الثالث- الهيئات والمنظمات الداعمة للتربية الدولية،ويشمل الأولويات البحثية الآتية:

١- جهود ومبادرات الألسكو والإيسيسكو في دعم وتطوير النظم التعليمية والبحثية بالوطن العربي والإسلامي.
٢- اليونسكو ودعم التعليم في حالات الطوارئ والأزمات والجوائح.
٣- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) وجهودها في دعم وتطوير النظم التعليمية البحثية.
٤- الهيئات والمبادرات الدولية في مجالات تعليم الكبار والتعليم المجتمعي والريفي والخدمي.
٥- مبادرات ومعونات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال التعليم والبحث العلمي ودعم تعليم الفئات المهمشة.
٦- أهداف وتوجهات المنظمات الدولية في دعم التعليم والبحث العلمي.
٧- آليات وأدوار منظمة التجارة العالمية في دعم التعليم بدول العالم الثالث.

خامسًا- آليات ومتطلبات التنفيذ وضمانات النجاح:

يعتمد نجاح تنفيذ الخريطة البحثية وتحقيق أهدافها ونواتجها المتوقعة على وجود مجموعة من الآليات والمتطلبات، أهمها:

١- مراجعة مجالات وأولويات الخريطة البحثية المقترحة مراجعة نهائية على نطاق واسع من خلال لجان خبراء في التخصص من أساتذة كليات التربية بالأقسام المختصة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ثم إرسالها للأقسام العلمية بكليات التربية للمناقشة وتحليلها إلى موضوعات ومشكلات بحثية تصلح كعناوين للبحوث والرسائل العلمية طبقًا للاحتياجات المجتمعية واحتياجات القسم والتخصص، ثم تجميع تلك القضايا والموضوعات ومراجعتها وضمها للخريطة البحثية.
٢- الإعلان والنشر والإقرار للخريطة البحثية بصورتها النهائية – بعد المراجعة وتوافق لجان المراجعة المُشكلة من الخبراء المتخصصين أعضاء مجلس الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ورؤساء أقسام التربية المقارنة والأساتذة المتخصصين- وذلك في مؤتمر علمي يضم رؤساء أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية وأعضاء هيئة التدريس وممثلين عن أعضاء الهيئة المعاونة وطلاب الدراسات العليا، والعمل على نشرها بكافة أشكال النشر الورقي والإلكتروني على المواقع الرسمية لكليات التربية وأقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية، والموقع الرسمي للجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات، والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية لتكون مرجعية مرشد وموجه لتفعيل الترابط الشبكي والشراكة الفاعلة والتنسيق بين الجهات

والمؤسسات البحثية التربوية في دراسة وبحث مجالات وأولويات الخريطة بصورة شاملة متكاملة دون تكرار أو نمطية تكون مضيعة للوقت والجهود والموارد البحثية.

٣- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين ومشرفيهم على الاسترشاد بمجالات وأولويات الخريطة البحثية من خلال رفع درجات ونقاط البحوث التي تعالج تلك الأولويات في تقييم اللجان العلمية للترقية، وربطها بمنح التقديرات المتميزة للرسائل والأطروحات العلمية التي تساير مجالات الخريطة وأولوياتها.

٤- إيجاد تشريع يحفز ويشجع على مسايرة البحوث والرسائل العلمية للأقسام التربوية عامة ومنها – أقسام التربية المقارنة والإدارة التعليمية- للخرائط البحثية المبنية في ضوء منهجية علمية رصينة تراعي الاحتياجات البحثية للأقسام العلمية والكلية والجامعة والمجتمع ومتطلبات التنمية التحديات المعاصرة. والعمل على تفعيل بند رقم "٢" من المادة "٣٠" لقواعد الترقيات الدورة الرابعة عشر (٢٠٢٣م- ٢٠٢٥م) الذي ينص على معالجة ومسايرة بحوث المتقدمين للترقية لموضوعات وقضايا الخريطة البحثية للقسم والكلية والجامعة، وفيما يخص الرسائل العلمية تتخذ الأقسام قرارات وإجراءات تصعد لمجالس الدراسات العليا والجامعة بشأن ضرورة تسجيل الطلاب في موضوعات تساير توجهات الخريطة البحثية للقسم والكلية والجامعة.

٥- تشجيع البحوث الجماعية المشتركة والبينية والدراسات المستقبلية في مجال التربية المقارنة والدولية من خلال الخريطة الحالية ولاسيما أن بعض مجالاتها وأولوياتها يمكن أن يتم بشكل جماعي وبيني في تخصصات متعددة، ويمكن تفعيل ذلك من خلال رفع تقديرات هذه النوعية من البحوث في ضوء قواعد التقييم للترقية، واختيار الرسائل التي تعالج موضوعات بحثية بينية ضمن أفضل الرسائل العلمية بالأقسام والكليات والجامعات وتكريم أصحابها ولجان الإشراف عليها.

٦- تقديم الدعم المعنوي والمادي من قبل القيادات الجامعية وإدارة الكليات والأقسام العلمية لتنفيذ مجالات وأولويات تلك الخريطة البحثية، لاسيما في البحوث والمشروعات التي تحتاج عمل فريقي وشراكات بين القطاعات التعليمية وما تتطلبه من مسلتزمات وتسهيلات بحثية وإدارية وغيرها؛ وذلك من مخصصات صندوق دعم البحوث العلمية بالجامعات.

٧- إجراء المراجعة والمتابعة الدورية والتقويم السنوي المستمر لما يتم تنفيذه من الخريطة البحثية بأقسام التربية المقارنة وفقًا لإمكانات الأقسام واحتياجاتها البحثية، مع مراعاة التطورات والتغيرات والتحديات العالمية والإقليمية والمحلية وتأثيراتها وانعكاساتها على أولويات وقضايا البحث في التخصص، وفي ضوء المتطلبات والقضايا ذات الأهمية بالخطط والإستراتيجيات الوطنية التنموية والتعليمية والبحثية.

سادسًا- الأفق الزمني للخريطة البحثية المقترحة وآليات مراجعتها وتطويرها :

يمتد الأفق الزمني المستقبلي للخريطة البحثية لسبع سنوات (٢٠٢٣م- ٢٠٣٠م)، على أن يتم تحديث الخريطة ومجالاتها وأولوياتها البحثية كل عام جامعي في ضوء التغيرات والتطورات المعرفية والتحديات والأوضاع المجتمعية والإقليمية والعالمية، بالإضافة للاتجاهات الحديثة

والتطورات العلمية في مجال التخصص ونظرياته وبنيته المعرفية ومقارباته ومداخله المنهجية، وذلك من خلال عقد ورش عمل وجلسات عصف ذهني مصغرة وموسعة للجان من الخبراء التربويين المتخصصين بأقسام التربية المقارنة بكليات التربية، والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وممثلين لجنة قطاع التربية بالمجلس الأعلى للجامعات، كما تتم مراجعة مؤشرات الأداء والتنفيذ لمجالات وأولويات الخريطة البحثية من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين بأقسام التربية والإدارة التعليمية وفق معايير الأهمية والجدارة والحاجة البحثية والقضايا والمشكلات الواقعية والقيمة التربوية النظرية والتطبيقية المضافة، والتوقيت المناسب لمقابلة الاحتياجات العاجلة والأزمات والمشكلات التعليمية الطارئة في عصر سريع التغيرات والتطورات والتحديات على جميع المستويات وفي شتى المجالات.

وختامًا، هناك بعض الاعتبارات توضع في الحسبان عند تنفيذ الخريطة، وأهمها:

١- الخريطة حاولت تحقيق التنوع والشمولية والتكامل في مجالات وأولويات البحث التربوي المقارن والدولي، وكذلك الموازنة بين الموضوعات الجديدة والناشئة والموضوعات الأصيلة بالتخصص، وكذلك مراعاة التوازن بين البعد التربوي المقارن والدولي للبحوث والأبعاد المجتمعية الأخرى في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وخطط التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

٢- الخريطة البحثية المقترحة تمثل دليلًا استرشاديًا موجهًا للباحثين في مجالي التربية المقارنة والدولية؛ لتنظيم عملية اختيارهم لموضوعات بحوثهم في ضوء القضايا والمشكلات ذات الأهمية والأولوية بمجال التخصص وفقًا لمعايير وضوابط تحديد الأولويات البحثية؛ بما يمنع التكرار والنمطية الذاتية في اختيار الموضوعات والقضايا البحثية، ويوفر الجهود والوقت والموارد البحثية لدراسة وبحث القضايا ذات الأولوية والأهمية.

٣- الخريطة البحثية لا تعني تقييد الحرية الأكاديمية للباحثين أو المشرفين؛ إنما هي خطوط عريضة موجهة ومرشدة لاختيار موضوعات ذات أهمية وأولوية بحثية في ضوء احتياجات المجتمع واحتياجات وتوجهات التخصص المعاصرة والمستقبلية.

٤- الخريطة البحثية المقترحة مرنة ولا تعني جمود التخصص واقتصاره على ما تم تقديمه من مجالات وأولويات، ولكنها قابلة للمراجعة والحذف والإضافة والتعديل والتحديث المستمر في ضوء التغيرات والتطورات المعرفية والتكنولوجية والتحديات التنموية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئة والمناخية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، واحتياجات وتوجهات التخصص الحالية والمستقبلية.

٥- تعد مجالات الخريطة البحثية وأولوياتها الفرعية بمثابة البحوث والدراسات المستقبلية المقترحة الجديرة بالاهتمام والدراسة والبحث في ضوء توجهات التخصص الحالية والمستقبلية وتحديات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على المجتمع المصري وخططه وسياساته التنموية والتعليمية والبحثية والبيئية.

المراجـــــع

أولًا – المراجع العربية:

أبو الوفا، جمال محمد، وحسين، سلامة عبد العظيم(٢٠٠٨). ***التربية الدولية وعالمية التعليم***. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

أبو عليوة، نهلة سيد(٢٠٢١). إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني INEE – (نظرة تحليلية). ***مجلة الإدارة التربوية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٣١، يوليو، ١٣– ٥٥.

أبو لبهان، منة الله محمد لطفى(٢٠١٩). تصور مقترح للانتقال بالجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة الأزهر، مصر، ١٨١، الجزء الثالث، يناير، ٣٦٥– ٤١٧.

أحمد، إبراهيم أحمد (٢٠١٢). ***التربية الدولية***.القاهرة: دار الفكر العربي.

أحمد، أحمد إبراهيم (١٩٩٨).***في التربية المقارنة***. الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة.

أحمد، شاكر محمد فتحي ، وزيدان، همام بدراوي(٢٠٠٣). ***التربية المقارنة: المنهج – الأساليب– التطبيقات***. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع.

أحمد، شاكر محمد فتحي(٢٠١٦). تجديد المعالجة المنهجية في البحوث التربوية المقارنة. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٤(٤)، يناير، ١١– ١٧.

أحمد، محمد فتحي عبد الرحمن (٢٠٢٢). رؤية مستقبلية لخريطة بحثية تربوية في ضوء أولويات التنمية المستدامة. ***المجلة العربية للقياس والتقويم***، الجمعية العربية للقياس والتقويم، ٣(٥)، يناير، ٢١٤– ٢٣٨.

أحمد، محمد فتحي عبد الرحمن(٢٠١٨). تصور إستراتيجي مقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر. ***مجلة البحث في التربية وعلم النفس***. كلية التربية، جامعة المنيا، ٣٣(١)، يناير، ٤٦٠– ٥٠٥.

أحمد، محمد فتحي عبد الرحمن(٢٠٢١). التحول الرقمي للجامعات"رؤية تحليلية في ضوء بعض النماذج الإدارية". ***مجلة إبداعات تربوية***، رابطة التربويين العرب، ١٩، أكتوبر، ٩– ٢٩.

أحمد، محمد فتحي عبد الرحمن، ومحمد، بسمة عبد الرحمن جبر(٢٠٢١).مستقبل أولويات البحث العلمي التربوي في ضوء متغيرات الثورة الصناعية الرابعة "رؤية استشرافية لخريطة بحثية".في "أولويات البحث العلمي". ***إصدارات منصة أريد (ARID)***، قسم النشر العلمي الإلكتروني بمنصة أريد العالمية.

إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٣). متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير. ***مجلة دراسات تربوية ونفسية***، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٨١، أكتوبر، ٩١– ٢٢٧.

إسماعيل، طلعت حسيني(٢٠١٥). معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم. ***مجلة دراسات تربوية ونفسية***، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٨٩، أكتوبر، ٣١– ١٦٠.

البراك،أريج أحمد(٢٠٢٢). اتجاهات أبحاث التربية المقارنة في جامعات جمهورية مصر العربية. ***مجلة كلية التربية***، جامعة طنطا، ٨٨(٤)، الجزء الأول، أكتوبر، ١– ٣١.

البعلبكي، منير(١٩٩٣). ***المورد: قاموس إنجليزي – عربي***. لبنان، بيروت: دار العلم للملايين.

بكرو، خالد (٢٠١٧). أهمية البنية التحتية التقنية في التحول إلى الجامعة الذكية. ***المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات***، ٤(١)، ديسمبر، ١–٥.

البلوي، جميلة حمود راشد(٢٠١٧). الأولويات البحثية في مجالات تعليم الكبار على ضوء التحديات العالمية المعاصرة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة الأزهر، ١٧٥(١)، أكتوبر، ٦١٤- ٦٥١.

بنوان، هبة إبراهيم الشحات(٢٠٢٢). الجامعة وتمكين الانتقال للاقتصاد الأخضر في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠م(تصور المقترح). ***مجلة البحث العلمي في التربية***، كلية البنات للآب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٣(٢)، فبراير، ٤٠- ٧٤.

البهواشي، السيد عبدالعزيز(٢٠٠٣). التربية الدولية والإعداد للحياة المعاصرة "دراسة تحليلية للاتجاهات الحديثة". ***المؤتمر العلمي الخامس عشر، بعنوان" مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة"***، المجلد الأول، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية – جامعة عين شمس.

البوهي، فاروق شوقي (٢٠١٤أ). ***المرجع في التربية المقارنة(الأطر المنهجية والمداخل الحديثة، تحليل مقارن لنظم التعليم قبل الجامعي والجامعي)***. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

البوهي، فاروق شوقي(٢٠١٤ب). ***التربية الدولية***، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الثبيتي، خالد عواض عبد الله (٢٠١٥). التوجهات المستقبلية للأبحاث العلمية في الإدارة التربوية. ***مجلة رسالة الخليج العربي***، مكتب التربية العربي لدول الخليج،٣٧(١٣٩)، ١٥- ٣٦

الجديبي، رأفت محمد علي عبدالله(٢٠١٦). فقه الأولويات من منظور التربية الإسلامية وتطبيقاته التربوية. ***المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٥(٤)،نيسان، ٤٢٨- ٤٦١.***

الجمال، رانيا عبدالمعز علي محمد(٢٠٠٧). تفعيل التربية البيئية من منظور التنمية المستدامة بالتعليم بمصر في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة مقارنة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة بني سويف، ٤(٩)، ٢٠٧- ٣٣٣.

جمال، محمد، وحسن، أحمد، وجمال، سامية(٢٠٢٢). تأثير توظيف التعليم عن بعد على استدامة التعليم في ظل أزمة كورونا لدى طلاب كليتي الآداب والتربية بجامعة أسوان. ***مجلة سوهاج لشباب الباحثين***، جامعة سوهاج، ٢(٤)، ١٥٢- ١٧٩.

الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية(٢٠١٥- ٢٠٢٠). ***كتيبات ملخصات أوراق عمل وبحوث ودراسات المؤتمرات من الثاني والعشرين يناير ٢٠١٥م حتى المؤتمر السنوي السابع والعشرين يناير ٢٠٢٠***. القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (ESCEEA)، جامعة عين شمس– كلية التربية بروكسي.

الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية(٢٠١٦). المنهجية في الدراسات التربوية المقارنة. ***الندوة العلمية الثانية***، الأول من أكتوبر، دار الضيافة – جامعة عين شمس.

الجبار، سهير علي(٢٠١٩). دور البحث العلمي بالجامعات المصرية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر. ***المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان"تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية"***، دار الضيافة جامعة عين شمس، ٢٦- ٢٧ يناير.

الحجاز، رائد حسين، والمصري، مروان وليد سليمان(٢٠١٧). أولويات البحث التربوي في مجال الإدارة المدرسية بمحافظات غزة. ***مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات***، ٧(١)، مارس، ١٤٣- ١٦٨.

حجي، أحمد إسماعيل (٢٠٢٠). البحث في التربية المقارنة والدولية والإدارة التربوية. ***ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السابع والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية "نظم التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي وإدارته ٠الفرص والتحديات)"***، كتيب ملخصات أوراق وبحوث ودراسات المؤتمر، كلية التربية، جامعة عين شمس.

حجي، أحمد إسماعيل(١٩٩٨). ***التربية المقارنة***. القاهرة: دار الفكر العربي.

حجي، أحمد إسماعيل(٢٠١٣). العولمة والتعليم. ***مجلة التربية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٦(٤٦) ، ديسمبر، ٧- ٨.

حجي، أحمد إسماعيل(٢٠١٥).النماذج والنظريات والمنهجيات والمناهج فى علوم ومجالات التربية المقارنة. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١(١)، يناير، ١١- ١٤.

حجي، أحمد إسماعيل(٢٠١٧). العولمة ونقل المعرفة: هل هناك حاجة إلى التربية المقارنة؟. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٣(٧) ، يونيه، ١١- ١٢.

الحداد، محرم صالح، ومحمد، إبراهيم محمد(٢٠٢١). الثورة الصناعية الرابعة(الذكاء الاصطناعي- التحول الرقمي) تحديات وفرص الاستحواذ على القوة الرقمية الجديدة. ***سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة***، جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي(NIP)، الإصدار (٨)، يناير.

حرب، محمد خميس (٢٠١٨). خريطة بحثية مقترحة لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الإسكندرية. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٨(٥)، ١٨١- ٢٤٢.

حسانين، علاء أحمد جاد الكريم(٢٠٢١). تداعيات أزمة كورونا COVID-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للتعليم الجامعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. ***مجلة كلية التربية للعلوم التربوية***، جامعة عين شمس، ٤٥(٣)، يوليو، ١٤٣- ٢٠٢.

حسن، محمد حسن شحاته(٢٠٢٢). دراسة مقارنة لإجراءات تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني TVET من جائحة كوفيد ١٩ وآثارها في كل من أستراليا وفنلندا وإمكان الإفادة منهما في مصر. ***مجلة البحث في التربية وعلم النفس***، كلية التربية، جامعة المنيا، ٣٧(٤)، أكتوبر، ٣٧٧- ٥٣٨.

حسن، محي الدين عبد الله(٢٠١١). أولويات البحث التربوي: دراسة ميدانية. ***مجلة آفاق تربوية***، كلية التربية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان، ١(٢)،ديسمبر، ٦٧- ١١٣.

حسين، محمد جاد، ومحمود، عماد عبد اللطيف، ومحمد، عبد الناصر أحمد(٢٠٢١).دور المدرسة الابتدائية في تمكين الأطفال في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة بني سويف، ١٨(١١٠)، أكتوبر، ٢٢- ١٤٤.

حماد، خليل عبد الفتاح، والنويري، خالد عبد الله (٢٠١٥). استخدام منهجية دلفاي في تحديد أولويات البحث العلمي. ***ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي المعنون" أولويات البحث العلمي في الإرشاد النفسي في فلسطين"***، ٢٢مارس، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

خليل، نبيل سعد (٢٠٠٩). ***التربية المقارنة (الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي)***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

خليل، نبيل سعد (٢٠١٣). ***التربية الدولية: أصولها وتطبيقاتها***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الخولاني، مروة محمود إبراهيم(٢٠٢١). تفعيل الرقمنة الذكية بالجامعات المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. ***المجلة التربوية***، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٨٧(٣)، يوليو، ١٤٠٩- ١٤٩٨.

الخيال، نيفين حلمى عبد الحميد، وعبد الرحيم، حنان محمود محمد (٢٠١٩). الدراسات المقارنة فى المناهج: دراسة تحليلية مقارنة، وإطار مقترح. ***مجلة كلية التربية للعلوم التربية***، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٣(٤)، ١٠٥١- ١١٤٠.

دياب، عبد الباسط محمد (٢٠١٨). مجالات بحثية حديثة في الإدارة التعليمية المقارنة. ***بحث مرجعي***، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ١- ٢٩.

الروبي، حنان أحمد(٢٠١٩). تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية.***مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، رابطة التربويين العرب، مصر، ١١٢، أغسطس، ٣٤١- ٤٠٧.

الزكي، أحمد عبد الفتاح، والخزاعلة، محمد سلمان(٢٠١٣). ***التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها***، الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الزهراني، صالح بن يحيى(٢٠١٥). معايير اختيار دول المقارنة في أبحاث التربية المقارنة. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ١٧(١٧)، يناير، ١٧٢- ٢٠٨.

الزهراني، معجب بن أحمد معجب العدواني(٢٠١٢). أولويات الجامعة فى ضوء التحديات المعاصرة. ***مجلة التربية***، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٤٨(٢)، إبريل، ٦٦٣- ٦٩٦.

سالم، سيد سالم موسى، وناصف، محمد أحمد حسين(٢٠٠٦). بعض التأثيرات التربوية للعولمة مع التطبيق على حقل التربية المقارنة(دراسة تحليلية). ***مجلة التربية والتنمية***، ١٤(٣٦). ٣٨- ١٠٤

سالم، محمود محمد المهدي(٢٠٢١). برامج التربية المقارنة والدولية بالجامعات: دراسة مقارنة في كلية المعلمين جامعة كولومبيا وكلية التربية جامعة عين شمس. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٣١(٤)، الجزء الأول، ١٤١- ٢٦٨.

سالم، محمود محمد المهدي(٢٠٢٢). خريطة مقترحة لمجالات البحث التربوي المقارن في ضوء أدبيات التخصص ورؤية مصر ٢٠٣٠. ***مجلة كلية التربية في العلوم التربوية***، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٦(١)، يناير، ١٦٥- ٢٥٦.

السعودي، رمضان محمد محمد(٢٠٢١). برامج المدرسة البيئية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين كندا وجنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. ***مجلة كلية التربية للعلوم التربوية***، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٥(٤)، أكتوبر، ١٥١- ٣٢٨.

سليم، حسن مصطفى حسن(٢٠٢٠). تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في حالات الطوارئ: جائحة كوفيد ١٩ نموذجًا. ***مجلة كلية التربية***،كلية التربية، جامعة بنها، ١٢٤(٣)، أكتوبر، ٦٢٢- ٦٩٦.

السميح، عبدالمحسن بن محمد بن علي، والغامدي، مشاعل بنت علي بن عبدالله(٢٠٢١). خريطة بحثية لأولويات البحث في الإدارة التربوية لمجالات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. ***مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية***، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٦، يوليو، ٣٧٥- ٤٢٠.

السيد، عبدالفتاح جودة، وإسماعيل، طلعت حسيني.(٢٠١٠). دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة: التعديلات الدستورية للعام 2007 نموذجًا. ***مجلة دراسات تربوية ونفسية***، كلية التربية، جامعة الزقازيق، (٦٦)، يناير، ١- ١٣٦.

السيد، محمد عبدالرؤوف عطية(٢٠٢٠). خريطة مقترحة للبحث التربوي في ضوء التوجيهات العربية والأجنبية المعاصرة. ***مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، جامعة تبوك، ٧، مارس، ٣- ٢٠.

سيد، محمدين أحمد (٢٠٢٠). حلم مصر ٢٠٣٠ حكومة بلا أوراق "التحول الرقمي " نقلة نوعية تحرر مصر من البيروقراطية والفساد الإداري . ***مجلة جمعية إدارة الأعمال العربية***، ١٧٠، ٧- ٨.

الشبل، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف(٢٠١٩). توجهات البحث العلمي في تخصص الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني 2020 : دراسة تحليلية. ***المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية***، جامعة المجمعة، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، (١٤)، يوليو، ٩١- ١٣٩.

شريف، السيد عبد القادر(٢٠١٥). ***التربية المقارنة***. ط(٢)، السعودية، الرياض: دار الزهراء للنشر والطباعة والتوزيع.

صالح، أسامة صالح عبد العظيم(٢٠٢٢). إجراءات مقترحة لتطوير عملية اتخاذ القرار بالإدارات التعليمية باستخدام النظم الخبيرة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ***مجلة البحث في التربية وعلم النفس***، كلية التربية، جامعة المنيا، ٣٧(٢)، ٤٢٥- ٤٥٤.

الصغير، أحمد حسين(٢٠٢٠). الجامعات المصرية وتلبية متطلبات وظائف المستقبل في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ***الملتقى التربوي السنوي لقسم أصول التربية، بعنوان "مستقبل التعليم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة (واقع وتحديات)***، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٤ ديسمبر.

ضحاوي، بيومي محمد(٢٠١٠). ***التربية المقارنة ونظم التعليم***. ط(٤). القاهرة: دار الفكر العربي.

ضحاوي، بيومي محمد، وخاطر، محمد إبراهيم(٢٠١٦). الأساليب المنهجية السائدة بكليات التربية بالجامعات المصرية. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٥(٥)، يونيو، ١١- ٧١.

ضحاوي، بيومي محمد؛ وخاطر،محمد إبراهيم(٢٠١٤). ***التربية الدولية المعاصرة***. القاهرة: دار الفكر العربي.

الطاهر، رشيدة السيد أحمد، قطيط، عدنان محمد (٢٠١٨). خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030 . ***مجلة العلوم التربوية***، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٦(١)، يناير، ٣٢- ١٠٨.

طعيمة، رشدي أحمد (٢٠٠٤). ***تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. مفهومه- أسسه- استخداماته***. القاهرة: دار الفكر العربي.

العاجز، فؤاد علي (٢٠٠٧).***الميسر في التربية المقارنة***. ط (٥)، فلسطين، غزة: مطبعة مقداد.

العاني، وجيهة ثابت، والزدجالية، ميمونة درويش (٢٠١٨). الخريطة البحثية للإنتاج الفكري لرسائل الماجستير وأولويات الاحتياجات والتجديدات المعاصرة في التربية الإسلامية. ***مجلة العلوم التربوية***، كلية التربية، *جامعة الملك سعود، ٣٠(٢)، ٣٣٣- ٣٥٩.*

عباس، محمود السيد، وهبة، عماد صموئيل، و محمد، مروة علي عبداللاه، (٢٠٢١). مشكلات البحث التربوي في مصر وسبل مواجهتها في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ***مجلة شباب الباحثين***، جامعة سوهاج، ١، مارس، ٢٥٩- ٢٧٢.

عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد، وعبد الفتاح، محمد فتحي(٢٠١٩). تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب وخبرات بعض الجامعات الأجنبية : دراسة تحليلية. ***ملخص بحث بالمؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان"تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية"***، دار الضيافة جامعة عين شمس، ٢٦- ٢٧ يناير.

عبد الحكيم، فاروق جعفر(٢٠١٧). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة دراسة حالة على جامعة القاهرة. ***مجلة العلوم التربوية***، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٣(٣)، يوليو، ٤٩- ١٤٩.

عبد الرحيم، حنان محمود محمد (٢٠٢٠). نحو إطار مقترح لتحليل التغيير التربوي المقارن. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٣٠(٤)، ٢١- ٦٠.

عبد الرحيم، حنان محمود محمد(٢٠١٨). جهود منظمة اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة مقارنة. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٤(٩)، يونيو، ٣٩٧- ٤٧٥.

عبد العال، نجلاء عبدالتواب عيسى (٢٠١٦). تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف في ضوء الأولويات البحثية. ***مستقبل التربية العربية***، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٣(١٠١)، إبريل، ٢٩٣- ٤٢٢.

عبد العظيم، محمد أحمد(٢٠٢١). أطر الجدارات الرقمية المهنية للمعلمين في برامج الإعداد والتنمية المهنية: دراسة مقارنة بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وإمكانية الإفادة منها في مصر. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٦، ديسمبر، ١١- ٢٤٦.

عبد العظيم، محمد أحمد(٢٠٢٢). المدارس البيئية Eco- Schools للتعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تركيا وجنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. ***مجلة كلية التربية***، جامعة بني سويف، ١٩(١١٢)، يناير، ٤٤٩- ٥٨٠.

عبد الغني، نسرين محمد(٢٠٠٦). نحو دور جديد للتربية المقارنة والتربية الدولية في عصر العولمة.***مجلة العلوم التربوية***، معهد الدراسات التربوية(كلية الدراسات العليا للتربية حاليًا) – جامعة القاهرة، متاح في https://www.academia.edu/35952181, 4-9- 2022.1

عبد الغني، نسرين محمد(٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في التربية الدولية. بحث مرجعي. مقدم غلى اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين "تخصص أصول التربية والتخطيط التربوي" بالمجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ١- ٤٥، متاح في 4- 9-2022,.https://www.academia.edu/35952181

عبد الفتاح، منال رشاد(٢٠٠١). تأثير التربية الدولية على منظومة التعليم المصرية : دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة المنوفية،١٦ (١)، ١٣٠- ١٩٤.

عبد القادر، رمضان محمود عبد العليم (٢٠٢٠). استراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. ***المجلة التربوية***، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٧٦)، اغسطس، ٤٥٣- ٤٩٨.

عبد النبي، سعاد بسيوني، محمد، سليمان عبدالربه، حسن، أماني محمد(٢٠١٢). **المدخل إلى التربية الدولية**. القاهرة: المنار للطباعة والنشر.

عبد النبي، سعاد بسيوني، والنبوي، أمين محمد ، وناصف، مرفت صالح، ومحمد، سليمان عبد ربه، وحنفي،محمد طه، وهاشم، نهلة عبد القادر(٢٠٠٥). **التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية**. ط(٢)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

عبود، عبد الغني، وضحاوي، بيومي، وسلامة، عادل عبد الفتاح، بكر، عبد الجواد السيد (٢٠٠٥). ***التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد***، ط(٢)، القاهرة: دار الفكر العربي.

عتريس، محمد عيد (٢٠٢٠). خريطة مقترحة للبحث الإداري التربوي بالجامعات المصرية في ضوء الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2015 – 2030 . ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة بني سويف، ١٧(٩٨)، الجزء الثاني، أكتوبر، ٢٣٦- ٣٥٨.

عسيري، تغريد أحمد عبدالله (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير أبحاث التربية المقارنة من وجهة نظر الخبراء، ***مجلة كلية التربية***، جامعة بني سويف، ١٧(٩٧)، الجزء الأول، أكتوبر، ٦٢- ٩٥.

العطاس، طالب بن صالح بن حسن(٢٠١٦). مبادئ التربية الدولية من منظور إسلامي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي. ***مجلة دراسات في التعليم الجامعي***، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، (٣٣)، ٢١٣- ٢٩٧.

علي، أسامة عبد السلام (٢٠١١). التحول الرقمي بالجامعات المصرية: المتطلبات والآليات. ***مجلة التربية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٤(٣٣)، أغسطس، ٢٦٧- ٣٠٢.

العلياني، غرم الله بن دخيل الله(٢٠١٦). خريطة بحثية مقترحة لبحوث الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء خطة التنمية التاسعة والاحتياجات التعليمية للمجتمع السعودي. ***مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، رابطة التربويين العرب، مصر، ٧٤، ١٣٥- ١٧٠.

عمادة البحث العلمي بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠١٨). ***أولويات البحث والنشر العلمي للعام ٢٠١٨م- ٢٠١٩***. ط(٢)، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية: عمادة البحث العلمي.

عمران، خالد عبد اللطيف(٢٠٢٠). تطوير المناهج التعليمية في ظل أبعاد الثورة الصناعية الرابعة "رؤى مستقبلية"، ***الملتقى التربوي السنوي لقسم أصول التربية، بعنوان "مستقبل التعليم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة (واقع وتحديات)***، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٤ ديسمبر.

العمري، حسن محمد حسن(٢٠٢٢). أبحاث التربية المقارنة في معهد التربية بجامعة لندن (دراسة تحليلية). ***مجلة كلية التربية***، جامعة بني سويف، ١٩(١١٣- ٣)، إبريل، ١٥٥- ١٧٧.

عيد، سعاد محمد (٢٠١٧). تحديد الأولويات وترتيبها كأساس لفعالية وكفاءة عملية التخطيط التربوي. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة طنطا، ٦٧(٣)، يوليو، ١٧٧- ٢٦٥.

غنايم، مهني محمد إبراهيم (٢٠١٩). التربية الدولية وتدويل التعليم العالي في مصر. ***المؤتمر العلمي الدولي الثاني "التربية وتدويل التعليم"***، ٢٩- ٣٠ إبريل، جامعة المنصورة

غنايم، مهني محمد إبراهيم (٢٠٢٢). قضايا البحث التربوي بين التراث والتجديد دعوة الي التنقيب في التراث التربوي العربي الإسلامي. ***المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية***، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، تالين، أستونيا، ٥(١)، يناير، ٤١- ٦١.

غنايم، مهني محمد(٢٠١٥). أولويات البحث التربوي ودعم قضايا التنمية في المجتمع الخليجي. ***ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التربية ودعم قضايا التنمية في المجتمع الخليجي***، كلية التربية- جامعة الكويت، في الفترة من ١٦- ١٨ مارس.

الفريح، وفاء بنت إبراهيم بن فهد(٢٠٢٠). توجهات رسائل الدكتوراه في قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء أولويات البحث المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس. ***مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية***، الجامعة الإسلامية، السعودية: المدينة المنورة، ١، ٩- ٨٩.

قُلية، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٤). ***معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا***. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

القحطاني، سعد بن ذعار (٢٠٢٠). خريطة بحثية مقترحة لتخصص أصول التربية الإسلامية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية. ***المجلة التربوية***، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٧٣، مايو، ٦٣٨- ٦٧٤.

قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة(٢٠١٧).***الخطة البحثية الخمسية لقسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة (٢٠١٧م- ٢٠٢٢م)***. كلية التربية للبنين، جامعة الأزهر بالقاهرة .

قسم التربية المقارنة بكلية التربية جامعة الفيوم(٢٠٢٢). ***الخطة البحثية الخمسية لقسم التربية المقارنة (٢٠٢٢- ٢٠٢٦)***. كلية التربية، جامعة الفيوم.

قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية(٢٠٢٢). ***خريطة بحثية مقترحة لقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية***. كلية التربية، جامعة بورسعيد.

قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة أسيوط (٢٠٢٢). ***الخريطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية (٢٠٢٢م- ٢٠٢٧م)***. كلية التربية. جامعة أسيوط.

قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة المنيا(٢٠٢١). ***مجالات الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية***. كلية التربية، جامعة المنيا.

لاشين، محمد عبدالحميد، وعبدالجواد، مروة عزت(٢٠١٢). آليات تضمين ثقافة التربية من أجل السلام بالتعليم الجامعي في ضوء متطلبات التربية الدولية : دراسة ميدانية. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٣ (٩٢)، أكتوبر، ٢٧- ٩٧.

مجاهد، نجوى مجدي، و عتيبة، آمال حسن(٢٠٠٩). التربية المقارنة في سياق الهوية الإسلامية والقومية العربية والاتجاهات الحديثة. ***المؤتمر الدولي السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية "التعليم في العالم الإسلامي المؤتلف والمختلف"***،القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ومركز الدراسات المعرفية، يناير – فبراير.

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بالأردن(٢٠١٠). ***أولويات البحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات ٢٠١١ – ٢٠٢٠***. الأمانة العامة، صندوق دعم البحث العلمي، الأردن:عمان.

مجمع اللغة العربية (٢٠٠٩). ***المعجم الوجيز***. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

محجوب، بسمان فيصل (٢٠٠٦). إستراتيجية التحول إلى جامعة رقمية. ***ندوة إستراتيجيات التطوير فى المؤسسات العربية***، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

محمد، عمر محمد(٢٠١٨). تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الإستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ في مجال البحث التربوي. ***مجلة كلية التربية بأسيوط***، جامعة أسيوط، ٣٤(٢)، فبراير، ٥٨٨- ٦٣٥.

محمد، فايزة عبد العليم(٢٠١٢). خريطة بحثية مقترحة للدراسات التربوية المقارنة بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

محمد، ماهر محمد الحمار (٢٠٢٠). التوجهات البحثية لدراسات الماجستير والدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة في كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة: دراسة تحليلية. ***مجلة العلوم التربوية***، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة ، ٢٨(٤)، ٦١- ١٠٦.

محمد، مديحة فخري محمود (٢٠١٧). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. ***المجلة التربوية***، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٤٩، يوليو، ٢٦- ٨٥.

محمود، حنان عبد الستار، وعثمان، ناصر أحمد(٢٠٢٢). تنمية الجدارات الوظيفية لمديري المدارس الثانوية العامة بمصر في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة"تصور مقترح". ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة بني سويف، ١٩(١١٣)، إبريل، ٣٥٩- ٤٢٣.

المرساوي، فوزية(٢٠١٥). المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية نموذج السنة الأولي من سلك البكالوريا علوم لمادة الجغرافيا، ***المجلة التربوية الدولية المتخصصة***، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الأردن، عمان، ٤(١)، ١- ٣٧.

مرسي، محمد منير(٢٠٠٥). **التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية**. ط(٣)، القاهرة: عالم الكتب.

المزروع، فاطمة علي سليمان(٢٠١٧). أولويات البحث في الإدارة والتخطيط التربوي لمجالات التعليم العالي في ضوء خطة التنمية العاشرة بالمملكة العربية السعودية. ***المجلة التربوية الدولية المتخصصة***، دار سمات للدراسات والأبحاث، ٦(٦)، حزيران، ٤١- ٧٦.

معجم المعاني (٢٠٢٢). ***معجم المعاني الجامع معجم إلكتروني عربي – إنجليزي***. معنى كلمات(أولويات، دولية) في" المعجم الوسيط ،اللغة العربية المعاصر ، ،الرائد" ،لسان العرب ،القاموس المحيط . متاح في https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/5- 6- 20221

المفتي، محمد أمين (٢٠١٨). قضايا في البحث التربوي: رؤية واقتراحات. ***المجلة الدولية للبحث في العلوم التربوية***، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، تالين، أستونيا، ١ (١)، يناير، ٤٩- ٥٨.

النحاس، نجلاء مجد مجد محمود (٢٠١٦). استخدام البحوث الجامعية Research Undergraduate 'RU" في تصميم خريطة بحثية مستقبلية لقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة الإسكندرية في ضوء التوجهات البحثية العالمية المعاصرة. ***مجلة كلية التربية***، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٦(٦)، ٢١- ١٥٠.

نصر، أماني محمد محمد حسن(٢٠١٣). قضايا البحث في التربية الدُولية من المنظور المعاصر. ***مجلة التربية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٦(٤٦)، ديسمبر، ١٩١- ٢٤٠.

هندي، صالح ذياب، وصالح، خولة على حسن(٢٠١٣). فقه الأولويات في الإسلام وتطبيقاته التربوية في تحقيق التنمية البشرية.***المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية***، ٨(٣)، ١٤٧- ١٦٧.

الهوساوى، نجلاء بنت حمزة محمد(٢٠١٦). الرسائل التربوية في أصول التربية بالجامعات السعودية: رؤية مستقبلية لخارطة بحثية. ***مجلة التربية***، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٧٠، الجزء الثاني، أكتوبر، ٥٧٨- ٦٣١.

هيئة تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس(٢٠٠٤). ملخص التقرير النهائي والتوصيات التي خرجت بها ندوة العولمة و أولويات التربية التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود في الفترة ١-٢/ ٣/ ١٤٢٥هـ، ***مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس***، ٢(٢)، تموز/ جمادى الثاني، ٢١٨- ٢٢٧.

هيئة تحرير مجلة إسلامية المعرفة (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م). أولويات الاهتمام بالبحث العلمي في جامعات العالم الإسلامي: رؤية إصلاحية إسلامية. ***مجلة إسلامية المعرفة***، السنة الثانية والعشرون، ٨٦، الخريف، ٥- ١٥.

وزارة التربية والتعليم العالي فلسطين (٢٠١٤). ***دليل أولويات البحث العلمي في فلسطين ٢٠١٤م – ٢٠١٩م***. مجلس البحث العلمي بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

يسين، السيد(٢٠٠٩). ***العولمة وانهيار الرأسمالية***. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

اليونسكو(١٩٧٤). توصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ***المؤتمر العام لليونسكو***، ١٧ أكتوبر إلى ٢٣نوفمبر، الدورة الثامنة عشر، المجلد الأول، قرارات وتوصيات، باريس: مطابع اليونسكو.

ثانيًا – المراجع الأجنبية:

Al Samih, A.M. (2016) .Research Map of Research Priorities in HE Studies in the Kingdom of Saudia Arabia. ***Universal Journal of Educational Research***, 4 (7), 1629 - 1643. https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1106268.pdf.doi:10.13189/ujer. 2016.040715, 2-10- 2022 .

Bartram, B. (2020) ***Exploring International and Comparative Education***. in C.A. Simon & S. Ward (2020) A Student's Guide to Education Studies, London: Routledge, pp. 87-97**.** https://www.researchgate.net/publication/338488748, 18-12-2022.

Bartram, B.(2017). International and Comparative Education Contemporary Issues and Debates. ***Publisher: Routledge***, August 2017, https://www.researchgate.net/publication/319980156, 18- 12-2022.

Bereday, G. (1964). ***Comparative Method in Education***. New York: Holt, Rinehart &Winston.

Bray, M. (2014). Understanding International and Comparative Education Research. In A. Reid, E.P. Hart, and M.A. Peters (Eds.), ***A Companion to Research in Education***, (333-340). London: Springer.

Bray, M., Adamson, B., and Mason, M. (2014). Comparative Education Research: Approaches and Methods, Second Edition. ***(Cerc Studies in Comparative Education)***. (B. A. Mark Bray, Ed.) Hong Kong: Hong Kong University Press.

Cameron, L.M., Lalli,G.S., Mitchell, R., and Bartram,B. (2021). The status of Comparative International Education (CIE) in Education Studies undergraduate degrees in UK universities**.** ***Conference: BERA, The status of comparative and international education (CIE) teaching in the UK***. September 2021. https://www.researchgate.net/publication/360515858, 18-12-2022.

Caţă, M. (2015). Smart university, a new concept in the Internet of Things. ***RoEduNet International Conference-Networking in Education and Research (RoEduNet NER)***, IEEE, 14th 2015.

CIE (2022). ***Aims and Scope***. Retrieved from Compare: A Journal of Comparative and International Education(CIE): https://www.tandfonline.com/action/journalInformation?show=aimsScope&journalCode=ccom20, /loi/ccom20, 14- 9- 2022.

CIES. (2022,). ***About the Journal***. (The University of Chicago Press), Retrieved, from The Comparative Education Review"CER": https: //www.journals.uchicago.edu/journals/cer/about /loi/cer 14- 9- 2022.

Dolby, N & Rahman, A.(2008). Research in International Education. ***Review of Education Research***, 78(3), , 1-4. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.3102/0034654308320291. 7- 12- 2022

ESCEEA. (2022). Egyptian Society of Comparative Education and Educational Administration: https://esceea.com/ar1, 5-9-2022.

Hammad, W., Samier, E. A., and Mohammed, A. (2020). Mapping the field of educational leadership and management inthe Arabian Gulf region: a systematic review of Arabic research literature. ***Educational Management Administration and Leadership***, 1-20. https://doi.org/10.1177/1741143220937308. 20-12-2022

James, K.(2005). international Education: The Concept, and its Relation Ship to Intercultural Education. ***Journal of Research International Education***, 4(3),. 313- 323. https://www.researchgate.net/publication/275450645. 23- 11- 2022.

Lindsay, B. (2021). ***Comparative and International Education: Leading Perspectives from the Field***. (B. Lindsay, Ed.) New York: Springer Nature.

Manzon, M. (2011). *Comparative Education: The Construction of a Field* (29). London: Springer. https://books.google.com.eg/books?, London:+Springer , 3-9-2022.

Marshall, J.(2019). INTRODUCTION TO COMPARATIVE AND INTERNATIONAL EDUCATION. London: SAGE Publications Ltd**,** https://us.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/101778_book_item_101778.pdf , 17- 12- 2022.

Mitchell ,R., Lalli,G.S., Cameron, L.M., and Bartram, B. (2021). Teaching Comparative and International Education in the UK: a national survey of undergraduate programmes. ***Conference: BERA, The status of comparative and international education (CIE) teaching in the UK***, July 2021, DOI:10.5281/zenodo.5148194, https://www.researchgate.net/publication/353573633, 18− 12− 2022.

Mitchell, R. & Rose, P.(2018). Mapping the African research evidence base for educational policy and practice, ***Conference: CIES 2018 Annual Conference Re-Mapping Global Education***. South-North DialogueAt: Mexico City, Mexico, March 2018, https://www.researchgate.net/publication/324213765, 18-12-2022.

NSW State. (2019). ***NSW HEALTH Setting Research Priorities: A Guide1***. Ministry of Health, https: //www.health.nsw.gov.au/research /Publications/research-priorities-guide.pdf, 21-12- 2022.

Read, R, Fernandez-Hermosilla, M., Anderson, S.,and Mundy, K.(2015).Identifying Research Priorities for School Improvement in the Developing World1. ***Current Issues in Comparative Education***, Teachers College, 18(1), 54-67, https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1095590.pdf, 21- 12-2022.

Rose, P., Downing, P., Asare, S. and Mitchell, R. (2019). Mapping the landscape of education research by scholars based in sub-Saharan Africa: Insights from the African Education Research Database. ***Synthesis report. REAL Centre***, University of Cambridge. https://doi.org/10.5281/zenodo.3242314, 18- 12- 2022.

Roswade (2005). Education for Sustainable Development: Changes and Challenges, ***Current Issues in Comparative Education***, Teachers College, Columbia University, 7(2).80- 92.

Sedighi, M. & Jalalinanesh, A.(2014). Mapping Research Trends in the Field of Knowledge Management. ***Malaysian Journal of Library Information Science***, 19(1), https://www.semanticscholar.org/paper/Mapping-research-trends-in-the-field-of-knowledge-Sedighi Jalalimanesh /4a77ca45fa9ad61a00edac6dcb88f7898f02098f, 7-11- 2022.

Sell, S.A.(2014). Mapping the Purposes of Comparative and International Education Research: A comparative study of four leading journals. ***Master of Philosophy in Comparative and International Education***, Department of Education, UNIVERSITETET I OSLO.

Singh, A., & Kaplan, E.(2017). ***Research Agends, 2017-2020***. Higher Education & Training Department,May. https://www.inseta.org.za/wp-content/uploads/2019/01/Final-2017-2020-Inseta-Research-Agenda.pdf. 7-10- 2022

Snyder, H. (2019). Literature review as a research methodology: An overview and guidelines. ***Journal of Business Research*** 104, November , 333-339. doi:https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.07.039.

Sylvester, R.(2005). Framing the Map Of International Education (1969- 1998). ***Journal Of Research in International Education***, 4(2), 90- 125, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1475240905054386, 1- 10- 2022 .

The Department of Education and Training in Victoria(2021).***RESEARCH PRIORITY AREAS 2021- 22***. https://www.education.vic.gov.au/Documents/about/research/Research_Priority_Areas.pdf, 21- 12- 2022.

UNESCO (2008). Regional Guiding Farmewark of Education for Sustainable Development in the Arab Region. ***UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States***, Beirut, June.

Wolhuter, C.C. (2008). Review of the Review: constructing the identity of comparative education. ***Research in Comparative and International Education***, *3*(4), 323-344. www.wwwords.co.uk/RCIE, 5-10-2022 .

Wolhuter,C. (2020). Education Reforms Worldwide: Incoming Tide for Comparative and International Education. ***BCES Conference Books, Part 1: Comparative and International Education & History of Education***(27-33), Volume 18. Sofia: Bulgarian Comparative Education Society, https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED608387.pdf, 20- 12- 2022.

World Economic Forum (2017). Digital Transformation Initiative Professional Services Industry. ***White Paper***, Committed To Improving The State Of The World, January.

World Council of Comparative Education Societies (WCCES) (2022A). Global Comparative Education Journal, https://wcces-online.org/ ,17- 12- 2022.

World Council of Comparative Education Societies (WCCES) (2022b). ***Comparative and International Education: Diversity of Voices***. https://brill.com/display/title/62967 17- 12- 2022.

Zajda, J., & Rust, V. (2021). ***Globalisation and Comparative Education: Changing Paradigms***. London: Springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-94-024-2054-8, 5-8-2022.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية الرسمية:

الأمم المتحدة(٢٠٢٢). ***العمل المناخي، التعليم عنصر أساسي لمعالجة تغير المناخ***. متاح في https://www.un.org/ar/climatechange/climate solutions/education-key addressing-climate-change, 11-9-2022

جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٢١). ***إستراتيجية التحول الرقمي***. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، متاح في https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Government

جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة(٢٠٢١). ***الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ فى مصر"ملخص صناع القرار"***. إعداد: انتجرال كونسلت https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-CC/EgyptNSCC-2050-Summary-Ar.pdf, 8-9-2022

جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية(٢٠٢١). ***دليل معايير الاستدامة البيئية. الإطار الإستراتيجي للتعافي الأخضر***. الإصدار الأول، القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة البيئة، متاح في https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=95,29- 9-2022 .

جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حاليًا" (٢٠١٦). ***إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"***. القاهرة: رئاسة الجمهورية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.متاح في http://sdsegypt2030.com,29- 8-2022.

جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(٢٠١٩). ***الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030 "STI – EGYPT 2030"(المُحدثة)***، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات. متاح في http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2019/12/ - 2030.pdf, 3- 10- 2022

قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بقنا(٢٠١٩). ***الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بقنا جامعة جنوب الوادي (٢٠١٩م- ٢٠٢٢)***، متاح في: http:// www.svu.edu.eg/faculties/edu/wp-content/uploads, 15- 12- 2022

كلية التربية جامعة سوهاج(٢٠١٩). ***الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة سوهاج***، ٦ يونيو، ٢٠١٩، متاح في: https://edu.sohag-univ.edu.eg/main/?p=17864, 15- 12- 2022

كلية التربية جامعة كفر الشيخ(٢٠٢٢). ***الخطة البحثية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة كفر الشيخ***، متاح في: https://kfs.edu.eg/education/pdf/3011201915584117.pdf, 15- 12-2022.

مجلة التربية المقارنة والدولية(٢٠٢٢). ***الموقع الرسمي للمجلة على بنك المعرفة المصري***، متاح على https://esceea.journals.ekb.eg/journal/about, /journal/process, issue_34303_34309_.html , 5-9-2022.

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر(٢٠٢٠). ***آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان***. الأبحاث والدراسات، أكتوبر. متاح في https://arabrcrc.org/acihl, 7-9- 2022